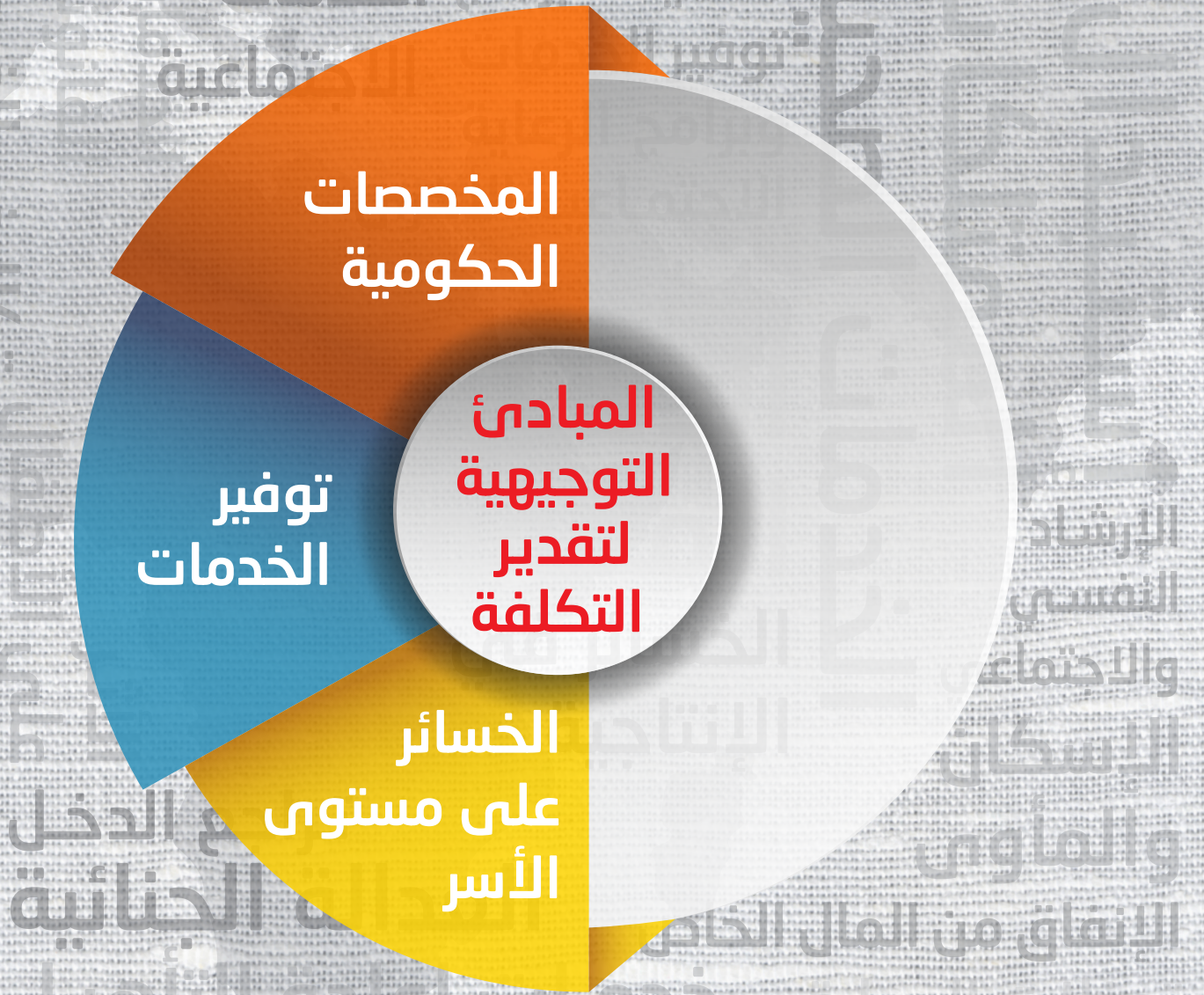


المبادئ التوجيهية لتقدير التكلفة الاقتصادية للخدمات الاجتماعية



المبادئ التوجيهية لتقدير التكلفة الاقتصادية للعنف الأسري في المنطقة العربية

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ECW/2019/TP.3
7 February 2019
ORIGINAL: ARABIC



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

المبادئ التوجيهية لتقدير التكلفة الاقتصادية للعنف الأسري في المنطقة العربية



الأمم المتحدة
بيروت، 2019

شكر وتقدير

هذه المبادئ التوجيهية هي ثمرة تعاون بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في المنطقة العربية.

وما كان هذا العمل ليُنجز دون الجهود المتميزة لأشخاص كثر. فالمؤلفتان الرئيسيتان ناتا دوفوري، مديرة مركز الدراسات العالمية للمرأة في جامعة أيرلندا الوطنية في غالوي، وكارولين فورد، الباحثة في مرحلة ما بعد الدكتوراه في المركز، عملتا بشكلٍ دؤوب على إعداد هذه الدراسة.

وقد استفادت هذه الوثيقة، منذ مراحل إعدادها الأولى، من مداخلات مهريناز العوضي، مديرة مركز المرأة في الإسكوا، وتوجيهاتها.

والشكر الجزيل لفريق مركز المرأة في الإسكوا، أي ندى دروزة، وسكينة النصراوي، وهلا عطية، على إسهاماتهن القيّمة. والشكر موصول لانتشاراح أحمد من المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان على إسهامها ودعمها في كافة مراحل إعداد هذه الدراسة.

ونتوجه بالشكر كذلك للخبراء الاستشاريين الدوليين الذين شاركوا في اجتماع فريق الخبراء الذي عُقد في بيروت، ونتجت عنه هذه المبادئ التوجيهية. يرجى مراجعة المرفق 8 للاطلاع على قائمة المشاركين في اجتماع فريق الخبراء.

كما نخص بالشكر مؤسسة وستمنستر للديمقراطية على تعاونها المثمر في هذا المجال وبالأخص على ترجمتها لتلك المبادئ التوجيهية من اللغة الإنجليزية إلى العربية لتعظيم الاستفادة منها.

موجز تنفيذي

العنف الأسري مشكلة شائعة في جميع أنحاء العالم. ففي منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، تعرّضت 37 في المائة من النساء للعنف الجسدي و/أو الجنسي على يد الزوج/الشريك. وللعنف الأسري تداعيات اقتصادية كبيرة على الأفراد والمجتمع المحلي والمجتمع ككل، بالإضافة إلى كونه قضية انتهاك لحقوق الإنسان والصحة العامة. وعليه، يتعيّن على الحكومات أن تُعد استجابة شاملة تأخذ بالاعتبار مجموعة كاملة من التدابير الرامية إلى معالجة العنف الأسري. وفي هذا السياق، قد يوفّر تقدير تكاليف العنف الأسري على المجتمع ككل أداة قوية لتوجيه هذه الاستجابة.

التكاليف الاقتصادية للعنف الأسري، هي على حدّ سواء مباشرة وغير مباشرة، وملموسة وغير ملموسة، وتتراوح من تكاليف الرعاية الصحية إلى خدمات العدالة الجنائية وخسارة الإنتاجية لكل من الناجيات ومرتكبي العنف. ومن شأن تقدير هذه التكلفة أن يوفّر قاعدة أدلة تبيّن لواضعي الخطط الحكوميين الأثر الشامل للعنف الأسري على الإمكانات الاقتصادية للبلد. وقد بدأ إجراء مثل هذه الدراسات يكتسب مزيداً من الزخم، لا سيّما في بلدان الشمال.

وقد وُظفت نتائج هذه الدراسات لتسليط الضوء على أهمية المعالجة الشمولية للعنف الأسري، وذلك من خلال توجيه وضع السياسات وزيادة الموارد المخصّصة للحيلولة دون وقوع هذا العنف والتصديّ له. فعلى سبيل المثال، وافقت حكومة فييت نام على تطوير وتوفير خدمات الحد الأدنى استناداً إلى البيانات الصادرة عن تكلفة العنف الأسري.

وعلى الرغم من توقّر بعض البيانات عن العنف الأسري في عدد من بلدان المنطقة العربية، فإن الفهم الواضح للآثار الاقتصادية المترتبة عليها لا يزال محدوداً. ومن خلال تقدير تكلفة العنف الأسري، تُمكن معالجة هذه الفجوة في المعرفة، وتوفير فرصة هامة لإحداث تأثير إيجابي على صانعي قرارات الموازنات في الدول العربية.

تستهدف هذه المبادئ التوجيهية المسؤولين الحكوميين ومديري البرامج والباحثين الساعين إلى تقدير تكلفة العنف الأسري في المنطقة العربية. وقد أعدت لإطلاع المستخدمين على الغاية من دراسات احتساب تكلفة العنف الأسري، وتحديد الخطوات الواجب اتباعها عند تقدير هذه التكلفة في بلدانهم.

وتقسّم المبادئ التوجيهية إلى أجزاء ثلاثة. يتناول الجزء الأول الغرض من تقدير تكلفة العنف الأسري ومدى أهميته، مع التركيز على المنطقة العربية، فضلاً عن الخطوات الموصى باتخاذها عند إجراء مثل هذه الدراسة. ويتطرّق الجزء الثاني إلى كيفية ترجمة نتائج البحوث إلى إجراءات ملموسة لضمان تحقيق الأثر المطلوب. ويتضمّن الجزء الثالث، أربع دراسات حالة من مجموعة مختارة من البلدان نجحت في إجراء دراسات لتقدير التكلفة، أو هي بصدد إعداد مثل هذه الدراسات.

المحتويات

الصفحة

iii	شكر وتقدير
v	موجز تنفيذي

الفصل

1	الجزء الأول: مبادئ توجيهية عامة
1	أولاً- الغرض من تقدير تكلفة العنف الأسري
3	ثانياً- ما الحاجة إلى تقدير تكلفة العنف الأسري في المنطقة العربية؟ أداة للتأثير على إصلاح السياسات
4	ثالثاً- احتساب تكاليف العنف الأسري: تحديد نطاق الدراسة
4	ألف- التصنيف
6	باء- آثار العنف الأسري
7	رابعاً- الخطوات المقترحة لتقدير تكلفة العنف الأسري في المنطقة العربية
8	ألف- المرحلة التحضيرية
9	باء- مرحلة المشاورات الوطنية
10	جيم- مرحلة التنفيذ
28	خامساً- تنمية القدرات: عملية مستمرة
31	الجزء الثاني: من البيانات إلى الإجراءات
35	الجزء الثالث: دراسات الحالة
35	ألف- دراسة الحالة الأولى: مصر
44	باء- دراسة الحالة الثانية: المملكة المتحدة
57	جيم- دراسة الحالة الثالثة: فييت نام
64	دال- دراسة الحالة الرابعة: دولة فلسطين

المرفقات

73	المرفق الأول- الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات لدراسات الحالة
74	المرفق الثاني- التعريفات المسلم بها دولياً
76	المرفق الثالث- الأسئلة التي يطرحها من يجرون المقابلات مع مقدمي المعلومات الأساسيين ..
77	المرفق الرابع- مثال توضيحي على تحديد سلوك المتقدم بطلب المساعدة - حالة نيكاراغوا

المحتويات (تابع)

الصفحة

78	المرفق الخامس- طلب النساء للمساعدة بعد تعرّضهنّ للعنف الأسري.....
80	المرفق السادس- تقدير الإنتاجية المفقودة.....
83	المرفق السابع- عينة استبيان الأسرة المعيشية دراسة حالة نساء في مركز إيواء وطني (بيت السلام في هانوي).....
90	المرفق الثامن- قائمة المشاركين في اجتماع فريق الخبراء.....
91	المرفق التاسع- أسئلة حول تكلفة العنف الأسري.....

قائمة الجداول

10	الجدول 1- خيارات الحوكمة.....
14	الجدول 2- نوع التكاليف التي تتكبدها الأسر المعيشية.....
19	الجدول 3- القطاعات الرئيسية والقضايا التي ينبغي أخذها بالاعتبار وأسئلة مسوح مزوّدي الخدمات.....
51	الجدول 4- تكلفة العنف الأسري على أساس بيانات عامي 2001 و2008.....

قائمة الأشكال

5	الشكل 1- أنماط العنف.....
6	الشكل 2- تصنيف العنف (الإسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لعام 2017).....
7	الشكل 3- تقدير تكلفة العنف الأسري في المنطقة العربية.....
8	الشكل 4- المراحل المقترحة لمشروع تقدير تكلفة العنف الأسري.....
26	الشكل 5- تقدير التكلفة المباشرة التي تتكبدها الشركة.....

الجزء الأول: مبادئ توجيهية عامة

أولاً- الغرض من تقدير تكلفة العنف الأسري

العنف ضد المرأة، وتحديدًا العنف الأسري ضد المرأة، ظاهرة متفشية على الصعيد العالمي وانتهاك لحقوق الإنسان¹. وقد خلّصت البحوث إلى أن واحدة من كل ثلاث نساء في العالم قد تعرضت لعنف جسدي و/أو عنف جنسي، ويرتفع هذا المعدل ليبلغ 37 في المائة في بلدان شرق البحر الأبيض المتوسط². وتبيّن هذه النتائج انتشار العنف الأسري على نطاق واسع والحاجة الملحة لأن تتصدى الحكومات له في جميع أنحاء العالم بطريقة شاملة.

وفي حين لا تزال التكلفة الاقتصادية والاجتماعية والصحية للعنف ضد المرأة غير موثقة وغير معترف بها إلى حد كبير، إلا أنها هائلة في رأي الباحثين والأخصائيين والمدافعين عن حقوق المرأة. وهناك في الوقت الحاضر اهتمام متزايد بتقدير التكلفة الاقتصادية للعنف الأسري، لا سيما فيما يتعلق بتكلفة عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة، وذلك لتزويد الحكومات بأدلة على حجم الخسائر المالية المتكبدة³. وسيستمر التأثير السلبي والمباشر لهذه المشكلة على استدامة التنمية البشرية، إلى أن تُكسر حلقة العنف ضد المرأة. والتدليل على التكلفة الاقتصادية وغيرها من التكاليف التي تتكبدها الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية والاقتصاد هو إحدى وسائل كسر هذه الحلقة.

إن تقدير الآثار الاقتصادية لتكلفة العنف الأسري مهم للغاية للتوضيح لواضعي الخطط الحكوميين مقدار الخسائر النظامية التي تتكبدها إمكانات البلد الاقتصادية. وبمنطق التخطيط الاقتصادي، فإن تقدير حجم الهدر يوفر أيضاً أساساً مناسباً لفهم إمكانية الاستفادة من زيادة الاستثمار في السياسات والبرامج الرامية إلى خفض العنف الأسري. ويساهم تناول القضية من منظور تبعاتها الاقتصادية، في إعادة تعريفها كمسألة مصلحة عامة، لا كمشكلة خاصة ببقية ضمن نطاق العائلة. وإنطلاقاً من الافتراض بأن الهدف الأساسي للحكومة يكمن في تعزيز نمو الاقتصاد ونشاطه، يؤمّن هذا التحليل الاقتصادي قاعدة أدلة لإعادة توجيه مخصصات الموازنة بما يضمن استجابة مموّلة تمويلياً كافية وشاملة وفعّالة في مواجهة العنف الأسري. كذلك يساهم هذا التحليل في زيادة كفاءة مخصصات الموازنة وشفافيتها، لا سيما في البلدان التي ترصد موازنة محدودة لمسألة المساواة بين الجنسين، كما هو الحال في معظم البلدان العربية. فضلاً عن ذلك، يتيح احتساب التضخم ومعدل النمو السكاني والزيادة المتوقعة في حجم الاستفادة من خدمات الاستجابة للعنف الأسري للحكومات توقع تكاليف توفير الخدمات⁴.

حاولت 60 دراسة تقريباً، معظمها من بلدان الشمال، تقديم تقديرات لتكلفة العنف الأسري على مستوى الأفراد والأسر المعيشية والمجتمع المحلي⁵. غير أن العديد من هذه الدراسات لا يقدّم سوى تقديرات انتقائية

1 يشمل العنف الأسري العنف الذي يرتكبه أفراد الأسرة ضد أفراد الأسرة الآخرين. وتركز هذه المبادئ التوجيهية على العنف الأسري ضد المرأة، أي العنف الذي يرتكبه أفراد الأسرة ضدها. والعنف الزوجي هو أحد فروع العنف الأسري، ويتمثل بالعنف الذي تتعرض له المرأة من جانب الزوج أو الشريك.

2 WHO and others, *Global and Regional Estimates of Violence Against Women: Prevalence and Health Effects of Intimate Partner Violence and Non-Partner Sexual Violence* (Geneva, World Health Organization, 2013)

3 التكاليف الناتجة عن عجز الحكومات في التصدي لمشكلة العنف العائلي على نحو ملائم.

4 Nata Duvvury and Sinead Ashe, "A costing tool for action: estimating the resource requirements for a minimum package of essential services for women experiencing violence" (New York, UN Women, 2016)

5 وقد اقتصر تركيز العديد من هذه الدراسات على عنف الزوج أو الشريك.

لتكاليف العنف، إذ أن نتائجها تقريبية تقوم على معلومات جزئية وتستند إلى افتراضات كثيرة في تجميع البيانات. وبوجه عام، هدفت هذه الدراسات إلى توثيق الآثار الاقتصادية للعنف على اقتصادات الأسر المعيشية المفردة وقياسها كمياً وتقييم ما يلي: فقدان الأسر لإيراداتها بسبب تكرار الإصابات البدنية أو الإيذاء النفسي، واحتمال أيام العمل المفقودة لكل من النساء والرجال، وما يتصل بذلك من تكاليف الرعاية الصحية (بما في ذلك تكلفة الحصول على الخدمات)، وتحديد أثر العنف الزوجي على الأطفال وعلى تعليمهم.

وقد استفادت البلدان التي ركزت على تقدير التكلفة الاقتصادية للعنف الأسري من الأدلة التي توصلت لها لإيلاء هذه الظاهرة أولوية أعلى في السياسات والبرامج الوطنية، وزيادة الموارد المتاحة لبرامج الوقاية من العنف، وتقديم العلاج والرعاية للناجيات، والملاحقة القضائية لمرتكبي العنف. فعلى سبيل المثال، في مصر، ساهمت نتائج دراسة وطنية أجريت في عام 2015 لتقدير تكلفة العنف مساهمة كبيرة في سن التشريعات المقترحة بشأن العنف ضد المرأة. كما استخدم كل من المنظمات غير الحكومية والمجلس القومي للمرأة هذه النتائج أيضاً لتوعية صانعي السياسات وحثهم على اتخاذ الخطوات اللازمة. وفي فييت نام وافقت الحكومة على تطوير برامج خدمات وتقديم حزمة حد أدنى من الخدمات بناءً على نتائج دراسة لتكلفة العنف الأسري. كذلك، بناءً على نتائج عملية تقدير التكلفة، تمكنت منظمة فوكوبرز (Fokupers) غير الحكومية في جمهورية تيمور-ليشتي الديمقراطية من زيادة الموازنة المخصصة لمناهضة العنف الأسري من خلال أنشطة الدعوة والمناصرة⁶. وفي بيرو، دفعت عمليات تقدير التكلفة بعض الشركات الخاصة إلى وضع نموذج أعمال بُغية التصدي للعنف ضد المرأة وتنفيذه. وترد تفاصيل الدراستين اللتين أجريتا في مصر وفييت نام في الجزء الثالث من هذه الوثيقة.

عملت ناتا دوفوري، وهي خبيرة في هذا الشأن ومُساهمة رئيسية في إعداد هذه المبادئ التوجيهية، على تصميم نموذج دقيق للدول العربية لتقدير تكلفة العنف الزوجي الذي تتعرض له المرأة على مستوى الأسرة المعيشية والمجتمع المحلي⁷. ويمكن مع تعديلات طفيفة تطبيق هذا النموذج لتقدير تكلفة العنف الأسري ضد المرأة الذي يشمل العنف الزوجي والعنف على يد أفراد الأسرة الآخرين غير الزوج. ويقوم هذا النموذج على تحديد التكاليف المباشرة وغير المباشرة على حد سواء. وتشمل التكاليف المباشرة تقديم الخدمات، من مثل إنفاذ القوانين وجلسات المحاكم والرعاية الصحية والسكن والمأوى وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية. وتشمل التكاليف غير المباشرة الإيرادات المفقودة بسبب الخسائر في الإنتاجية وفقدان الوظيفة والخسائر في مجال التعليم (مثلاً، تأثير العنف على تعلم الأطفال ومتابعة تحصيلهم المدرسي) والصحة (مثلاً، تأثير العنف على رفاه النساء والأطفال).

لكن، ينبغي التسليم بأن محدودية البيانات تشكل تحديات منهجية في وضع نموذج فعال لتقدير تكلفة العنف ضد المرأة. فمثلاً، يستلزم تقدير التكلفة المباشرة على الصعيد المحلي بيانات دقيقة عن انتشار العنف الأسري ومعلومات عن الاستفادة من الخدمات المقدمة نتيجة العنف. ومن شأن الجهود الجديدة في جمع البيانات أن تساعد على التغلب على بعض هذه التحديات. وفي المنطقة العربية، أجرت بلدان عدة، أو بدأت بإجراء، دراسات وطنية لقياس مدى انتشار العنف ضد المرأة، بما فيها مصر (دراسة الحالة 1) ودولة فلسطين (دراسة الحالة 4) وتونس. غير أن عدداً قليلاً جداً من مسوح الأسر المعيشية يُعنى بتقدير الخسائر في دخل الأسر المعيشية أو الخسائر غير المباشرة.

وعلى الرغم من التحديات المرتبطة بتقدير أثر تكلفة العنف، فإن هذه العملية تمثل خطوة مهمة في حفز البلدان على التصدي بفعالية لمشكلة العنف ووضع استراتيجيات واقعية وضمان تخصيص الموارد الكافية لهذا

<http://asiapacific.unwomen.org/en/news-and-events/stories/2016/06/un-women-costing-tools-have-led-to-improved-essential-services> 6

.improved-essential-services

.E/ESCWA/ECW/2017/Technical Paper.4 7

الهدف. ومن شأن هذه الخطوة كذلك أن تقلص الحاجة إلى تمويل من الجهات المانحة في هذا القطاع وتتيح استخداماً أفضل لهذا التمويل. هكذا فإن الحاجة ملحة إلى إجراء بحوث حول التكلفة الاجتماعية والاقتصادية للعنف الأسري. ويقدم هذا الدليل لمحة عامة عن كل ما تشمله دراسة تقدير التكلفة، بما في ذلك عينة من الأسئلة التي تُدرج في المسوح، فضلاً عن مسح كعينة أيضاً.

ثانياً- ما الحاجة إلى تقدير تكلفة العنف الأسري في المنطقة العربية؟: أداة للتأثير على إصلاح السياسات

في المنطقة العربية، تحظى ظاهرة العنف الأسري باعتراف واسع بوصفها انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان يقتضي التزاماً سياسياً وقيادةً للحؤول دون وقوعه والتخفيف من آثاره والملاحقة القضائية لمرتكبيه. وعلى الرغم من توافر بعض البيانات حول العنف الأسري في عدد من البلدان العربية، لا يزال فهم التبعات الاقتصادية والمالية لهذه المشكلة محدوداً. ويسهم تقدير تكلفة العنف الأسري في المنطقة العربية في سد فجوة في المعرفة بمدى انتشاره وآثاره الاقتصادية. وقد يوفق التركيز على التكاليف الاقتصادية فرصة سانحة لإحداث تأثير إيجابي على صانعي القرار المعنيين بوضع الموازنات في الدول العربية، والأهم من ذلك، لإدخال إصلاحات سياسية.

ومن شأن تقدير التكلفة الاقتصادية للعنف الأسري أن يساعد الدول العربية على تنسيق الجهود على الصعيد الوطني، إذ أن الجهود المبذولة لا تزال حتى الآن مجزأة ومبعثرة. ويتضح ذلك في انفصام الأطر القانونية الدولية والوطنية عن الأطر السياسية المنفذة فعلياً والخدمات المستحدثة⁸. ويساعد تقدير تكلفة العنف الأسري الدول العربية على بذل العناية الواجبة والوفاء بتعهداتها والتزاماتها الدولية، مثل منهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وأهداف ومقاصد التنمية المستدامة ذات الصلة. كذلك، سيتمكن تحليل تكلفة العنف الأسري في الدول العربية من تولي مسؤولياتها بالكامل كجهة مكلفة، ما يفضي إلى تأكيد حدة المشكلة بوصفها مسألة شأن عام، لا مسألة خاصة.

هدفت دراسة تقدير التكلفة التي أجريت حديثاً في مصر، والتي نعرضها لاحقاً في دراسة الحالة 1، إلى معالجة ندرة المعلومات عن حجم انتشار العنف القائم على نوع الجنس وأثره الاقتصادي⁹. وقد أكدت هذه الدراسة ارتفاع معدل العنف المرتكب بحق المرأة وقُدرت التكلفة الإجمالية التي تتكبدها النساء والعائلات جراء هذا العنف بنحو 2.17 مليار جنيه مصري في عام 2015. وأفضت هذه النتائج إلى تحقيق إنجازات هامة، منها تعزيز الوعي بقضية العنف ضد المرأة وتطوير الخدمات المقدمة في هذا المجال.

وفي حين يمكن أن يكون لهذا النوع من النتائج أثر هام، أثير عدد من الانتقادات. فمثلاً، من الانتقادات الرئيسية لنهج تقدير التكاليف التساؤل عن مدى استطاعته النقاط التداعيات الكاملة لمعاناة الناجيات. وهناك تساؤل آخر عن مدى افتراض تقديرات التكلفة وجود صلة بين مستوى العنف ودرجة التنمية وحجم التكاليف. ويرتبط بذلك التساؤل عما إذا كانت دراسات التكلفة تفترض أن تأثير سلوك المعتدي يقتصر على المرأة المعتدى عليها فقط. وفي ظل كل هذه الشواغل، تتضح أهمية تحديد بعض الاعتبارات الرئيسية وتبسيط الضوء على العوائق أمام دراسات تقدير التكلفة لدى إطلاع واضعي السياسات على نتائج هذه الدراسات. وانطلاقاً من الخبرة المكتسبة

8 E/ESCWA/ECW/2017/2

9 أولت الدراسة المصرية تركيزاً موسعاً على مسألة العنف الذي تتعرض له المرأة على يد الزوج، وأفراد الأسرة الآخرين، وفي الأماكن العامة.

من المشاورات مع واضعي السياسات الوطنية في المنطقة، حدّدت الإسكوا الاعتبارات والمبادئ الرئيسية التالية لدراسات تقدير التكلفة¹⁰.

المبادئ الرئيسية لتقدير تكلفة العنف ضد المرأة في المنطقة العربية

- 1- بما أن العنف ضد المرأة ظاهرة اجتماعية لها تبعات اقتصادية خطيرة، فإن احتساب تكلفته يقتضي اعتماد الأبعاد الإنسانية والاجتماعية أساساً لتحديد الجانب الاقتصادي.
- 2- يؤدي انتشار العنف ضد المرأة إلى مشاكل اجتماعية-اقتصادية خطيرة على المستويين الكلي والجزئي.
- 3- هناك ارتباط سلبي بين تأخر التنمية وحدوث أشكال محدّدة من العنف ضد المرأة ومعدلات انتشارها.
- 4- في تقدير تكلفة أثر العنف ضد المرأة، ينبغي أن تكون المرأة هي الجهة المعنية الرئيسية، يليها المجتمع ثم الدولة. وينبغي أن يعكس هذا التسلسل الهرمي في مؤشرات تقدير التكلفة.
- 5- صياغة سياسات مستدامة لتقدير تكلفة العنف ضد المرأة هو نهج ملائم للتأكيد على أهمية إنهاء الضرر الجسيم الذي يلحق بالمرأة، وهو في الوقت نفسه، يمكن من قياس الخسائر الإنمائية المتعلقة به. غير أن ذلك لا يعني إزاحة الأعباء الاقتصادية عن كاهل الدولة.
- 6- لا يقتصر الضرر الناجم عن العنف ضد المرأة على النساء المعتدى عليهن، بل يطل أيضاً المجتمع الأوسع والأجيال اللاحقة. ولذا تترك الخسائر في مجال التنمية بصماتها على العائلة وعلى البنى الاجتماعية. وبهذا المعنى، يمكن اعتبار العنف ضد المرأة مشابهاً لجريمة تتسبب بأضرار عامة وخسائر جسيمة في الأموال.
- 7- بالإضافة إلى الأشكال الملموسة للعنف ضد المرأة، هناك الكثير من أشكال العنف غير الملموسة التي تُغفل عادة في عملية تقدير التكلفة، ما يقتضي بذل المزيد من الجهود للكشف عنها وتقدير تكلفة أثارها.
- 8- تشكل طبيعة أنماط السلوك بمعايير محددة للعنف ضد المرأة في بلد معين عاملاً حاسماً في تحديد طبيعة وانتقائية السياسات الرامية لمناهضة هذا العنف.
- 9- حتى عندما تكون تكلفة العنف ضد المرأة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي هي نفسها، فإن الوضع التنموي للبلدان يفرض نوع تدخل الدولة والنهج والسياسات الواجب اتباعها للقضاء على العنف ضد المرأة.

ثالثاً- احتساب تكاليف العنف الأسري: تحديد نطاق الدراسة

ألف- التصنيف

تشكل ظاهرة العنف ضد المرأة طيفاً واسعاً من الأشكال المعقدة والمتراكبة من العنف بين الأشخاص الذي تخبره المرأة، كالتحرش والاعتداء والإيذاء والاغتصاب¹¹. ويمكن أن تتعرّض المرأة للعنف داخل الأسرة، أو في المجال العام و/أو على مستوى المجتمع المحلي (الشكل 1). كذلك، يمكن أن يشمل هذا العنف إساءة معاملة أطفال أو عنفاً ضد البالغين أو عنفاً ضد مُسنّين، كما قد يكون المعتدي أحد أفراد العائلة أو غريباً.

10 لم تخضع المبادئ التي وضعتها الإسكوا إلى التدقيق، لكنها أدرجت في هذه الوثيقة لتسهيل الضوء على طبيعة التحفظات التي غالباً ما تُطرح في المشاورات الوطنية المتعلقة بتقدير تكلفة العنف الأسري.

11 Liz Kelly, Surviving Sexual Violence (Minneapolis, Minnesota, University of Minnesota Press, 1988)

ممارسة جيدة: مصر

رغم أن بالإمكان تقدير تكلفة العنف الأسري والعنف في الأماكن العامة من خلال مسح واحد للأسرة المعيشية (الرجوع إلى دراسة حالة مصر)، يُوصى بتقييم أنواع العنف المختلفة بإجراء مسح مستقلة. وقد سلّطت الجهات المعنية الوطنية في مصر الضوء على عدد من الصعوبات، ومنها الفترة الزمنية اللازمة لإنجاز مسح للأنواع المتعددة من العنف الذي يحدث ضمن الأسرة وفي الأماكن العامة، وكذلك العبء النفسي المُلقى على المحييين. ونظراً لهذه الاعتبارات المتعلقة بالبيانات، يكتسي تقدير تكلفة العنف الأسري أهمية أكبر للمنطقة العربية وسيضمن قدراً أكبر من الدقة.

العنف الأسري ضد المرأة هو أكثر أنواع العنف انتشاراً على الصعيد العالمي، وقد يتخذ أشكالاً مختلفة، أكثرها شيوعاً سوء المعاملة العاطفية والجنسية والبدنية واللفظية الذي يُرتكب ضمن الأسرة. ولأنواع العنف المختلفة تعريفاتٌ عديدة.

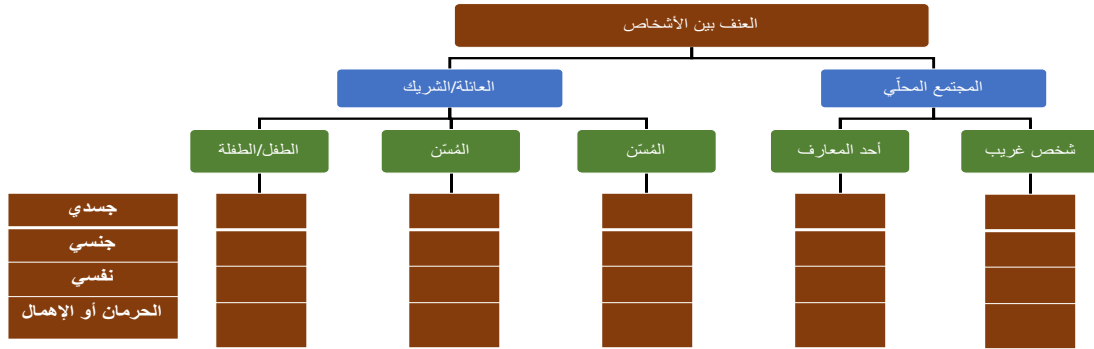
هكذا، ينطوي جانب أساسي من تصميم البحث على تحديد أي شكل من أشكال العنف ضد المرأة وأي تعريف له سيُستخدم في دراسة تقدير التكلفة. فعلى سبيل المثال، يمكن لفريق البحث أن يختار التركيز على العنف الأسري، أو أن يجمع بين العنف الأسري والعنف ضد المرأة في الأماكن العامة (الرجوع إلى دراسات الحالة المعروضة في الجزء الثالث)، مع فهم إيجابيات كل خيار وسلبياته.

وعند اختيار نطاق دراسة تقدير التكلفة لبلد معين، من الأهمية الاستفادة من التعريفات العملية المناسبة والمعترف بها دولياً.

وترد في المرفق 2 مجموعة مختارة من التعريفات المعترف بها دولياً. وينبغي أن يراعي التعريف العملي المستخدم في دراسة تقدير التكاليف الأشكال المختلفة من الأسر (الأسرة النواة والأسرة الممتدة) في المنطقة.

في الشكل 1، توضّح النظرة العامة الموجزة عن العنف ضد المرأة أنه يشمل العنف الذي ترتكبه أطراف متعدّدة، وأنواع مختلفة من السلوكيات التي هي في الأساس اقتصادية أو نفسية أو بدنية أو جنسية بطبيعتها.

الشكل 1- أنماط العنف



المصدر: منظمة الصحة العالمية، عام 2012.

ينطبق التصنيف العالمي لأنماط العنف ضد المرأة جيداً على المنطقة العربية. وقد اعتمدت الإسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة هذا التصنيف نفسه (الشكل 2) الذي يسلط الضوء على أن العنف ضد المرأة يحدث في الحيزين العام والخاص على حدٍ سواء.

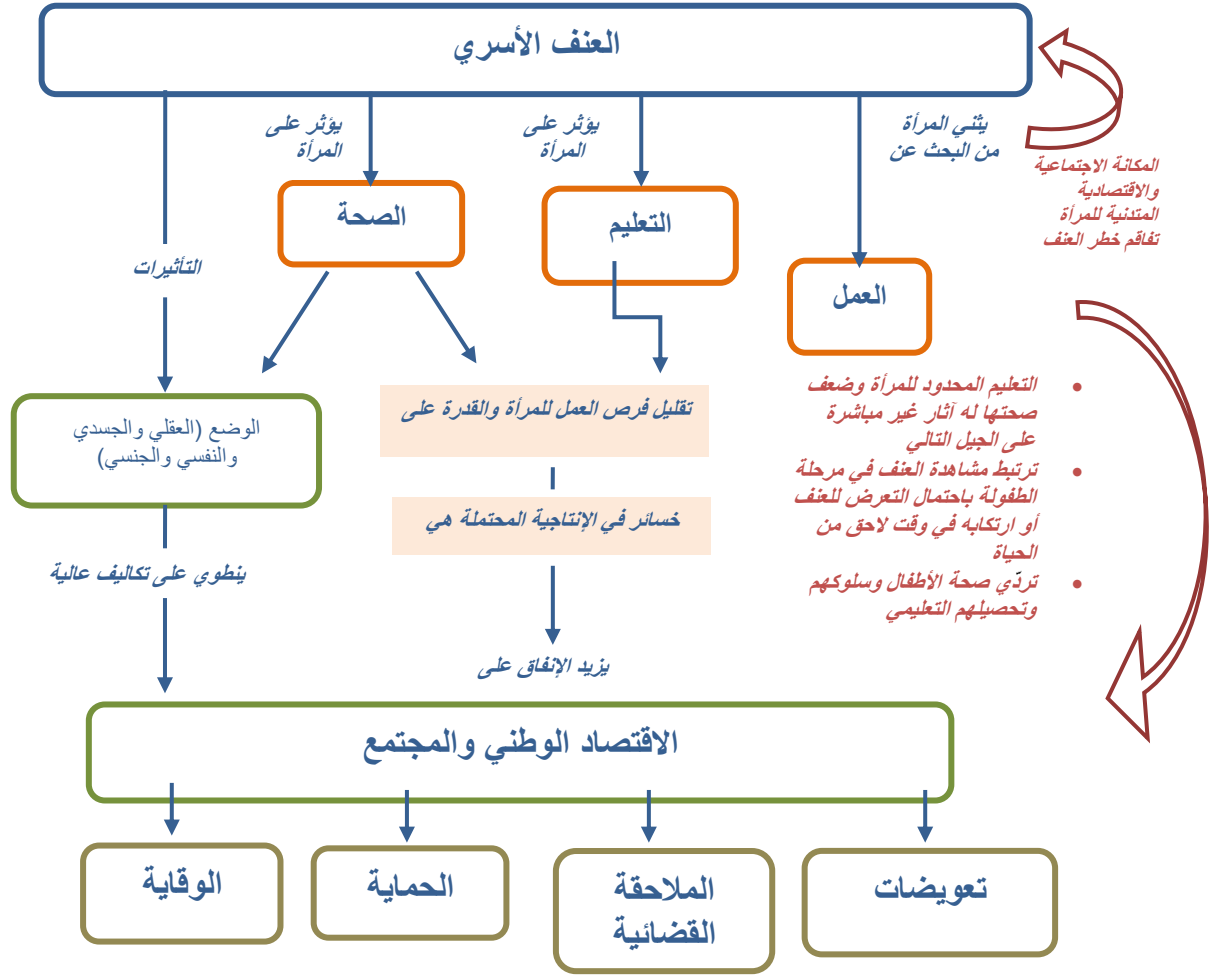
الشكل 2- تصنيف العنف (الإسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لعام 2017)



باء- آثار العنف الأسري

لدى تحديد نطاق الدراسة، من المهم أيضاً النظر في العواقب الجمة للعنف الأسري على الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية والمجتمع ككل. وكما يبيّن الشكل 3، تتعدّد آثار العنف الأسري على صحة المرأة وتعليمها وفرص العمل المتاحة لها. وعموماً، يعوق العنف الأسري قدرة المرأة على الاستفادة من فرص العمل وأدائها في العمل، مما يؤدي إلى خسائر في الإنتاجية تنعكس على الاقتصاد الوطني، كما أن من شأن ترسيخ تبعية المرأة أن يوجج مزيداً من العنف. وبالإضافة إلى ذلك، للعنف الأسري تأثير طويل الأجل على صحة الأطفال وتعليمهم، ما قد يحدّ من قدرتهم على المشاركة الاقتصادية في المستقبل. وبالنظر إلى تلك العوامل مجتمعة، يتكبد الاقتصاد الوطني تكاليف كبيرة جراء العنف. وعليه، فإن زيادة الاستثمار في مجالات الوقاية والحماية والملاحقة القضائية والتعويض قد تنتج للحكومات فرصة تحقيق وفورات هامة.

الشكل 3- تقدير تكلفة العنف الأسري في المنطقة العربية



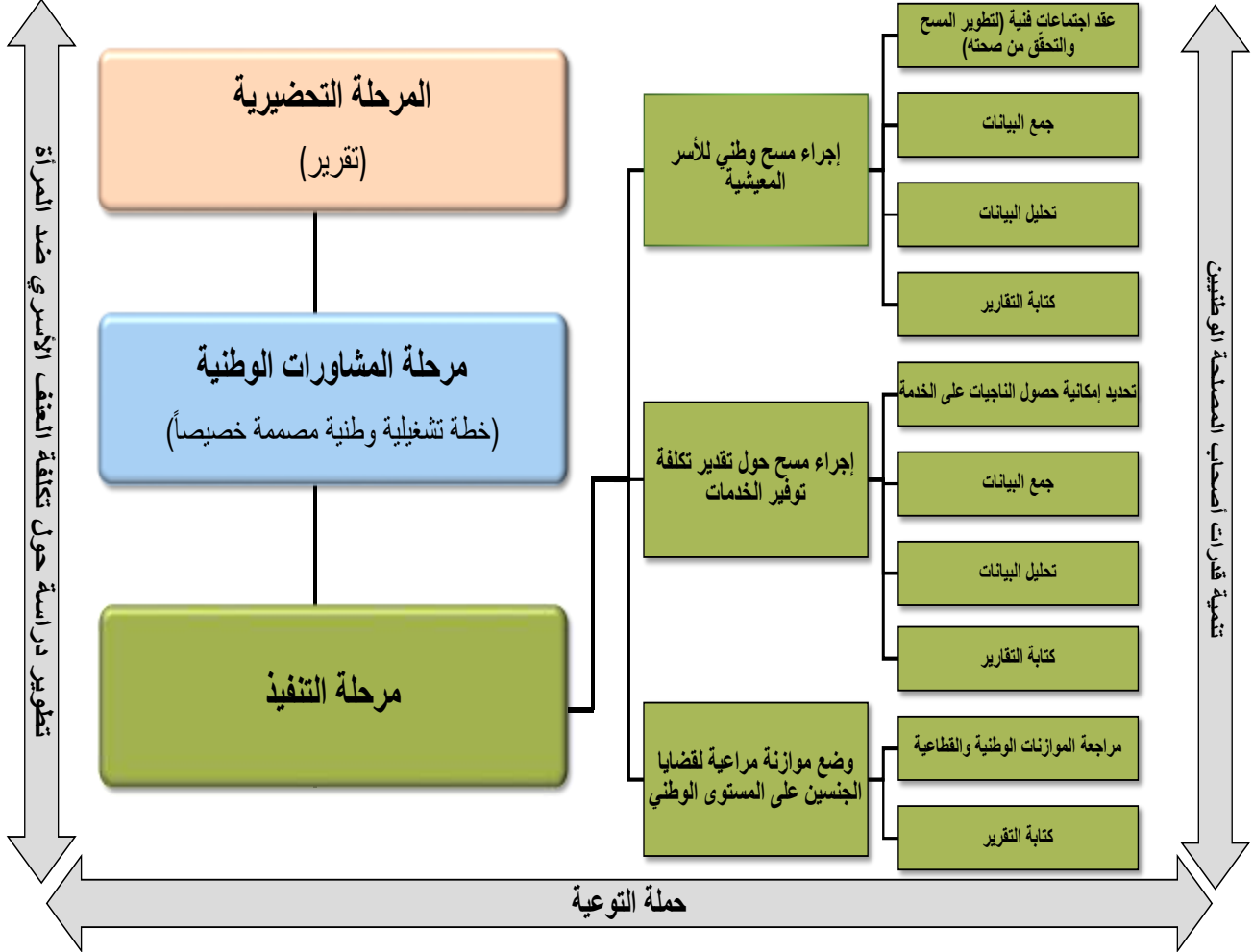
رابعاً- الخطوات المقترحة لتقدير تكلفة العنف الأسري في المنطقة العربية

وضعت الإسكوا، بناءً على تجربتها في دعم الدول العربية في تقدير تكلفة العنف الأسري، عدداً من الخطوات العملية لبدء وإنجاز عملية وطنية لتقدير هذه التكاليف. وتراعي هذه الخطوات خصوصية المنطقة والحاجة إلى بناء توافق في الآراء وضمان التملك. كما تأخذ في الحسبان محدودية البيانات المتاحة في المنطقة، وفي الآن ذاته تضع إجراءات تضمن جمع وإدارة البيانات على نحو ملائم. وكما يبيّن الشكل 4، يشمل نموذج المشروع هذا ثلاث مراحل: (1) المرحلة التحضيرية، (2) مرحلة المشاورات الوطنية (3) مرحلة التنفيذ.

في المرحلة التحضيرية، من الأهمية بمكان توضيح غرض الدراسة، إذ أن ذلك يحدّد نطاق العملية والمنهجية الأنسب لتنفيذها وأنواع التكاليف التي ينبغي تقديرها. وتشمل مرحلة المشاورات الوطنية إقامة شراكات مع الجهات المعنية وفيما بينها، ما من شأنه أن يضمن فهم هذه الجهات للعملية والتزامها بالاسترشاد بالنتائج التي تتوصل لها لإصلاح السياسات. وتلي ذلك مرحلة التنفيذ، التي توضع فيها استراتيجية البحث موضع التنفيذ.

وللمزيد من ضمان استمرار التزام المعنيين بهذه العملية ومأسستها، يكون بناء القدرات مكوناً دائماً من مكونات عملية احتساب التكلفة. ويبيّن الشكل 4 كلاً من هذه المراحل، كما تتضمن الأقسام التالية مزيداً من التفاصيل.

الشكل 4- المراحل المقترحة لمشروع تقدير تكلفة العنف الأسري



ألف- المرحلة التحضيرية

تحليل السياق

من المهم الشروع في دراسة تقدير التكلفة باستخدام عملية تشاركية¹². وفي أي عملية تقدير تكلفة ينبغي أخذ العناصر الأساسية التالية بالاعتبار: وجود ونوع تشريعات متعلقة بالعنف الأسري؛ وجود إطار سياساتي؛

الخدمات المناسبة للحيلولة دون وقوع العنف الأسري أو التصدي له؛ وجود ونوع بيانات ومعلومات أخرى في البلد.

ويمكن تحليل للإطار القانوني وإجراءات العمل في البلد المعني فريق البحث من التوصل إلى فهم أفضل للسياق الوطني. كما أن تحديد الجهات المعنية أداة مفيدة في التعرف على الشركاء المحتملين، فضلاً عن الجهات المستفيدة الرئيسية والثانوية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يتطرق هذا التحليل إلى أدوار كل من الجهات المعنية ومسؤولياتها في كشف الثغرات. ومن المهم أيضاً تحليل وتوثيق الاحتياجات غير الملباة، من قبيل الافتقار إلى الموارد البشرية والمالية وافتقار المناطق المعزولة والريفية إلى الخدمات.

ويحدد تحليل السياق نطاق عملية تقدير التكلفة، وخاصة نوع التكاليف التي يمكن تقديرها والتعريفات التي ينبغي استخدامها. ويؤثر كل من هذين العنصرين على اختيار المنهجية والطرق التي سيجري اتباعها، كما ينبغي أن تؤخذ بالحسبان عوامل عدة، من مثل الجمهور المستهدف وآليات الاستجابة والإطار القانوني القائم في البلد المعني. ومن بين الاعتبارات الإضافية هو ما إذا كان الفريق الذي يعمل على المشروع سيتمكن من الحصول على وثائق الموازنة الوطنية واستعراضها.

ينبغي كذلك إجراء مقابلات مع كافة الجهات الوطنية المعنية الرئيسية في وزارات (المرفق 3 للاطلاع على أسئلة المقابلات) من مثل الشؤون الاجتماعية والمالية والداخلية والتعليم والصحة والإحصاءات، وما إلى ذلك. كما يتعين إجراء مقابلات مع المنظمات غير الحكومية المعنية، ولا سيما تلك التي تقدم الخدمات. ومن المهم استكمال هذا العمل الميداني باستعراض الدراسات المتوفرة عن تقدير تكاليف العنف ضد المرأة. وينبغي أن ينتج عن ذلك كله تقرير موجز لتحليل السياق يوضح النتائج بالتفصيل ويقدم توصيات حول الخطوات التالية التي يتعين اتخاذها.

باء- مرحلة المشاورات الوطنية

ممارسة جيدة

لضمان اعتماد النتائج التي تتوصل لها البحوث وتنفيذها، يُوصى بالقيام بمشروع متعدد الشركاء، بقيادة حكومية. ويمكن للمنظمات غير الحكومية أن تقوم بدور مفيد في الدعوة بضرورة قيام الحكومة بإجراء دراسة لتقدير التكلفة.

تمثل مرحلة المشاورات الوطنية جانباً أساسياً من جوانب مشروع تقدير التكاليف. وفي هذه المرحلة، تبرز أهمية إشراك الحكومة على أرفع مستوى ممكن، ولا سيما الأطراف الحكومية المشاركة في المرحلة التحضيرية. ومن المهم أيضاً إنشاء منبر وطني رفيع المستوى لضمان الالتزام بتبادل المعلومات المتوفرة. وفيما يتعلق بحكومة مشروع تقدير التكلفة، يمكن أن تقود هذه المهمة الحكومة أو المنظمات غير الحكومية أو الآلية الوطنية للنهوض بالمرأة (الجدول 1 أمثلة دولية).

الجدول 1- خيارات الحوكمة

أوكرانيا 2008: مشروع بقيادة منظمة غير حكومية

في أوكرانيا، بدأت منظمة غير حكومية لحقوق المرأة (لاسترادا-أوكرانيا) عملية تقدير للتكلفة، بالشراكة مع معهد الدراسات الاجتماعية ووزارة الداخلية (مركز لاسترادا الأوكراني الدولي لحقوق المرأة، 2008).

المملكة المتحدة لعام 2004: مشروع بقيادة الحكومة

في عام 2003، كلف المكتب الحكومي لشؤون المساواة في المملكة المتحدة البروفسورة سيلفيا والبي Sylvia Walby بدراسة الفجوات في البيانات المتوفرة المتعلقة بالعنف الأسري (دراسة الحالة 2). وقد ساهم خبراء دوليون في إعداد البحث، وقدم موظفو وحدة تحليل الاقتصاد والموارد في وزارة الداخلية مشورة خبيرة. واستقيت البيانات عن حجم العنف الأسري وطبيعته من تقرير عام 2001 عن مسح الجرائم في بريطانيا.

مصر 2015: مشروع بقيادة الآلية الوطنية للنهوض بالمرأة

في مصر، وبقيادة المجلس القومي للمرأة، نسّق صندوق الأمم المتحدة للسكان الدراسة التي أجريت بالشراكة مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (دراسة الحالة 1). وقد أنشئت لجنة استشارية وطنية لإدارة هذا المشروع الذي تُفدّ على نطاق البلد، واستعين خلاله بخبراء دوليين ووطنيين في علم الاقتصاد. وأجريت مشاورات مع الجهات المعنية من وزارات ومؤسسات تُعنى بتقديم خدمات الحماية والاستجابة للناجيات. وقدرت الدراسة أن تكلفة العنف الأسري للنساء والأسر المعيشية في مصر قد تبلغ 6.15 مليار جنيه مصري أي ما يقارب 769 مليون دولار أمريكي (على أساس سعر صرف قدره 8 جنيهات مصرية للدولار الواحد) إذا ما استمرت معدلات العنف على ما هي عليه(*).

(*) إجراء دراسة لتقدير التكلفة مشروع مكلف للغاية. وفي حالة مصر، التي بلغت تكلفة الدراسة فيها ما يقارب 35,000 جنيه مصري، تجدر الإشارة إلى أن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء قام بجزء رئيسي من الدراسة. ولو لم يقم موظفو هذا الجهاز بتحليل البيانات الكمية، لتعينّ توظيف باحثين خارجيين، ما كان من شأنه زيادة تكاليف الدراسة.

جيم- مرحلة التنفيذ

يمكن تقدير تكلفة العنف الأسري بطريقتين رئيسيتين: تقدير تكلفة المشكلة، وتقدير تكلفة الحل¹³. ويشمل تقدير تكلفة المشكلة تقدير التكاليف الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على العنف الأسري، التي تتراوح من النفقات التي يتكبدها كل من الأفراد والأسر المعيشية من أموالهم الخاصة إلى تكاليف الاقتصاد الكلي على المجتمع. وفي المقابل، فإن إحتساب تكلفة الحل يقضي بتقدير تكلفة الموارد اللازمة للحيلولة دون وقوع العنف ومعالجة آثاره والتخفيف من حدتها. وفي الحالتين كلتيهما، مسوح الأسر المعيشية أدوات مفيدة، ولكن في الحالة الأخيرة، يمكن أن يُستخدم وضع موازنة مراعية لقضايا الجنسين كأداة لتقدير تكلفة الحل (الوقاية وتقديم الدعم والملاحقة القضائية).

1- القضايا التي ينبغي أن تؤخذ بالاعتبار لدى تقدير تكلفة العنف الأسري

(أ) مبادئ توجيهية أخلاقية

ينطوي إجراء هذا النوع من البحوث على اعتبارات أخلاقية هامة. ولتقليل الضرر الذي يلحق بالناجيات والباحثين، ينبغي أن يتخلل تصميم وتنفيذ ونشر البحث البروتوكول الذي وضعت منظمة الصحة العالمية¹⁴. وفي

13 E/ESCWA/ECW/2017/TECHNICAL PAPER.4, p. 3

14 WHO, "Putting women first: ethical and safety recommendations for research on domestic violence against women" (Geneva: World Health Organization, 2001)

كافة مراحل الدراسة، ينبغي وضع سلامة الناجيات النفسية والجسدية فوق كل اعتبار. ومن المهم أيضاً التنبّه إلى الوقت اللازم للحصول على موافقة مجلس أخلاقيات البحوث المعني.

(ب) اختيار الموقع

ممارسة جيدة

بالنظر إلى الحجج المقدّمة، يُوصى بإجراء عملية تقدير التكلفة في مواقع متعدّدة في مناطق دون إقليمية و/أو محليات مُمثّلة.

بالإضافة إلى المتغيّرات الديمغرافية والاقتصادية المعتادة، ينبغي أن تشمل المؤشرات المستخدمة لتحديد تمثيل المناطق على المستوى الوطني أنماط السلوك المذكورة في هذه الوثيقة والمتعلقة بمدى تقبّل العنف الأسري وبمستوى الاستجابة له، كما يرد في هذه الورقة.

يمكن القيام بدراسة تقدير التكلفة على مستويات مختلفة، الأسرة المعيشية والمجتمع المحلي والمستوى الوطني، ولكل منها مزايا وسلبات واستخدامات محدّدة. وستركّز الدراسة على مستوى السلطة المحلية (المدينة أو البلدية مثلاً) على لتقدير التكاليف على مستوى الأسرة المعيشية والمجتمع المحلي. أما الخيار الأشمل، كتقدير تكلفة العنف الأسري على المستوى الوطني، فينطلب إجراء مسح مُمثّل للأسر المعيشية ولمقدّمي الخدمات على المستوى الوطني.

ويتوقف تحديد نوع الدراسة الأكثر ملاءمة على عوامل عدّة، غير أن مستوى المعلومات المتاحة عامل رئيسي. فعلى سبيل المثال، في المملكة المتحدة، أُجريت أولى دراسات تقدير التكلفة على مستوى المدينة، إذ كان بمقدور الباحثين العمل مع مقدّمي الخدمات في المدينة على جمع المعلومات المطلوبة من خلال السجلات الإدارية والمقابلات التي أُجريت مع المستفيدين من الخدمات والمقابلات مع الخبراء لسدّ أي ثغرات. وتشكّل الموارد المتاحة لإجراء الدراسة عاملاً حاسماً أيضاً، إذ أن الدراسات التي تُنفَّذ على نطاق أصغر، أي على مستوى المناطق، أقلّ تكلفة.

ومن العوامل الأخرى التي قد تؤثر على اختيار مستوى إجراء الدراسة التباين في مدى انتشار العنف في المناطق دون الإقليمية أو التفاوت الكبير في نوع الخدمات ونطاقها. فإذا كانت لدى مناطق دون إقليمية معيّنة مستويات من العنف الأسري أعلى بكثير من غيرها، يحتمل أن تتكدّ الناجيات تكاليف أكبر. وفي المناطق التي لا ينظر فيها واضعو السياسات إلى العنف الأسري على أنه مشكلة، قد يثبت أن جميع التقديرات من المناطق المختلفة فعال أكثر من تقدير التكلفة على المستوى الوطني. غير أن إحتساب التكلفة الوطنية الإجمالية بتجميع التقديرات من المناطق المختلفة قد يفتقر إلى الدقة التجريبية، ما يمكن أن تقوّض صحة التقديرات. وعليه، فإن تقدير التكلفة على مستويات مناطق محدّدة قد يكون أحد الخيارات.

(ج) توفر البيانات

لجودة مصادر البيانات ومثانتها أهمية محورية لضمان تقدير تكلفة العنف الأسري على نحو دقيق دون تقليلها أو المبالغة فيها. ومن شأن التقدير الخاطئ لتكلفة العنف ضد المرأة تقويض الجهود الرامية إلى الحيلولة دون هذه الممارسات وتقويض سياسات المساواة بين الجنسين وبرامجها، فضلاً عن إمكانية تقليل التحديد المناسب للأولويات والتخصيص الصحيح للموارد. ومن الضروري اعتماد تعريف مُقتضب ومعتَرَف به للعنف الأسري لعملية تقدير التكلفة المقترحة، وذلك، أولاً، لإيضاح المسائل المدرجة في الدراسة وتلك المستبعدة منها، وثانياً، لتحديد مجموعة البيانات الضرورية لإنجاز التقديرات.

ويعتمد اختيار العناصر التي سيشملها تقدير تكلفة العنف على توفر بيانات متينة عن مدى العنف وأثره المباشر على النساء فرادى. لذا، يُعدّ تجميع قائمة مرجعية بالبيانات الإدارية التي يمكن استخدامها (من قبيل العمر

والجنس والسجل الوطني للمرضى وعدد الأيام في السجن) من الخطوات الأولى الهامة. وفي غياب البيانات المتينة العالية الجودة، يمكن اتباع نهج بديل يقوم على الاستفادة من دراسات تقدير للكلفة ذات سمعة جيدة، لكن اتباع هذا النهج يقتضي اعتماد تقديرات تكلفة منجزة في سياقات مشابهة.

معايير جودة البيانات العامة

- شمولية تغطية البيانات
- المتانة
- الانتقائية
- قابلية التكرار

معايير خاصة بالعنف للبيانات الإدارية

- سجل العنف
- الأعمال (والنوايا) والأضرار
- المتغيرات حسب نوع العنف
- العنصر الزمني للعنف

سجل الأبعاد الجنسانية للعنف

- جنس الناجي
- جنس المعتدي
- العلاقة بين المعتدي والناجي
- ما إذا كان للعنف جانب جنسي
- ما إذا كان للعنف دافع مرتبط بنوع الجنس

على سبيل المثال، في وضع تعتمد فيه دول نُظماً مشابهة للرعاية الصحية (تقديم الخدمات والتمويل وإمكانية الحصول): تتوقّر في الدولة "ألف" بيانات عالية الجودة تسمح بإجراء تقدير معقول لتكلفة الوحدة، لكن دولاً أخرى في المنطقة ذات سياقات مشابهة قد تفتقر إلى هذه الإمكانية. قد يكون استخدام هذه الدول بيانات الدولة "الف" عن تكلفة الوحدة مبرراً. وإذا لم يتوقّر في الدول ذات السياق المشابه ما يكفي من البيانات العالية الجودة لتقدير تكلفة الوحدة، تكون الخطوة التالية الاستعانة بتقديرات أُجريت في مناطق أخرى وتقييم ما إذا كان من المعقول تحديد أوجه التشابه والاختلاف السياقية. وإذا تعذر ذلك، يُنصح، بدلاً من إصدار تقديرات يعترضها الكثير من الأخطاء، استبعاد الوحدة المعنية، مع الإشارة بوضوح إلى غياب هذه الوحدة من تقديرات التكلفة الإجمالية.

ومن التحدّيات التي تواجه عملية تقدير تكلفة العنف الأسري عبر عدّة دول في منطقة معينة، مثل المنطقة العربية، تحدي قابلية المقارنة. فإذا لم تكن

مصادر البيانات متكافئة أو قابلة للمقارنة، لا يصحّ مقارنة تقديرات التكلفة. وللتوصّل إلى تكاليف قابلة للمقارنة عبر منطقة معينة، ينبغي للاختلافات بين دول هذه المنطقة أن تعكس شيئاً قابلاً للقياس حول مدى العنف و/أو الآثار الناجمة عنه بدلاً من الاختلاف في دقة أو نوعية مصادر البيانات التي تقوم عليها التقديرات. وتمثل بيانات نظام إدارة المعلومات عن العنف القائم على نوع الجنس المُستخدَم في بعض البلدان، وإن افتقرت إلى الدقة الكافية، نقطة انطلاق جيدة وأداة يمكن استخدامها في البلدان التي تفتقر إلى إحصاءات بشأن هذا النوع من العنف. وتوصي دراسة (Walby and Olive 2014) ودراسة (Walby and others 2017)^{15 16} باعتماد المعايير الأساسية لجودة البيانات كنقطة انطلاق جيدة لتقييم البيانات المتاحة.

Sylvia Walby and Philippa Olive, "Estimating the costs of gender-based violence in the European Union" 15
(Luxembourg, European Union, 2014).

Sylvia Walby and others, "The concept and measurement of violence against women and men" (Bristol, 16
Policy Press, 2017).

(د) المنهجية ونوع التكاليف

يتيح استخدام طرق مختلطة (مسوح الأسر المعيشية والمقابلات مع مقدّمي الخدمات) تثليث النتائج. ولكن، كما ذكر آنفاً، سيوجّه توفّر البيانات اختيار الطريقة أو الطرق، كما ينبغي أيضاً في إعداد المسوح أن تؤخذ بالاعتبار أيّ ثغرات يحددها تحليل السياق.

ممارسة جيدة

إذا أجريت دراسة انتشار للعنف الأسري في السنة السابقة، استُخدمت البيانات المتولدة منها.

حيثما أمكن، تجدر المناداة بإدماج أسئلة محددة بشأن تجارب العنف الأسري واستخدام الخدمات في مسوح الانتشار الوطنية القائمة (مسوح الخدمة الصحية الوطنية، والمسوح الصحية الديمغرافية، والمسوح العنقودية المتعددة المؤشرات)، بدلاً من إجراء مسح مستقل.

وإذا لم يكن ذلك ممكناً وتوفرت الأموال، يمكن إجراء مسح وطني لانتشار العنف الأسري وتكاليفه، كما كان الحال في مصر (دراسة الحالة الأولى).

ويمكن لعملية تقدير تكلفة العنف الأسري أن تشمل تقدير مجموعة من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن تصنيف هذه التكاليف في أربع فئات رئيسية: مباشرة ملموسة، أو غير مباشرة ملموسة، أو مباشرة غير ملموسة، أو غير مباشرة غير ملموسة. وللتكاليف الملموسة المباشرة وغير المباشرة قيمة نقدية، أما التكاليف غير الملموسة المباشرة وغير المباشرة فلا قيمة نقدية لها. وسيتم التطرّق بالتفصيل إلى هذه التكاليف أدناه.

قد تهدف الدراسة كذلك إلى توقع التكاليف المحتملة للخدمات المتاحة عند الاستفادة منها استفادة كاملة، إذ أن مجموعة صغيرة فقط من النساء يبلغن فعلاً عن تعرّضهن للعنف الأسري عند حصولهن على الخدمات. وإذا ما عُرف معدل انتشار العنف الأسري بين النساء ومعدّل حالات العنف الأسري وتكلفة تقديم خدمة محدّدة للشخص الواحد، يمكن عندئذ تقدير الطلب المحتمل على الخدمات.

ولاحتساب تكلفة تقديم الخدمات للشخص الواحد، من المهم النظر، في الوقت نفسه، في التكاليف المتغيّرة (التي ترتفع مع إزدیاد عدد المستفيدين من الخدمة) والتكاليف الثابتة أو غير القابلة للاسترداد (التي لا تختلف باختلاف عدد المستفيدين من الخدمة). فمثلاً، لا تتغير تكلفة الحملات الإذاعية بزيادة أو انخفاض عدد المستمعين، غير أن تكلفة تأمين المسكن والفرش قد تتغير جذرياً مع زيادة عدد المستفيدين.

2- تقدير تكلفة العنف الأسري على مستوى الأسرة المعيشية

(أ) تحديد سلوك طلب المساعدة

تتمثل أولى الخطوات المهمّة في تقدير تكلفة العنف الأسري على مستوى الأسر المعيشية، ولا سيّما في الأماكن التي تفتقر إلى البيانات اللازمة، في تحديد سلوك طلب المساعدة لدى النساء اللاتي يتعرضن للعنف، بالإضافة إلى نوع ونطاق الخدمات العامة أو الخاصة المتوفرة أو التي ينبغي توفيرها. وتكمن أهمية هذه الخطوة في أنها ضرورية لتحديد الخدمات التي ينبغي إدراجها في تقدير النفقات التي تتكبدها النساء من أموالهن الخاصة.

ويُعدّ نموذج "فرع الشجرة" (tree branch model) أداة مفيدة يمكن تطبيقها في تحديد سلوك طلب المساعدة. وترد في المرفق 4 نماذج لفئات الخدمات المختلفة التي تؤخذ في الحسبان عموماً لدى تقدير تكلفة العنف بين الأشخاص¹⁷: الخدمات الصحية، والعدالة الجنائية، والخدمات القانونية المدنية، والإسكان والمأوى،

17 يمكن تطبيق نموذج فرع الشجرة المُتبع للعنف بين الأشخاص على العنف الأسري.

والخدمات الاجتماعية. وقد تتمثل نقطة الانطلاق في توجّه المرأة إلى نوع من أنواع مزودي الخدمات مثل العيادة الصحية أو مركز الشرطة أو إحدى جهات المساعدة القانونية أو المأوى.

غير أن أغلبية النساء في معظم بلدان جنوب الكرة الأرضية لا يُقدّمَن على هذه الخطوة الأولى، لا سيّما فيما يتعلّق بالذهاب إلى مراكز الشرطة أو طلب المساعدة القانونية أو الذهاب إلى الملاجيء. هذا الافتقار إلى الاستفادة من الخدمات المتوفرة مدفوع جزئياً إلى أنماط السلوك المتعلقة بمدى تقبّل العنف الأسري، ويعكس أيضاً الافتقار إلى الخدمات المتاحة بسبب قلة اهتمام السياسات باحتياجات النساء اللاتي يتعرضن للعنف الأسري. وسيؤدي تحديد الخدمات المتاحة في السياق المحلي إلى تعريف واضح للخدمات المحددة التي يتعين أخذها في الحسبان في عملية تقدير تكلفة العنف.

وهناك نُهجٌ وأدواتٌ متعددة يمكن استكشافها واعتمادها عند تحديد سلوك طلب المساعدة لدى النساء، ومنها اتباع نهج يركز على المشاركة. وفي هذا النهج، يجري اختيار مجموعة من النساء، عشوائياً أو عن قصد، وجمعهن معاً ليوم كامل أو نصف يوم. وتقدّم إلى المجموعة قضية امرأة تتعرض للعنف الأسري بطريقة سرديّة تُترك نهايتها مفتوحة. وبعدها، يُطلب من المجموعة تحديد الإجراءات الافتراضية التي ستتخذها المرأة أو التي يمكن أن تتخذها في ذلك المجتمع المحلي المحدّد، مع طرح أسئلة عن الأشخاص والمنظمات المتاحة لها، وما إلى ذلك. وتُسجّل الإجابات والنقاشات في رسم بياني (Venn diagram) أو دائري. ويُفيد رسم Venn البياني، المعروف أيضاً بالرسم البياني شبّاتي (chapati diagram) في تحليل المسافة الاجتماعية أو الهياكل التنظيمية أو العلاقات المؤسسية (المرفق 4 للاطلاع على مثال توضيحي ولمزيد من التفاصيل عن كيفية تنفيذ هذا النهج).

وحيثما أمكن، تمكن الاستعانة بمُدخلات من الناجيات من العنف كمصدر آخر للمعلومات لتحديد سلوك طلب المساعدة. وبما أن النساء قد يتواصلن مع واحد من مقدّمي الخدمات أو أكثر، تنبغي الإشارة إلى ذلك في البحث الرامي إلى فهم نمط الإحالات.

(ب) التكاليف المباشرة من الأموال الخاصة للأسرة المعيشية

من الضروري تحديد سلوك طلب المساعدة لدى النساء اللاتي يتعرضن للعنف الأسري لاحتساب التكاليف التي تتحملها الأسر المعيشية من أموالها الخاصة نتيجة هذا العنف. فبتحديد هذا السلوك، يمكن للبلد الاستفادة من النتائج المُستخلصة من الدراسات المتوقّرة حول أنواع الخدمات المتاحة للنساء، وتطويرها بحيث تعكس السياق المحلي. كذلك، يمكن للدراسة الاسترشاد بهذه المعلومات للاطلاع على نوع الخدمات التي قد تستفيد منها الأسرة المعيشية والتركيز على تقدير التكاليف. واستناداً إلى الخدمات الرئيسية وتكلفة المواد المحدّدة في الدراسات الموجودة، فيما يلي أنواع التكاليف التي كثيراً ما تتكبدها الأسر المعيشية:

الجدول 2- نوع التكاليف التي تتكبدها الأسر المعيشية

تكاليف الرعاية الصحية	العدالة الجنائية	السكن والإيواء
الرعاية في غرف الطوارئ	السجن	مراكز الإيواء للناجيات
العلاج في المستشفيات	المَدْعُون العامون	السكن المأجور (فنادق وما إلى ذلك)
زيارة العيادات الخارجية	أوامر الحماية الطارئة	الإقامة مع الأسرة/الأصدقاء
العناية في مراكز الرعاية	أوامر التقييد المؤقت	
العناية بالأسنان		
رعاية الصحة النفسية		
الأدوية		
الخدمات الإسعافية		

السكن والإيواء	العدالة الجنائية	تكاليف الرعاية الصحية
	الخدمات الاجتماعية	العمليات الجراحية
	المشورة	الخدمات القانونية
	إعادة التأهيل	الوساطة
	الوضع تحت المراقبة	الطلاق
		الاستشارة القانونية
		أوامر الحماية الطارئة
		أوامر التقييد المؤقت

يشكل الاستبيان الموجّه للاتي يطلبن المساعدة أداة رئيسية للحصول على معلومات فيما يتعلق بهذه التكاليف. ويمكن تضمين هذا الاستبيان قسماً يستكشف تجارب النساء في العنف من جانب أفراد الأسرة، وذلك لتحديد مدى انتشار العنف الأسري أو حدوثه على شكل عنف اقتصادي أو نفسي أو بدني أو جنسي ضمن الأسرة المعيشية. كما يمكن أن يشمل هذا الاستبيان أسئلة متابعة حول الإصابات والخدمات المطلوبة بعد كل حادثة يُبلّغ عنها في الأشهر الـ 12 السابقة. وتُصنّف النفقات الأساسية من الأموال الخاصة لقاء الحصول على الخدمات كرسوم (مثل أتعاب الطبيب ورسوم تقديم شكوى في مركز الشرطة) وأدوية وتكاليف مواصلات وتكاليف اتصالات ونفقات على الأغذية. وتتحمل الناجيات والأسر المعيشية أيضاً تكاليف إضافية لاستبدال الممتلكات (الأطباق والأجهزة المنزلية والأثاث والهواتف النقالة والمركبات، وما إلى ذلك)

(ج) التكاليف غير المباشرة التي تتكبدها الأسر المعيشية

إلى جانب النفقات المباشرة من الأموال الخاصة الناجمة عن العنف الأسري، غالباً ما يتضح أن التكلفة الأكبر تأتي نتيجة انخفاض الدخل والإنتاجية، لا للناجيات فحسب، بل لأعضاء الأسرة الآخرين أيضاً، بمن فيهم المعتدي. وتطرح عملية تقدير التكاليف غير المباشرة تحديات عدّة، ولا سيّما فيما يتعلق بالعمل غير مدفوع الأجر.

في المنطقة العربية، قد تشارك المرأة في أربعة أنواع رئيسية من الأعمال، وفيما يلي أنواع الأسئلة التي يمكن طرحها لكل من هذه الأنواع¹⁸:

(1) العاملة بأجر، حسب تعريف السوق

في هذه الحالة، ينبغي طرح أسئلة واضحة تتعلق بعدد ساعات العمل اليومية وعدد أيام العمل في الأسبوع وعدد أسابيع العمل في الشهر. ويجب الحصول على بيانات عن الأجور في الساعة وفي اليوم وفي الأسبوع واحتساب الأجر اليومي للتوصل إلى احتساب تكلفة الفرصة البديلة ليوم العمل الضائع أو حتى لجزء من يوم العمل. وينبغي أيضاً جمع بيانات عن الخصائص الوظيفية لاستنتاج البيانات الناقصة باستخدام تقنية الانحدار المتعدّد (تحليل احصائي)، الذي يوفر قيمة بديلة للأجر باستخدام البيانات المتاحة لأفراد لهم الخصائص نفسها.

(2) صاحبة العمل/العاملة لحسابها الخاص

ينبغي طرح أسئلة عن متوسط الدخل اليومي وجمع معلومات حول عدد الأيام المفقودة و/أو خسارة الإنتاجية بسبب العنف الأسري مع تقدير حجم الخسارة مقارنة بيوم العمل العادي.

(3) عاملة غير مدفوعة الأجر في العمل الأسري (أو غير الأسري)

حسب تعريف السوق، يعتبر هذا النوع من العاملين جزءاً من القوة العاملة. وينبغي الحصول على بيانات عن الخصائص الوظيفية (المهنة والقطاع والنشاط الاقتصادي والاستقرار، وفي مؤسسة أو خارجها). وباستخدام تقنيات الانحدار المتعدد مع المتغيرات الديمغرافية وكذلك الخصائص الوظيفية، يمكن احتساب الإيرادات باستخدام الأجر التقديري لامرأة عاملة لها الخصائص نفسها.

(4) العمل المنزلي وأعمال الرعاية

ممارسة جيدة

ترد تفاصيل طرق حساب الخسائر في الإنتاجية للعمل المدفوع الأجر وغير المدفوع الأجر في المرفق 5. ويتوقف اختيار الطريقة (المنهجية المحاسبية، الاقتصاد القياسي، مطابقة درجة الميل) على مدى توفر البيانات ودرجة الدقة المطلوبة. وتعدّ المنهجية المحاسبية أبسط منهجية يمكن اتباعها إذا ما توفرت البيانات الأساسية عن أيام العمل المفقودة وعُرف متوسط الدخل من بيانات المسوح وغيرها من المصادر الثانوية. غير أن هذه الطريقة تفترض أن كافة أيام العمل المفقودة يمكن أن تكون فقط نتيجة العنف. وفي حين يمكن تقدير مدى التغيب عن العمل، فإن تقدير الخسائر في الإنتاجية أكثر صعوبة باستخدام المنهجية المحاسبية. وفي المقابل، من شأن كل من منهجية الاقتصاد القياسي أو مطابقة درجة الميل تحديد خسارة الإنتاجية المترتبة على العنف الأسري بدقة أكبر.

ومن حيث المبدأ، يُوصى باتباع المنهجية المحاسبية لإظهار تكلفة أيام العمل المفقودة وأيام الرعاية المفقودة. ولكن، رغم أن هذه المنهجية هي أكثر الطرق مباشرة، تجدر الإشارة إلى إنها تتطلب بيانات قد لا تتوفر في المسوح الديمغرافية والصحية، وهي البيانات المتعلقة بالسكان والصحة التي تجمعها وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية من خلال أكثر من 400 مسح في أكثر من 90 بلداً. وبالتالي، يُوصى باعتماد منهجية الاقتصاد القياسي أو منهجية مطابقة درجة الميل لتقدير الخسائر في الإنتاجية.

وفيما يتعلق بحساب تكلفة العمل غير المدفوع الأجر، تقاس قيمة السلع المنتجة بطريقة الناتج، فيما تستخدم طريقة المُدخل لقياس العبء (وهو الشاغل الرئيسي في حالات العمل غير المدفوع الأجر). لذلك، عادةً ما تُستخدم مقاييس المُدخلات في تقدير قيمة العمل غير المدفوع الأجر لإنتاج الأسرة المعيشية للخدمات المنزلية والشخصية للاستهلاك الشخصي.

حسب تعريف السوق لا تعتبر الأعمال المنزلية أو أعمال الرعاية عملاً. ولتقدير القيمة النقدية لهذا النوع من العمل، يمكن اتباع عدد من النهج. وإذا ما أُستُخدم نهج الاستبدال المعمّم (أدناه القسم المتعلق بقياس العمل غير المدفوع الأجر)، ينبغي إجراء مسح (استبيان) لكيفية استغلال الوقت، بالإضافة إلى وضع أجر تقديري لساعة العمل.

ينبغي النظر في العوامل التالية في المنطقة العربية:

(أ) مدى ونوع مشاركة النساء في سوق العمل

استناداً إلى بيانات مستمدة من نماذج أعدتها منظمة العمل الدولية، بلغ متوسط مشاركة المرأة في القوة العاملة الرسمية في البلدان العربية الإقليمية 20.9 في المائة في عام 2017، أي أقل من ثلث نسبة مشاركة الرجال في المنطقة (75 في المائة)، وهي نسبة ضئيلة للغاية مقارنةً بالمتوسط العالمي البالغ 48.7 في المائة¹⁹. وفي الغالب، تقتصر مشاركة النساء في القطاع الرسمي على العمل في الإدارات الحكومية وبأجور متدنية. وفي حين ترتفع مشاركة النساء في سوق العمل بارتفاع مستواهن التعليمي، إلا أن الإفصاح عن التعرض للعنف الأسري يتناقص بالتوازي مع ارتفاع المستوى التعليمي.

(ب) اتساع نطاق تعريف مشاركة النساء في سوق العمل

إذا ما أخذ عمل الكفاف في الاعتبار، تتزايد مشاركة النساء في سوق العمل (حسب التعريف الموسع لسوق العمل). فمثلاً، في عام 2012، تزداد مشاركة النساء في سوق العمل في مصر إذا ما اعتمد التعريف الموسع الذي يشمل عمل الكفاف²⁰. ونظراً لانتشار عمل الكفاف بنسب أعلى في المناطق الريفية وفي أوساط النساء الأقل تعليماً في معظم البلدان العربية، تنبغي إضافة أسئلة محدّدة على الاستبيان لاحتساب أيام العمل المفقودة.

(ج) احتساب قيمة العمل المنزلي غير المدفوع الأجر

العمل المنزلي غير المدفوع الأجر هو العمل الأبرز الذي يمكن أن يُفقد بسبب العنف الأسري. ولذا، وكما لوحظ آنفاً، ينبغي أن يتضمّن الاستبيان أسئلة سليمة ودقيقة حول كيفية استغلال الوقت. ويتطرق القسم التالي لكيفية تقدير تكلفة العنف الأسري الناتجة عن فقدان الإنتاجية فيما يتعلق بهذا النوع من العمل.

تقدير قيمة العمل غير المدفوع الأجر: يمكن فهم العمل غير المدفوع الأجر على أنه يشمل جميع الأنشطة الإنتاجية الخارجة عن سوق العمل الرسمي التي يؤديها الأفراد للأسرة المعيشية أو لآخرين، مثل العمل المنزلي ورعاية الأطفال والمرضى والمسنين والعمل المجتمعي التطوعي وزراعة الكفاف والمساعدة في الأعمال التجارية العائلية وبناء منزل الأسرة وأعمال الصيانة وخدمات المواصلات، الخ. والقاسم المشترك بين هذه الأنشطة كلها هو إمكانية استبدالها بسلع من السوق وبخدمات مدفوعة، على الأقل نظرياً²¹.

يمكن التعبير عن حجم العمل غير المدفوع الأجر بوحدات الناتج أو وحدات الوقت المستغرق في تحقيق هذا الناتج. وبطريقة شبيهة، يمكن التعبير عن معدل الأجور (سعر وحدة العمل) بالأجر المدفوع لقاء وحدات الناتج أو وحدات الوقت المستغرق. وتتوقف طريقة القياس على الممارسات السائدة في اقتصاد البلد المعني. والنهج الشائعة المستخدمة في تقدير تكلفة العمل غير المدفوع الأجر هي نهج الناتج ونهج المُدخل²².

3- تكاليف العنف الأسري على مستوى المجتمع المحلي

على مستوى المجتمع المحلي، تترتب أيضاً على العنف الأسري تكاليف مباشرة وغير مباشرة. وتعتبر نفقات توفير خدمات للناجيات من العنف تكلفة مباشرة، وهي الجزء الأكبر من التكاليف التي يتكبدها المجتمع المحلي أو البلد، في حين تتضمن التكاليف غير المباشرة تأثير التعامل مع العنف الأسري على إنتاجية مقدّمي الخدمات. ولم تخضع هذه التكاليف غير المباشرة لقدر كافٍ من الدراسة، ولن تؤخذ بالاعتبار في دراسات تقدير التكلفة المقترحة في المنطقة، ويعود ذلك إلى حدّ كبير إلى محدودية توفر البيانات. ولأغراض النموذج الحالي، تُعتبر التكاليف المباشرة لتقديم الخدمات التكاليف الرئيسية على مستوى المجتمع المحلي.

(أ) تحديد الخدمات المتاحة على مستوى المجتمع المحلي

على مستوى المجتمع المحلي، يكون هناك عادةً عددٌ من المؤسسات والمنظمات التي تقدّم خدمات إلى الناجيات من العنف الأسري، إما حصرياً أو غير حصرياً، مع ما يرتبط بذلك من تكاليف كبيرة. ولاحتساب هذه

Rana Hendy, "A quarter century of changes in labor force participation," Working Paper No. 973 (Cairo, 20 Economic Research Forum, 2015).

Joke Swiebel, "Unpaid work and policy-making towards a broader prospective of work and employment", 21 Discussion Paper, Department of Economic and Social Affairs", DESA Discussion Paper No. 4 (New York, United Nations, 1999).

Nancy Folbre, "Valuing non-market work" (New York, United Nations Development Programme, 2015) 22

التكاليف، يتعيّن أولاً تحديد خريطة المؤسسات (التي يمكن أن تكون حكومية أو من المجتمع المدني أو منظمات غير حكومية أو منظمات دولية غير حكومية) التي تتعامل مع القضايا المتصلة بالعنف الأسري، وبعد ذلك تحديد كافة الخدمات المتاحة للناجيات. ويرجّح أن تتداخل الخريطة الناتجة تداخلاً كبيراً مع المعلومات التي تدلي بها النساء، وقد تكون هناك أيضاً تباينات، إذ أن هذه العملية تلتقط جانب العرض بدلاً من جانب الطلب. وعلى كل حال، سيزود إجراء عمليتين منفصلتين لتحديد الخدمات فريق البحث بالوسائل اللازمة للتحقق من صحة المعلومات عبر مقارنتها.

وتمكن الاستعانة بأدواتٍ ونُهُجٍ عديدة لتحديد الخدمات المقدّمة على مستوى المجتمع المحلي:

- التباحث مع مجموعات محددة معنية رئيسية، بما في ذلك قادة المجتمعات المحلية ومقدّمو الخدمات والعاملون في مجال الرعاية الصحية وجهات فاعلة رئيسية أخرى. وهو أسلوب مناسب لمعرفة المجالات الرئيسية لتقديم الخدمات. وتتبع العودة بانتظام إلى المصادر المستخدمة في هذه الاجتماعات والمناقشات الجماعية، لا في مرحلة البداية فقط، وذلك لضمان توصّل العاملين الميدانيين إلى تقييم دقيق لتوفر الخدمات؛
- مقابلات مع مقدمي معلومات رئيسيين عاملين في مؤسسات يُرجّح تعاملها مع الناجيات من العنف الأسري، مثل الشرطة والمستشفيات وخدمات رعاية الأطفال، وما إلى ذلك؛
- ورشات عمل مدة كل منها يوم كامل مع قادة المجتمعات المحلية ومقدّمي الخدمات وممثلي المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال العنف الأسري لإجراء عملية مسح تشاركية؛
- استبيان لمزوّدَي الخدمات للتحقق ممّا يُقدّم من خدمات، متخصصة وعامة على السواء، للناجيات من العنف الأسري. وقد لا تتوفر وسيلة لمعرفة النسبة الدقيقة للخدمات العامة المقدّمة إلى الناجيات، ولكن يمكن، مثلاً، تقدير هذه النسبة من خلال البيانات عن مدى انتشار العنف الأسري والبيانات عن الإصابات وعدد الإصابات المعالجة.

(ب) استبيان لمقدّمي الخدمات: حجم الخدمات المقدّمة وتكلفتها

أسئلة التكاليف في المسوح الموجهة إلى مقدّمي الخدمات

من القضايا الرئيسية التي ينبغي أخذها بالاعتبار عند إعداد وتنفيذ استبيان مزوّدَي الخدمات التأكد من صياغة أسئلة التكاليف/الأسعار بإيجاز.

الاستبيان الموجه لمزوّدَي الخدمات هو الأداة الرئيسية لجمع المعلومات عن استخدام وتكلفة الخدمات المتاحة في المجتمع المحلي. وينبغي إعداد استبيان خاص بكل قطاع والتركيز على أن يشمل المجالات الرئيسية للمعلومات اللازمة في عملية تقدير التكلفة، ومنها نوع الخدمات المقدّمة ومستوى حفظ وإدارة سجلّات الخدمات، والاستفادة من الخدمات (من الناجيات، إن لم تكن متخصصة) والإحالات وموازنات العمل ومصادر التمويل والمعلومات المنهجية عن تكاليف العمل (التكاليف الثابتة والتكاليف المتكررة، من مثل وقت العاملين والبنى التحتية والموارد المادية).

ممارسة جيدة

إذا تبعاً لمستوى غنى وانتقائية وموثوقية البيانات المُستَمَدّة من استبيان مزوّدَي الخدمات، قد تكون هناك حاجة إلى استخدام مصادر ثانوية لتكملة المعلومات التي تجمع.

ستكون غالبية التكاليف التي ينبغي تقديرها هي نفسها لمختلف الخدمات أو القطاعات، ولكن تتعين مراعاة الاعتبارات الخاصة بكل من القطاعات أو الخدمات وطرح أسئلة محدّدة لتحديد التكاليف. وبالإضافة إلى ذلك، ستختلف التحدّيات التي تعترض جهود الحصول على بيانات موثوقة ومثينة باختلاف القطاعات.

وبيّن الجدول 3 مجموعة مختارة من القطاعات والمجالات الرئيسية التي يتعين أخذها بالاعتبار. ويلى ذلك مجموعة مختارة من الأسئلة للإدراج في المسح الخاص بمزوّدي الخدمات، والتي يمكن تكييفها بما يتناسب مع خدمات معيّنة. ويرد بعد ذلك مثال يفصل الخطوات المتبعة في تقدير تكلفة تقديم الخدمات. ويمكن تطبيق الخطوات المذكورة على كل نوع من أنواع الخدمات.

الجدول 3- القطاعات الرئيسية والقضايا التي ينبغي أخذها بالاعتبار وأسئلة مسح مزوّدي الخدمات

القطاع	الخدمات/الأنشطة	اعتبارات تقييم حجم الخدمات
نظام الرعاية الصحية	<ul style="list-style-type: none"> الرعاية في غرفة الطوارئ زيارة الطبيب العلاج في المستشفيات إعادة التأهيل مركز معالجة الصدمات المستشفيات المستوصفات/العيادات المحلية الصيدليات 	<p>1- ما هي خدمات الرعاية الصحية المقدّمة من الحكومات الوطنية والمحلية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات والمنظمات الخاصة والمتطوّعين؟</p> <p>2- في حالات العنف الأسري التي لا يكشف عليها الأطباء، هل سُجّلت أي مؤشرات أخرى مثل الكدمات أو كسور في العظام أو مشاكل نسائية أو إصابات في الحوض؟</p> <p>3- هل يمكن قياس تكلفة الاستشفاء ومدته أو عدد الأدوية الموصوفة؟</p> <p>4- هل يستطيع الأطباء العامون تقدير النسبة المئوية من وقتهم المقتضي مع الناجيات من العنف الأسري؟ أو مع النساء بشكل عام؟</p>
نظام العدالة الجنائية	<ul style="list-style-type: none"> الشرطة مراكز الشرطة النسائية محاكم الأسرة المحاكم المدنية مكتب المدعي العام 	<p>1- هل توجد وحدات خاصة بمناهضة العنف الأسري تابعة لجهاز الشرطة؟</p> <p>2- هل تستطيع وحدات الشرطة تقدير حجم الموارد والوقت والموظفين المخصصين لحوادث العنف الأسري؟</p> <p>3- هل تحتفظ قوات الشرطة بسجلات تحقيق مناسبة، وهل هناك قوانين محدّدة لحوادث العنف الأسري؟ ما هي القوانين الأخرى التي قد يندرج العنف الأسري في إطارها؟</p> <p>4- هل يمكن الكشف عن التباينات بين الحوادث المبلّغ عنها وبين تحريّات المتابعة والقرارات النهائية أو التوقيفات؟</p> <p>5- هل من مؤشرات في سجلات أو استجوابات الشرطة تتعلق بارتباط العنف الأسري بجرائم أخرى مثل الاعتداء والاغتصاب والاختحام والدخول عنوة وإيذاء الأطفال وما إلى ذلك؟</p> <p>6- إذا تعدّر احتساب تكاليف الاستجابة لحوادث العنف الأسري، هل من جرائم أخرى متصلة تستطيع الشرطة تقدير تكلفتها على نحو أفضل، مثل الاعتداء؟</p>
الخدمات القانونية المدنية	<ul style="list-style-type: none"> المحامون الاستشارة القانونية الوسطاء 	<p>1- هل من رابطات محامين أو منظمات تستطيع تقدير تكلفة إصدار أمر قضائي وغيرها من الإجراءات القانونية؟</p> <p>2- ما عدد حالات الطلاق أو الخلع خلال الفترة المشمولة بالمسح؟ هل من دليل يشير إلى ما إذا كان الطلاق ناجماً عن العنف الأسري؟</p> <p>3- من بين القضايا والإجراءات القانونية، كم عدد القضايا التي دافعت عنها الدولة مقابل التي جرى الدفاع عنها على نفقة الأشخاص؟</p>

القطاع	الخدمات/الأنشطة	اعتبارات تقييم حجم الخدمات
الخدمات الاجتماعية	<ul style="list-style-type: none"> السكن المؤقت المشورة القانونية العلاج الخط الساخن خدمات الدعم الاجتماعي إعلانات عن الخدمات حملات مناهضة العنف الأسري في الإذاعة والتلفزيون أنشطة توعية إضافية (التحدث إلى مجموعات حول العنف الأسري، جمع التبرعات لتوفير الخدمات، وما إلى ذلك) 	<p>1- ما هي النسبة المئوية المخصصة للعنف الأسري من أنشطة الخدمات في كل من المنظمات التي تُعنى بهذا الشأن؟ هل تعمل المنظمة مع الناجيات من العنف فقط أم أنها تعمل أيضاً مع فئات أخرى معرضة للخطر؟</p> <p>2- ما هي الموارد التي خُصّصت للخدمات مثل مراكز الإيواء المدعومة من الحكومة والمتطوعين والغذاء والملبس، وما إلى ذلك.</p>
السكن والمأوى	<ul style="list-style-type: none"> مراكز الإيواء الفنادق السكن مع العائلة/الأصدقاء إحالات السكن من مزودي الخدمات 	<p>1- ما هي الخطوات الواجب اتباعها لطلب الحصول على السكن؟ ما هي الأطراف المعنية؟</p> <p>2- كم تبلغ موازنة الموظفين العاملين في مجال إعادة الإسكان، وما هي النسبة المئوية من الوقت المكرّسة لهذه المهمة؟</p> <p>3- ما عدد النساء اللاتي تمتنع مراكز الإيواء عن استقبالهن، وهل هناك ما يشير إلى المكان الذي يتوجّهن إليه إذا كان مركز الإيواء مشغولاً بالكامل؟</p>

أسئلة مقترحة لمسح مقدّمي البرامج

- 1- ما تكلفة وحدة تقديم الخدمات إلى الناجيات من العنف الأسري؟
- 2- ما تكلفة وحدة التدريب على التعامل مع العنف الأسري؟
- 3- ما تكلفة وحدة أنشطة التوعية؟
- 4- ما التكاليف الإدارية؟
- 5- حيثما ينطبق ذلك، ما تكلفة وحدة تحضير سكن للمستأجرين الجدد؟

مثال توضيحي: نموذج أساسي لحساب تكلفة مراكز الإيواء²³

- 1- وضع قائمة بتكاليف الوحدة المرتبطة بإنشاء مراكز إيواء وتوفيرها والرسوم المدفوعة للخدمة – احتساب عدد مراكز الإيواء في كل بلد عربي (مثلاً، العدد في مصر = 9 وفي الإمارات العربية المتحدة = 3)، أو إذا كانت هذه العملية تُنفذ على المستوى الوطني، ويتعين إدراج عدد مراكز الإيواء في كل

²³ أولاً، يُستخدم النموذج الأساسي لتقدير تكلفة مراكز الإيواء المخصصة لحالات العنف ضد المرأة. وبعد التثبت من صحة هذه المنهجية وموثوقيتها وفعاليتها، يمكن النظر في تحليل تكلفة الفائدة الاجتماعية في المستقبل (Providing refuge-the value of domestic violence shelter services" American Review of Public Administration, 31(4), 393-413). وبما أن السائد في المنطقة العربية أن تلجأ المعرضات للعنف إلى منازل ذويهن أو أصدقائهن بعد مغادرة بيوتهن، بدل التوجه إلى مراكز الإيواء العامة أو الخاصة. وبالتالي، يتعين أخذ هذه المسألة في الحسبان عند إعداد المسح واحتساب تكلفته. ونجحت دراسة التكلفة التي أجريت في مصر في تقدير تكلفة فرصة تأمين مراكز الإيواء (دراسة الحالة 1). وهناك نهج بديل يتمثل في جمع البيانات المتعلقة بالتكاليف الخفية التي يتكبدها الوالدان والأصدقاء كما كان الحال في دراسة تقدير التكلفة التي أجريت على نطاق أصغر في أيرلندا (Duvvury, Forde and Gleeson، يصدر قريباً). وأخيراً، من الصعب الدفاع عن حشد التمويل لمراكز الإيواء عندما تكون التكاليف متدنية جداً. وفي هذه الحالة، من المهم تسليط الضوء على الاحتياجات غير الملباة، والفرق الكبير الذي قد يُحدثه استثمار صغير.

محافظة/مقاطعة أو مجتمع محلي؛ وتقدير تكلفة توفير المأوى لكل امرأة سنوياً، مع بيانات عن الاتجاهات السائدة في السنوات الخمس الأخيرة، وذلك لإظهار ارتفاع تكاليف المأوى/السكن المؤقت والطويل الأجل وقسائم الفنادق والتدريب المهني؛ وتحديد الرسوم التي تدفعها الناجيات للحصول على الخدمة.

2- وضع معدل استفادة من الخدمة من خلال البيانات الإدارية الخاصة بمراكز الإيواء مفردة أو من خلال إجراء مسح إقليمي لجميع مراكز الإيواء (مثلاً، كان المعدل في مصر 1.8 في المائة من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 18 و64 عاماً)، أي النسبة المئوية من اللاتي يتعرضن للعنف ويستفدن من الخدمة، ومن خلال البيانات الإدارية لسنة واحدة والاتجاه السائد خلال السنوات الخمس الماضية.

3- جمع بيانات عن تكاليف الوحدة: كلية (مثل موازنات الوزارات أو المنظمات غير الحكومية الدولية أو موازنات الجهات المانحة أو البيانات الإدارية، وما إلى ذلك) ومتوسطة (بيانات من دراسات) وجزئية (مقابلات مع خبراء).

4- وضع جدول توضيحي للبيانات المجمعة عن كل وحدة من وحدات التكلفة.

5- توثيق الحسابات الخاصة بتكلفة كل وحدة ووصف الاحتساب بالتفصيل بما في ذلك كيفية احتساب الرسوم المدفوعة للخدمة لتجنب الازدواجية في الاحتساب.

6- وضع تقدير أدنى وأعلى لكل من التكاليف.

7- استحداث نموذج من البرامجيات الحاسوبية يجمع كافة تكاليف الوحدات، بما في ذلك التقديرات الدنيا والعليا.

8- الاستعانة بـ "تقدير للتقدير" وإجراء نقاش حول القيود المرتبطة بالبيانات وتقديم توصيات بـغية تحسين المنهجية.

وتضاف النفقات من الأموال الخاصة التي تتكبدتها المستفيدات من الخدمات للتنقل من وإلى مركز الإيواء.

4- الموازنة المراعية للجنسين

الموازنة المراعية للجنسين هي نهجٌ كلي ينظر في جميع الخدمات المتعلقة بالعنف الأسري المقدمة (من الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية)، فضلاً عن موازنات كل من هذه الخدمات. وفي البداية، من الأهمية معرفة ما الذي يتعين احتسابه ومن أين يمكن الحصول على البيانات اللازمة. ويمكن اعتماد نهج الموازنة المراعية للجنسين حيثما تُرصد مخصصات وموارد من الموازنة العامة للتصدي للعنف الأسري و/أو للحيلولة دون وقوعه. ويستوجب هذا النهج عملية "متابعة الأموال" المخصصة ثم المُنفقة (أو غير المُنفقة). وينبغي أن يقترن تطبيق نهج الموازنة المراعية للجنسين مع مسح الأسر المعيشية، دون ترك فاصل زمني بينهما، على أن تتولى هذه المهمة مؤسسة وطنية ومستشار دولي في آن واحد. وسيتيح هذا الجمع بناء القدرات الحكومية ومأسسة هذه الممارسة، فضلاً عن ضمان تملك نتائج دراسات تقدير التكلفة.

وقد ثبتت فعالية هذا النهج، وهو يشمل العديد من عناصر التقييم المتعمق للسياسات والخدمات المتعلقة بالعنف الأسري. ويحدد هذا النهج جهود الموازنة التي تبذلها الحكومة وجهات فاعلة أخرى لتنفيذ الخدمات اللواتي يتعرضن للعنف وللناجيات منه؛ وكذلك الثغرات في الموارد بـغية تقديم الخدمات بشكل صحيح؛ ومكان ضعف أو غياب نُظم الإحالة و/أو البروتوكولات اللازمة لتحسين إدارة الخدمات المتخصصة والخدمات العامة والخاصة التي يمكن للناجيات الحصول عليها. ويمكن الاسترشاد بالموازنة المراعية للجنسين في جولات المشاورات

المستقبلية بشأن الخطط و/أو الاستراتيجيات الوطنية (وأساساً من خلال تقدير الوقت الذي يقضيه الموظفون العموميون على الحالات المتعلقة بالعنف الأسري).

ولا يهدف هذا النهج إلى تحديد مجمل التكاليف النقدية بل إلى تقديم صورة وتحليل أوضح للوضع الحالي لموازنة الخدمات المتعلقة بالعنف الأسري. ويوفر معلومات قيّمة لتحسين فعالية وكفاءة تنفيذ السياسات. وبالمجمل، يتطلب هذا النهج معرفة مستويات التدخلات المختلفة، من السلطة التشريعية والشرطة إلى وضع الموازنات وتقديم الخدمات²⁴. ومن المفيد تحديد نطاق التحليل بحيث يقتصر على دراسة الجهود الحكومية الرامية إلى الحيلولة دون وقوع العنف الأسري والتصدي له، ما يعني استبعاد الجهود المالية للمنظمات غير الحكومية²⁵.

تأخذ منهجية الموازنة المراعية للجنسين بالاعتبار:

- 1- الثغرات في القوانين والسياسات المتعلقة بالعنف الأسري.
- 2- مقدار الموارد المخصصة للخدمات المختلفة المتعلقة بالعنف الأسري.
- 3- مصادر التمويل.
- 4- ما إذا كانت الموارد كافية أم لا.
- 5- ما إذا كانت الأموال تصل للناجيات أم لا.

ويقوم نهج الموازنة المراعية للجنسين أيضاً على إشراك المنظمات غير الحكومية ذات الخبرة في مجال العنف الأسري، والتي تتلقى أو لا تتلقى تمويلاً من الحكومة الوطنية أو الجهات المانحة الأخرى. وينبغي النظر في اعتماد المنظمات غير الحكومية المفرط على المساعدة الأجنبية، ومن المهم توضيح ذلك للحكومات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يترافق اعتماد الموازنة المراعية للجنسين بمسوح الأسر المعيشية ومسوح مقدّمي الخدمات.

وتقتضي هذه المنهجية معرفة كاملة بـ:

- 1- أنواع العنف الأسري في البلد المعني ونطاقه وسياقه.
- 2- القوانين والسياسات القائمة المتعلقة بالعنف الأسري.
- 3- التشريعات والهياكل الإدارية القائمة في البلد المتعلقة بالخدمات المختلفة التي يمكن للناجيات من العنف الحصول عليها؛ واللامركزية وكيفية تأثيرها على تمويل الخدمات وإمكانية الحصول عليها، كعنصر رئيسي من عناصر التحليل.
- 4- الخدمات المتاحة المتعلقة بالعنف الأسري المتوفرة والمخطط لها، كما تنعكس في التشريعات القائمة أو خطط العمل الوطنية.
- 5- عملية وضع الموازنة الوطنية، بما في ذلك عمليات تحقيق اللامركزية.
- 6- مخصّصات الموازنة الملائمة.
- 7- دورة موازنة الدولة.
- 8- الجوانب المختلفة للنفقات ومصادر الإيرادات المرتبطة بالتدابير والخدمات.

24 UN Women, Manual for Costing a Multidisciplinary Package of Response Services

25 في معظم البلدان، تُموّل المنظمات غير الحكومية التي تقدّم الخدمات التي تتراوح من المساعدة القانونية إلى الدعم الطبي والنفسي والعمالة عن طريق مساهمات خاصة أو مساهمات من الحكومة الوطنية أو الحكومات الأجنبية من خلال جهود التعاون الإنمائي.

ومن الضروري أيضاً توفر البيانات/المعلومات التالية. وهذه القائمة ليست شاملة، لكنها توفر كمية ونوعية معقولة من المعلومات اللازمة التي ينبغي أن يشملها هذا النوع من الدراسة:

- 1- الوثائق التشريعية اللازمة لتحقيق نهج كلي ومتعدد التخصصات للوقاية من العنف الأسري ومكافحته، من مثل:
 - القوانين المتعلقة بالعنف الأسري، بما في ذلك التشريعات التي تتعلق به سواء كانت جزءاً من القانون الجنائي أو قوانين مستقلة بشأن العنف الأسري أو العنف ضد المرأة بوجه عام؛
 - القانون المدني (فيما يتعلق بحقوق وواجبات الأزواج والوالدين والأسرة الممتدة، عند الاقتضاء)؛
 - القانون الجنائي (فيما يتعلق بمرتكبي العنف الأسري)؛
 - القانون الإداري أو القانون المحلي (فيما يتعلق بحق الحصول على الخدمات المحددة في التشريعات المتعلقة بالعنف الأسري، أو تشريعات أخرى تعالج جوانب من العنف الأسري، إن وجدت). وهو ما يشمل الخدمات المقدمة على المستوى المحلي أو السلطات الإقليمية في التشريعات الخاصة بالبلد (مثل الشرطة المحلية والإسكان والصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية، وما إلى ذلك)؛
 - خطة العمل الوطنية أو الاستراتيجية الرامية إلى معالجة العنف الأسري أو العنف ضد المرأة؛
 - الاستراتيجيات الوطنية الأخرى التي قد تشير بشكل محدد إلى المعرضات للعنف الأسري باعتبارهن مستفيدات من إجراءات أو فوائد محددة، مثل الاستراتيجية الوطنية للمساواة بين الجنسين و/أو لتمكين المرأة؛
 - الالتزامات الدولية التي وقّع عليها البلد (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومنهاج عمل بيجين، والاتفاقات أو المعاهدات الإقليمية الأخرى ذات الصلة) وآخر التقارير و/أو التوصيات؛
 - التشريعات الأخرى ذات الصلة (مثلاً، قانون الإنجاب وقانون الأسرة وقانون المساواة بين الجنسين وقانون الشريعة أو القانون القبلي).

2- المستندات العامة والخاصة المتعلقة بالموازنة. ينبغي تحليل وثائق الموازنة العامة الرئيسية التالية بغية فهم البيئة الاقتصادية الكلية لعمل وزارة المالية وكيفية تفاوضها مع كل وزارة أو قطاع²⁶:

- تعميم الموازنة؛
- إطار الإنفاق المتوسط الأجل؛
- بيان الموازنة أو قانون الموازنة؛
- الكتيبات/المبادئ التوجيهية عن إعداد الموازنة؛
- أي وثائق فنية و/أو سياسية مرفقة بالموازنة؛
- خطط العمل السنوية لوزارات العمل المقدمة إلى وزارة المالية؛

26 تجدر الإشارة إلى أن هذا استعراض عام يركز على فهم الاقتصاد السياسي الرئيسي للحكومة ولا يُقصد به إجراء مراجعة للمساواة بين الجنسين في الوثائق. ويمكن الاسترشاد بالأدوات المعتادة للموازنة المراعية للجنسين، ولكن في هذه الحالة، تُدرّس الموازنة مع وضع هدف معيّن في الاعتبار: تحديد تكلفة الخدمات المختلفة التي تتيح تقديم متعدد التخصصات وقطاعي للخدمات، على النحو المبين في الموازنة المخصصة لهذه الخدمات. كما إن الاقتصاد السياسي العام للموازنة نفسها (مثل التركيز على النمو الاقتصادي أو على الانضباط المالي) سيسهم في توجيه الاستنتاجات لأنه يؤثر على الخدمات المقدمة للمعرضات للعنف الأسري.

- أي طرق لتتبع/رصد/تقييم نتائج أو آثار الموازنة.

3- المؤشرات:

- معدل انتشار العنف الأسري (حدوثه وحدته، إن أمكن)؛
- عدد الحوادث المبلغ عنها عن طريق الشرطة والخدمات الاجتماعية والمحاكم والخط الساخن وما إلى ذلك؛
- عدد الناجيات اللاتي يحصلن على الخدمات المتاحة (مراكز الإيواء والتثقيف الصحي والعمالة والمساعدة القانونية وما إلى ذلك)؛
- الخصائص الديمغرافية للناجيات والجناة (من بالغ الأهمية الأخذ بالحسبان تنوع السكان الإناث والذكور).

ممارسة جيدة

لتقدير تكلفة العنف الأسري على مستوى المجتمع المحلي، يوصى بإجراء مسح لمزودي الخدمات لتوفير تقدير شامل للتكلفة. غير أن أحد العوامل التي ينبغي أخذها بالاعتبار هو توفر معلومات تفصيلية لمقدمي الخدمة، وإن لم يكن الأمر كذلك، ينبغي للجهات المعنية إيجاد سبل أخرى لسد الثغرات في البيانات.

وتمثل الموازنة المراعية للجنسين (تنجز بإجراء مقابلات ضمن الوزارات) خياراً هاماً، غير أنها قد لا توفر تقديرات تعبر بدقة عن حجم المشكلة على الأرض لكونها نهجاً تنازلياً (من فوق إلى تحت). ولكن يمكن اتباع هذا النهج في البداية لتحديد الثغرات التي تجب معالجتها قبل إجراء مسح معقول لمقدمي الخدمات.

وكما أمكن، من المهم إعداد دراسة "شقيقة" للتحقق من "القيمة مقابل المال" فيما يتعلق بتحسين الخدمات المتاحة واستخدام هذه البيانات للمناداة بتحسين المخصصات. ولتقدير تكلفة العنف الأسري، من المفيد أيضاً الاسترشاد بخبرة مشروع حديث العهد استُخدم نهج الموازنة المراعية للجنسين لتقدير التكاليف في مجال آخر مثل البيئة وتطبيق المعرفة المكتسبة على تقدير تكلفة العنف.

ملاحظة: يفحص تقييم "القيمة مقابل المال" ما إذا كانت الموارد العامة تُستخدم بما يكفل تعظيم القيمة العامة لرفاه السكان.

وبما أن هذه المنهجية تركز على دراسة الموازنات الوطنية أو الوزارية أو الخاصة بمرافق أخرى، يمكن اتباع نهجين: نهج تنازلي أو نهج تصاعدي. ويركز النهج التنازلي على استعراض الموازنات الوطنية والوزارية لتقدير المخصصات المرسودة للخدمات الرئيسية المحددة في خطط العمل الوطنية أو الاستراتيجيات الوطنية للتصدي للعنف الأسري. أما النهج التصاعدي فيركز في المقابل على السجلات الإدارية والموازنات على مستوى الخدمات لتقدير الموارد المخصصة. ويتطلب النهج التصاعدي مجموعة مختارة من الخدمات لضمان إمكانية التوصل إلى تقديرات إجمالية موثوقة.

وإذا كان صعباً الوصول إلى الموازنات الوطنية، فيمكن كبديل جمع المعلومات مباشرة من موظفي الخدمة المدنية ومن أي مصادر متاحة أخرى. وتشمل المقابلات الممكنة: (1) مقابلات متعمقة مع وزارة المالية لتحديد مصادر تمويل خطة العمل الوطنية (الموازنة المتكررة و/أو موازنة التنمية) بما في ذلك طرح أسئلة حول اللامركزية في تمويل السلطات المحلية؛ (2) مقابلات متعمقة مع العاملين في الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة (وزارة شؤون المرأة، وما إلى ذلك، لجمع معلومات عن خطة العمل الوطنية والموازنة الخاصة بها)؛ و(3) مقابلات مع جهات الاتصال المعنية بشؤون الجنسين وموظفي شؤون الموازنة في كل وزارة تتولى مسؤولية محددة في إطار خطة العمل الوطنية.

لكن العيب الوحيد في اتباع نهج الموازنة المراعية للجنسين في عملية تقدير التكلفة هي أنها قد لا تتوصل دائماً إلى رقم نهائي. ويُعزى ذلك إلى أن هذه العملية تعتمد على معلومات حول الموازنات المتاحة للعموم وعلى درجة التفصيل في إعداد هذه الموازنات

ورصدها. غير أن لهذا النهج كثيرٌ من المزايا، أولها وأهمها هو التعامل المباشر مع صانعي القرار الرئيسيين في مجال التمويل العام في الإدارات الحكومية المختلفة التي لديها دورٌ في التصدي للعنف الأسري أو الحيلولة دونه، فذلك يرفع المستوى السياسي الذي يناقش فيه العنف الأسري.

ويمكن تلخيص النتائج الرئيسية عبر البلدان التي إتبعت هذه المنهجية على النحو التالي: (أ) تحديد الثغرات في التشريعات والسياسات، ولا سيما فيما يتعلق بالخدمات الأساسية وغيرها من الخدمات؛ (ب) تحديد حجم الأموال المخصصة للخدمات القائمة وتلك التي تُنفق على هذه الخدمات؛ (ج) تحديد مصادر التمويل للخدمات القائمة (في بعض الحالات هناك اعتماد كبير على الدعم الخارجي)؛ (د) تحديد وضع الإحالات والبروتوكولات في النظام (المسارات التي تتخذها الناجيات للحصول على الخدمات المتاحة)؛ (هـ) التحقق من مدى كفاية الموارد المتاحة؛ (و) تحديد الخدمات التي تطلبها اللاتي يتعرضن للعنف مقابل ما هو متوقّر من خدمات، أي بكلمات أخرى الفصل بين ما هو مخطّط له وما يحدث فعلياً.

5- التكلفة التي يتكبّدها قطاع الأعمال

لا يقتصر تأثير العنف الأسري على الفرد والمجتمع المحلي فحسب، بل إن له أيضاً أثر اقتصادي كبير على مستوى قطاع الأعمال بسبب انخفاض إنتاجية اليد العاملة. ورغم أن ذلك مجالٌ لم يستأثر حتى الآن بغير قدر قليلٍ فقط من الاهتمام البحثي، إلا أن الأبحاث التي توضح أثر العنف الأسري على كل من الموظفين الإناث والذكور، الناجيات والجناة، بدأت تكتسب مزيداً من الزخم²⁷،²⁸ ويتيح تقدير تكلفة العنف الأسري على قطاع الأعمال التوصل إلى فهم أفضل لما يُحدثه هذا العنف من تأثير واسع النطاق على عمالة الأفراد. ويملك قطاع الأعمال الموارد اللازمة للتصدي للعنف الأسري، فإذا ما أصبح يمتلك معرفة لفوائد التصدي له، أصبح بوسعه وضع السياسات اللازمة وتنفيذ الإجراءات المناسبة.

(أ) تقدير تكلفة آثار العنف القائم على نوع الجنس على قطاع الأعمال: أداة عملية

ممارسة جيدة

يُوصى باتّباع المنهجية المحاسبية لتقدير تكلفة العنف الأسري على قطاع الأعمال.

غالبية الطرق المتبعة لتقدير تكلفة آثار العنف الأسري على الأعمال طرقٌ استدلالية أو تنازلية بطبيعتها؛ وتعتمد على بيانات وطنية (ولذا تتسم بوجود فجوات فيها)؛ وعالية التقنية وباهظة التكلفة؛ وتركز على الأفراد. والطرق المتوفرة لاحتساب التكلفة على قطاع الأعمال مشابهة لتلك المستخدمة في احتساب التكلفة على الأسر المعيشية:

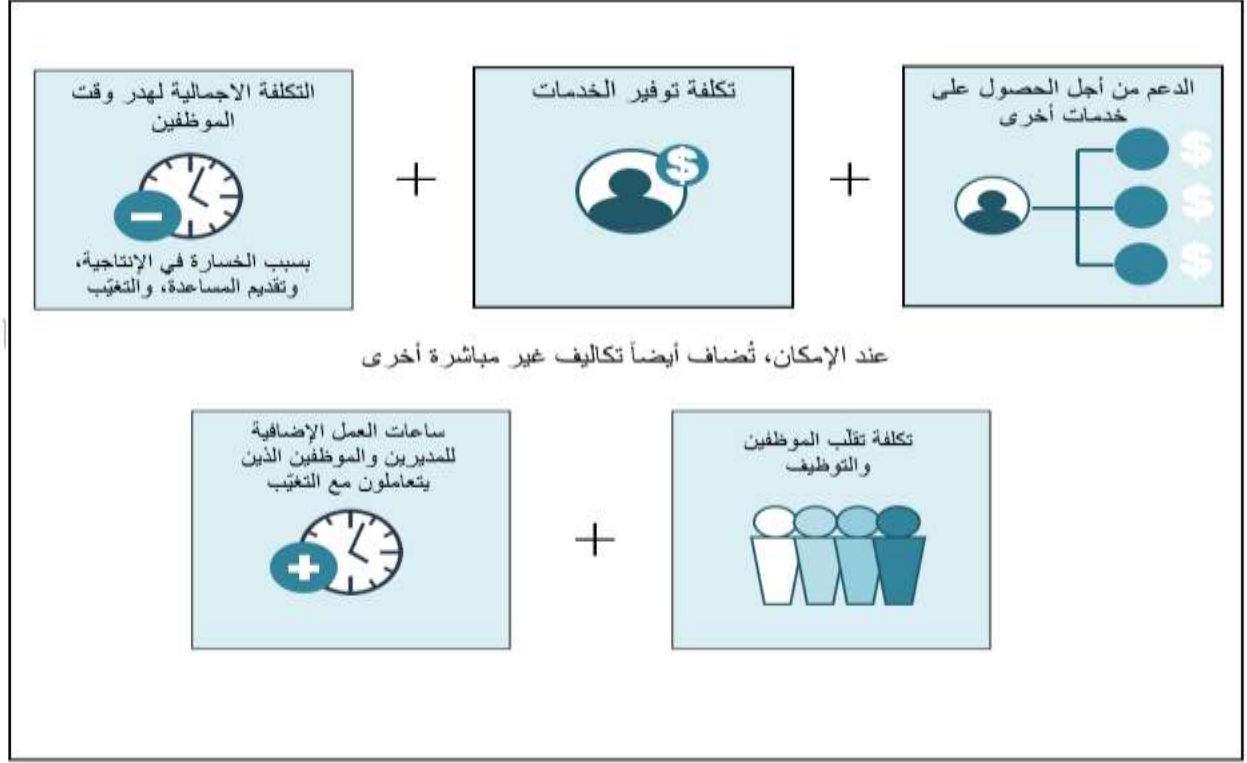
الاقتصاد القياسي، ومطابقة درجة الميل، ومبدأ الاستعداد للدفع، وأسلوب احتساب سنوات العمر المعدلة حسب الإعاقة/سنوات العمر المعدلة حسب الجودة (القسم 3 (ب)). وتشمل أنواع التكاليف المحتسبة مقدار الوقت المفقود للموظفين بسبب العنف الأسري، والخدمات التي يقدمها قطاع الأعمال للتصدي للعنف ضد المرأة، والدعم المالي المقدم إلى المرأة للحصول على خدمات أخرى²⁹.

Aristedes Alfredo Vara Horna, "Violence against women and its financial consequences for businesses in 27
Peru" (Lima, GIZ, 2013), p.13

Aristedes Alfredo Vara Horna, "Violence against women and its financial consequences for businesses in 28
Bolivia (La Paz, GIZ, 2015), p.14

David Walker and Nata Duvvury, "Costing the impacts of gender-based violence (GBV) to business: a 29
practical tool" (London, Overseas Development Institute, 2016)

الشكل 5- تقدير التكلفة المباشرة التي تتكبدها الشركة



ولاستكمال البيانات المجمعة وتقديم تقديرات دقيقة للتكاليف، ينبغي على الشركة جمع بيانات سياقية إضافية عن طريق القيام ببحوث تكوينية (استعراض مكتبي ومقابلات ودراسات تمهيدية، وما إلى ذلك) في المجالات التالية: سلوكيات طلب المساعدة؛ الأشكال المختلفة للعنف الأسري (المصطلحات والمفاهيم المحلية)؛ وأنواع الخدمات المستخدمة للتصدي للعنف الأسري ضمن الشركات نفسها (تقديم المشورة والخطوط الساخنة، وما إلى ذلك).

(ب) جودة البيانات لاحتساب تكلفة العنف الأسري على قطاع الأعمال

قد تستغرق عملية تقدير تكلفة أثر العنف الأسري على الأعمال وقتاً طويلاً، إذ أنها تتطلب تحديد نوعية البيانات الموجودة في حسابات الشركات وكميتها والثغرات فيها. وقد تحدث أخطاء خلال العملية بسبب فقدان الذاكرة (في نافذة زمنية تمتد من 6 أشهر إلى 12 شهراً)، كما أن مواجهة الحوادث المعقدة يتطلب امتلاك مهارات في تصميم وتنفيذ المسوح. وتُسهل المقابلات شبه المنظمة مع المديرين في التماس معلومات حول أعداد الموظفين والرواتب والإجازات والتغيب ومعدل تبديل الموظفين وتكاليف الاستقدام والتدريب والخدمات المقدمة.

(ج) التطبيق والتنفيذ

بالنظر إلى المثبطات الكامنة في عملية تقدير التكلفة من منظور قطاع الأعمال، يقتضي الحصول على مشاركة ثابتة في الأجلين القصير والمتوسط وضمان الموارد اللازمة لبدء المشروع أو الحفاظ على استمراريته، ومشاركة الجهات المعنية في مننديات الأعمال، وتوفير مصداقية كبيرة داخلية أو خارجية للأطراف المنفذة.

كذلك ينبغي في شكل الدراسات ووظيفتها الأخذ بالاعتبار التحديّات المتعلقة بالتعريفات، (مثلاً، هل يقتصر التعريف على النساء أم يشمل الفتيات أيضاً؟). ولاختيار حجم/مستوى تركيز الدراسة، جزئي (على مستوى الشركات) أو متوسط (على مستوى القطاع الفرعي) أو كلي (على مستوى القطاع بأكمله)، انعكاسات كبيرة فيما يتعلق بالاستثمار والنتائج وفائدة الدعوة. ومن المهم إضافة تقييمات "القيمة مقابل المال" في المناقشات لموازنة التكاليف الإجمالية. ويتناول القسم التالي الاعتبارات المرتبطة باختيار عيّنة موثوقة.

6- اختيار العينات

يعتمد البحث الكمي على عيّنة عشوائية من المستجيبين مهما كان المستوى الذي تُجرى فيه دراسة تقدير التكاليف. وتقتضي عملية اختيار العينات العشوائية استخدام تقنيات خاصة للتأكد من أن فرص شمول الدراسة لكافة من يستوفون معايير أهلية محدّدة متساوية. فالتخلف عن التقيد بهذه التقنيات قد يؤدي إلى خطأ أو تحيز في اختيار العينات، ما من شأنه أن يقلل من صحة الدراسة. ومن المهم كفالة مشاركة المكتب الوطني للإحصاءات في هذه العملية.

وعلى الرغم من أن البحوث الكمية التي تشمل عيّنة ممثلة طريقة مثالية لتقدير التكلفة على مستوى الأسر المعيشية، إلا أن البحوث النوعية تمثل خياراً أفضل لتحديد الخدمات المتاحة وجمع البيانات عن تكاليف تقديم الخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، السياق هام، إذ أنه يعتمد على الهدف المراد تحقيقه من إجراء دراسة تقدير التكلفة. وأحد الخيارات المتاحة أيضاً هو خيار أخذ العينات التبايني الذي يتضمن كذلك اختيار دراسات حالة³⁰. وتمكن هذه الاستراتيجية النقاط طيفاً من الاختلافات فيما يتعلق بالخدمات المتوفرة. ولضمان تمثيلية العينة المأخوذة، ينبغي توخي الحذر عند اختيار المناطق (مثلاً، يمكن إجراء مسح ديمغرافي صحي).

ولدى اتخاذ قرار بشأن العينة المستهدفة، ينبغي الحرص على عدم اختيار أفراد أو جماعات سبق أن شاركوا في العديد من الدراسات، إذ قد يكونوا أقل استعداداً للمشاركة. ويوصى بأن يطلع على المبادئ التوجيهية لأخذ العينات الخبراء في المكتب الإحصائي في البلد، الذين يمكنهم تحديد العينة المستهدفة ووضع استراتيجية أخذ العينات المناسبة.

وفيما يلي مجموعة من الأسئلة يُسترشد بها لاتخاذ القرارات المتعلقة بأخذ العينات

- **ما غرض البحث؟** يرتبط غرض البحث بدرجة الدقة المطلوبة. وكما ذكر آنفاً، إذا كان الغرض من إجراء الدراسة هو التأثير على القرارات السياسية المتخذة، فقد يتعيّن توفير تقديرات هامة إحصائية على أساس عينة ذات حجم ملائم.
- **ما خصائص الشريحة السكانية التي تشملها الدراسة؟** يتأثر حجم العيّنة المختارة بدرجة التباين في الشريحة السكانية التي تشملها الدراسة لضمان أن تنعكس الاختلافات الأساسية في المجموعة السكانية التي تتناولها الدراسة في عيّنة السكان المنقّاة.
- **ما حجم العينة المطلوبة؟** يتوقف حجم العينة المطلوبة على مدى الدقة المطلوبة للتقديرات المستمدّة من بيانات المسح وعلى درجة تعقيد التحليل الذي تقتضيه الدراسة. ويتوقف اختيار عينة ممثلة أيضاً على حجم المشكلة التي تتناولها الدراسة - إذا فهمَ مثلاً أن العنف يؤثر على غالبية السكان،

يمكن في هذه الحالة اختيار عينة صغيرة، إذ يرتفع احتمال أن يكون الشخص المستجيب المُنتقى متضرراً من العنف. وبالمقابل، إذا كانت المشكلة أقل انتشاراً، ينبغي عندئذ اختيار عينة أكبر بكثير لضمان توفر عدد كافٍ من المجيبين المتضررين من المشكلة للحصول على تقديرات ذات أهمية. ويمكن أيضاً القبول بعينة صغيرة لمواقع جغرافية أصغر تحتوي عدداً أقل من السكان.

قضايا تتعلق باختيار العينات وتنفيذ الدراسة - مثال توضيحي

إذا أُجري مسح الأسر المعيشية أثناء النهار فقط، يُرجَّح أن تكون المجيبات المشمولات بالدراسة نساء يعملن في المنزل، ويقل احتمال إجراء مقابلات مع من يعملن خارج المنزل. وبما أن تجربة النساء العاملات خارج المنزل مع العنف قد تختلف، ستكون نتائج الدراسة متحيزة للنساء العاملات في المنزل. وأحد السبل الكفيلة بخفض هذا التحيز هو العودة إلى المنازل ليلاً أو في عطلات نهاية الأسبوع لزيادة إمكانية الوصول إلى النساء جميعاً.

المصدر: Mary Ellsberg and Lori Heise, "Researching Violence Against Women: a practical guide for researchers and activists" (Washington, D.C., WHO and PATH, 2005) p. 179

• **ما نوع التحليل الإحصائي المستخدم؟** إذا ما استخدمت تقنيات الاقتصاد القياسي، لتحديد الخسائر في الإنتاجية مثلاً، فقد تتطلب الانحدارات الإحصائية المستخدمة عدداً كافياً من نقاط الملاحظة لضمان نتائج مجدية.

• **ما نوع استراتيجية أخذ العينات؟** يتوقف اختيار استراتيجية أخذ العينات على السياق والمعلومات المطلوبة. فمثلاً، يحتاج استخدام النهج الكمي لتقدير التكاليف على مستوى الأسر المعيشية عينة عشوائية.

• **ما مدى الدقة المطلوبة للاستنتاجات؟** إذا كانت الدراسة تجريبية، قد يكون تقديم تقديرات إرشادية تشير إلى أبعاد المشكلة خياراً مقبولاً. ولكن، إذا كان الغرض تقديم تقييم دقيق يمكن الاستعانة به كمدخل في وضع السياسات، فقد يكون من الضروري التوصل إلى مستوى عالٍ من الثقة في الاستنتاجات، ما يقتضي اختيار عينة أكبر حجماً.

خامساً- تنمية القدرات: عملية مستمرة

يوصى بالاستعانة بفريق بحوث متعدّد التخصصات يضم أفراداً تتوفر لديهم طائفة واسعة من الخبرات المنهجية الملائمة. ولضمان مأسسة النظم، ليكون باستطاعة الحكومات وضع موازنة مراعية للجنسين وتنفيذها في المستقبل، من المهم أيضاً كفالة بناء قدرات هذه الحكومات وكذلك قدرات المجتمع المدني. وينبغي أن يكون ذلك مكوناً مستمراً من مكونات المشروع. ومن شأن حملات الدعاوة أن تساهم في تشجيع البلدان على الجمع بين المسوح المتعلقة بانتشار ظاهرة العنف الأسري وتقديرات التكاليف، فضلاً عن ربط هذه التقديرات بأهداف التنمية المستدامة وغير ذلك من الأطر الدولية. ونظراً إلى تعيُّر الوزراء، هناك ضرورة للاستعانة بالخبرات الخارجية رغم التكلفة الباهظة.

كذلك، تتيح عملية جمع البيانات فرصة مناسبة لتشجيع المنظمات على البدء برصد حوادث العنف الأسري وتسجيلها، إن لم تكن تقوم بذلك بالفعل. وينبغي، كلما كان ذلك ممكناً، أن توزع على الأطراف المعنية صحائف المعلومات المتعلقة بتعريف العنف الأسري ودلائله والاقتراحات المتعلقة بطرق رصد الحوادث وتتبعها.

تنمية القدرات لوضع موازنات مراعية للجنسين في كوسوفو

في كوسوفو، عملت جهات فاعلة مختلفة مع المؤسسات لتنمية قدراتها على وضع موازنة مراعية للجنسين، كجزء من استراتيجية ركزت على دمج قضايا المساواة بين الجنسين في موازنة الحكومة وخططها. ولم تكن الجهود التي بُذلت لبناء القدرات ترتبط بعملية تقدير تكلفة العنف الأسري فحسب، بل ركزت أيضاً على بناء قدرات جميع المنظمات المعنية بالموازنة في الوزارات والبلديات لتقييم احتياجات الأفراد على نحو أفضل وتقييم مدى تلبية البرامج الممولة من الحكومة لاحتياجاتهم.

أولاً، وُضعت موازنة مراعية للجنسين تتسق مع الإطار القانوني الوطني لكوسوفو ودورة الموازنة الخاصة بالبلاد، كما أُعدَّ دليلٌ سهل الاستعمال موجه إلى المسؤولين على المستويين المحلي والمركزي. وثانياً، تعاونت المنظمات الدولية (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ووكالة التنمية الألمانية للتعاون الدولي GIZ، ووكالة هلفيتاس السويسرية Helvetas)، مع خبراء من شبكة نساء كوسوفو، وهي منظمة مجتمع مدني محلية، على تنفيذ دورة تدريبية لمدة يومين لمئات من موظفي الشؤون المالية ومسؤولين معنيين بالبرمجة وموظفين مكلفين بشؤون المساواة بين الجنسين ومسؤولين منتخبيين في جميع أنحاء البلاد. وفيما بعد، اعتمد معهد كوسوفو للإدارة العامة الذي تديره الحكومة المنهاج والدليل لضمان التدريب المتواصل للموظفين الحكوميين في المستقبل. ثالثاً، بما أن التدريب بحد ذاته كان غير كافٍ، عملت شبكة نساء كوسوفو مع عدد من الوزارات بشكل منفرد (العمل والشؤون الاجتماعية، التعليم، التجارة والصناعة، البيئة، الزراعة) لدعم موظفي الشؤون المالية والبرامج في هذه الوزارات على إجراء تحليلات قائمة على نوع الجنس حول المستفيدين والنفقات السابقة، ومن ثم استخدام هذه التحليلات لتوجيه التخطيط للموازنة في السنوات المقبلة. وقد ساهم نهج التدريب العملي الطويل الأجل هذا مساهمة أكبر في بناء قدرات موظفي الخدمة العامة على وضع موازنة مراعية للجنسين.

ومن شأن مؤسسة هذه الممارسة من خلال تعزيز قدرات المسؤولين على وضع موازنة مراعية للجنسين بأنفسهم، الإسهام في تحقيق التملك المحلي، كما سيضمن استمرارية وضع موازنة مراعية للجنسين كنهج يكفل وضع موازنات عامة تلبي احتياجات المواطنين على نحو أفضل. وهكذا، يمكن للمسؤولين الاسترشاد بدراسات حول العنف الأسري في التخطيط للموازنة في المستقبل.

للاطلاع على شبكة نساء كوسوفو KWN, <https://womensnetwork.org>

الجزء الثاني: من البيانات إلى الإجراءات

أحد الأهداف المهمة لإجراء دراسات تقدير التكلفة هو ترجمة نتائج البحوث إلى توصيات عملية قابلة للتنفيذ يُسترشد بها في وضع السياسات وتوجيه الممارسات وتخصيص الموارد المتعلقة بالعنف الأسري. ويُورد هذا القسم أمثلة عن ممارسات جيدة من مجموعة مختارة من بلدان المنطقة العربية وبلدان الشمال، ويتضمن أيضاً دليلاً مفصلاً للإجراءات القائمة على الأدلة اللازمة لإحداث تغيير مستدام.

اختيرت العروض التفصيلية للدراسات التي أجريت في مصر والمملكة المتحدة وفييت نام، فضلاً عن أمثلة من بيرو وتيمور- ليشتي، كمثال عن كيف يمكن استخدام نتائج دراسات تقدير التكلفة لرفع مستوى الوعي وتعزيز التصدي للعنف ضد المرأة والتوعية بالإطار القانوني والسياساتي³¹. كما أن بناء قدرات المؤسسات المشاركة في إجراء عمليات تقدير التكلفة له فائدة إضافية في هذا المجال. وتبين القائمة التالية الإنجازات التي تحققت نتيجة عددٍ من الإجراءات التكميلية المتعلقة بتقدير تكلفة أثر العنف الأسري.

نشر النتائج بين الكيانات الحكومية المعنية

مصر

- رفعت وزارة التخطيط الموازنة المخصصة للأنشطة المتعلقة بالعنف ضد المرأة؛
- زادت وزارة الداخلية عدد الضباط الإناث في الشرطة وأدرجت في منهاج أكاديمية الشرطة محاضرة حول مناهضة العنف ضد المرأة يقدمها المجلس القومي للمرأة؛
- استرشد مشروع قانون جديد عن العنف ضد المرأة ينظر فيه البرلمان المصري حالياً ببيانات عن انتشار العنف ونتائج تقدير التكلفة؛
- استندت خطط عمل على مستوى المحافظات ومواعمها مع الاستراتيجية الوطنية بشأن العنف ضد المرأة إلى نتائج دراسة تقدير التكلفة.

فييت نام

- قام صندوق الأمم المتحدة للسكان ووزارة العمل وشؤون المعوقين والشؤون الاجتماعية بنشاط مشترك مع أعضاء الجمعية الوطنية، ولا سيما النساء منهم، لنشر المعلومات اللازمة لبناء الزخم حول التوصيات المنبثقة عن دراسة تقدير التكلفة؛
- وافقت حكومة فييت نام على تطوير الخدمات وتوفير مجموعة خدمات حدّ أدنى استناداً إلى نتائج دراسة تكلفة العنف الأسري؛
- يعمل جهاز الشرطة ونظام العدالة الجنائية الأوسع نطاقاً على تعزيز الخدمات المقدّمة إلى الناجيات من العنف الأسري وأصبحت النساء أكثر ميلاً إلى التبليغ عن تعرّضهن للعنف؛
- التزم مكتب الإحصاءات العامة في فييت نام بإعداد قاعدة بيانات وطنية عن تكلفة العنف ضد المرأة بإدراج أسئلة بشأن التكاليف في المسح الوطني الثاني لعامي 2018 و2019 حول تجارب

Aristides Alfredo Vara Horna, "Violence against women and its financial consequences for businesses in 31 Peru", p. 13.

النساء اللاتي تعرضن للعنف. وتتيح هذه الخطوة لحكومة فييت نام، وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية تقييم التغيرات مع مرور الوقت.

المملكة المتحدة

- مكّنت سلسلة من دراسات تقدير التكلفة (للأعوام 2004 و 2009 و 2014) المملكة المتحدة من رصد الاتجاهات السائدة مع مرور الوقت؛
- أدت الدراسة الأولى التي أجريت في عام 2004 إلى قيام وزارة الداخلية بتقييم الموارد المخصصة لما يتعلق بالعنف الأسري؛
- استخدمت التقديرات من المؤسسات الحكومية (المعهد الوطني للصحة وتنفوق الرعاية؛ خدمة الصحة الوطنية) والحكومات المحلية (مثلاً في بورتسموث Safer Portsmouth Partnerships ومجلس مقاطعة ديفون Devon County Council).

نشر النتائج بين وكالات الأمم المتحدة

مصر

- باتت أهمية تحسين الخدمات المتعلقة بالعنف الأسري من خلال دعم المجلس القومي للمرأة، ومكتب الشكاوى فيه بصفة خاصة، واضحة لجميع وكالات الأمم المتحدة المعنية.

فييت نام

- على مدى السنوات الخمس الماضية، قدّم كل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم للحكومة في اختبار مجموعة خدمات حدّ أدنى للنساء والفتيات المعرضات للعنف. وتشمل هذه المجموعة الرعاية الصحية والحماية ونظام إحالة؛
- دعت وكالات الأمم المتحدة الجهات المانحة (ولا سيما وزارة المساعدات الخارجية والتجارة الأسترالية) إلى إقناع حكومة فييت نام بالحاجة إلى قاعدة بيانات دقيقة عن انتشار العنف وتكلفة عدم اتخاذ إجراءات وتكلفة إجراءات وضع استراتيجية شاملة ومتكاملة وفعّالة للتصدي للعنف ضد المرأة.

نشر النتائج بين المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال العنف ضد المرأة

المملكة المتحدة

- Women's Aid and Refuge: استخدمت الجمعية الخيرية Living Without Abuse النتائج للمناداة بزيادة التمويل (دراسة الحالة 2).

تيمور - ليشتي

- استندت منظمة فوكوبرس (Fokupers) غير الحكومية إلى النتائج التي توصلت إليها من خلال عملية تقدير التكلفة للحصول على زيادة في مخصصات الموازنة.

نشر النتائج في وسائل الإعلام:

مصر

- بدأت وسائل الإعلام تسليط الضوء على مسألة العنف الأسري ومناقشتها، وهو موضوع كان في السابق محدوداً.

فبييت نام

- نشرت وسائل الإعلام تقارير عن النتائج وساهمت في توعية الجمهور بحجم المشكلة.

الخبرة الناجمة عن إجراء الدراسة

فبييت نام

- أدى التدريب الذي يقدمه الخبراء الدوليون إلى زيادة الخبرة بين الموظفين الحكوميين والباحثين العاملين في مجال العنف الأسري، ما من شأنه أن يمكن القيام بعملية أخرى لتقدير التكلفة بسهولة أكبر؛
- كجزء من الدراسة للفترة 2018-2019 التي يجريها حالياً مكتب الإحصاءات العامة بالتنسيق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، بادر موظفو مكتب الإحصاءات العامة إلى تدريب موظفيهم الميدانيين وتزويدهم بفهم جيد للتكاليف وكيفية تقديرها.

المملكة المتحدة

- استخدمت منظمة غير حكومية مقرها مدينة ليدز التقديرات لاحتساب التكاليف على مستوى السلطات المحلية في جميع أنحاء المملكة المتحدة، وذلك لمساعدة المنظمات غير الحكومية المحلية في جهود المندادة بزيادة الموارد المخصصة (دراسة الحالة 2). وساهم البحث في إثارة نقاش جديد حول الجوانب الاقتصادية لمشكلة العنف الأسري. وقد استخدمت النتائج لدعم دراسات فعالية الكلفة للبرامج المتعلقة بالعنف الأسري³²؛
- كان هناك أثر آخر للدراسة هو جدواها في توضيح النُهج والطرق المختلفة المتوفرة لتقدير التكاليف وتوفير ودعم الحوافز لإجراء دراسات أخرى (الزخم واضح في جميع أنحاء العالم).

بيرو

- وفرت الدراسة أساساً لإمكانية إجراء دراسات مماثلة في بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى؛
- قدمت الدراسة أيضاً إطاراً لتقدير الآثار على الإنتاجية في قطاعات أخرى، مثل المؤسسات التعليمية، كما أنجزت مؤخراً دراسة بين طلبة الجامعات عن آثار العنف الشريك (متاحة حالياً باللغة الإسبانية فقط)؛
- أدى تقدير التكلفة للقطاع الخاص إلى قيام بعض الشركات بوضع نموذج أعمال وتنفيذه للتصدي للعنف ضد المرأة.

32 Estela Capelas Barbosa and others, "Cost-effectiveness of a domestic violence and abuse training and support programme in primary care in the real world: updated modelling based on an MRC phase IV observational pragmatic implementation study" (London, BMJ Open 2018)

خطوات لتحقيق أثر

ينبغي على البحوث الهادفة إلى إحداث تغيير أن تركز منذ البداية على خطة نشر وتعميم واضحة تحدد الرسائل العريضة المراد إيصالها، والجمهور المستهدفة، وأنواع المنتجات التي يتعين إعدادها وطبيعة الأنشطة التي ينبغي تنفيذها. كما أن الحصول على تأييد الجهات المعنية وتوفيرها للمدخلات منذ البداية شرطان أساسيان لضمان تملك هذه الجهات للبيانات والتزامها باستخدام النتائج. ولهذا السبب، لا بد من إنشاء مجموعة استشارية وطنية أو لجنة توجيهية تضم الحكومة والمجتمع المدني وقطاع الأعمال والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام. وقد تتمثل إحدى المهام الرئيسية لهذه المجموعة بتقديم مدخلات ونظرة عامة لاستراتيجية أو خطة نشر الدراسة.

وتتطلب الدعاوة الهادفة إلى التأثير على السياسات والممارسات طائفة واسعة من المنتجات التي تتيح إيصال النتائج الرئيسية إلى مختلف الجهات الفاعلة على نحو فعال. وإلى جانب تقارير البحوث، تشمل المنتجات المعرفية المفيدة موجزات للسياسات ونشرات ورسوماً بيانية وكتيبات وحملات عبر وسائل التواصل الاجتماعي. ومن الأهمية الحصول على مزيج من البيانات الكمية والنوعية وعدم الاكتفاء بالإحصاءات. كما أن إمكانية الوصول إلى وسائل الإعلام المطبوعة والسمعية-البصرية القدر نفسه من الأهمية. وتؤدي مقالات الرأي والتقارير الإخبارية في كثير من الأحيان دوراً رئيسياً في التأثير على صنّاع الرأي الآخرين. وإحدى الاستراتيجيات الناجحة هي الطلب من جهات معنية رئيسية معروفة بنشر مقالات رأي، بالإضافة إلى تشجيع إعداد تقارير إخبارية حول الموضوع بصورة منتظمة. ويمكن، تبعاً للسياق، أن يكون التوجه إلى برامج إذاعية/تلفزيونية محدّدة تتميز بتغطية واسعة النطاق فعالاً بالقدر ذاته. وإن أمكن، يكون فعالاً بقدر أكبر إجراء مقابلات معمّقة بدل الاكتفاء بعناوين رئيسية بسيطة. كما يمكن، إذا ما توفرت الموارد، إنتاج مقاطع فيديو قصيرة واستخدامها ضمن حملة أوسع نطاقاً.

أمثلة من فييت نام

الحملة:

<https://www.youtube.com/watch?v=d2AohHhvrqY&feature=youtu.be>

تقارير إخبارية عن الحملة في عام 2013:

https://www.youtube.com/watch?v=nvN0YWGwo8k&list=UUbDI_UWDVs=XbWVaG3_scGyQ

كذلك، ينبغي أن تشمل مناسبات نشر نتائج الدراسة مجموعة من الأنشطة إلى جانب الاجتماعات أو ورش العمل العادية لنشر المعلومات. فمثلاً، تتيح النقاشات أو الحوارات بشأن السياسات مناقشة أعمق من الأنشطة المعتادة لنشر البحوث. والفكرة الأساسية هي القيام بأنشطة تتيح إجراء حوارات معمّقة تتخطى مجرد توصيل النتائج الرئيسية. كما أن من الضروري أيضاً تنظيم مناسبات متعدّدة لنشر النتائج مع مختلف الوزارات لضمان وصول النتائج إلى المسؤولين الأساسيين العاملين في صياغة السياسات أو وضع البرامج. وكلما ازداد توجيه عملية نشر النتائج، كلما زاد احتمال وصول الرسالة إلى من يمكن أن يعتبروا أن المعلومات مُدخلٌ لصنع القرارات.

الجزء الثالث: دراسات الحالة

يعرض هذا القسم أربع دراسات حالة من مصر والمملكة المتحدة وفييت نام ودولة فلسطين. وكان لدراسات تقدير التكلفة التي أجريت في كل من مصر والمملكة المتحدة وفييت نام تأثير كبير على الصعيد العالمي. فتمودج فييت نام يُتبع في بلدان الجنوب العالمي ويُستخدم الإطار الذي تقوم عليه دراسات المملكة المتحدة في بعض دول الاتحاد الأوروبي. كذلك كانت مصر نموذجاً لدول عربية أخرى. فمثلاً، تقوم دولة فلسطين حالياً بدراسة تأثير تصميمها بشدة بعملية تقدير التكلفة في مصر.

تستند دراسات الحالة هذه إلى مقابلات متعمقة مع عارفين أساسيين في البلدان المختارة. فكان من بين من أجريت معهم المقابلات كبار المسؤولين الحكوميين وخبراء استشاريين وموظفون منخرطون في مشاريع تقدير التكلفة، سواءً من آليات وطنية معنية بشؤون المرأة أو من مكاتب الإحصاء الوطنية أو المنظمات غير الحكومية والخبراء في الموضوع (ترد في المرفق 1 - قائمة من أجريت معهم المقابلات). واستفادت دراسات الحالة أيضاً من اجتماع مجموعة الخبراء الذي عقدته الإسكوا في بيروت في 20-21 أيلول/سبتمبر 2018، وحضره ممثلون رسميون من الدول العربية، بالإضافة إلى خبراء دوليين لديهم خبرة في تقدير تكلفة العنف ضد المرأة (المرفق 8 - قائمة المشاركين في اجتماع مجموعة الخبراء).

ألف- دراسة الحالة الأولى: مصر

1- المعلومات الأساسية والسياق

(أ) الاستراتيجية الوطنية والإطار القانوني

إلى عهد قريب، لم يكن العنف الأسري يُعتبر مشكلة في مصر. وقبل دراسة تقدير التكلفة بقليل، وضع المجلس القومي للمرأة أول استراتيجية وطنية لمناهضة العنف ضد المرأة 2015-2020. ووُضعت هذه الاستراتيجية بطريقة تشاركية شملت مقابلات مع الجهات المعنية (الوزارات، معاهد البحوث الوطنية، المنظمات غير الحكومية، المعاهد الدينية، إلخ). وكشفت هذه المناقشات عن الافتقار إلى بيانات دقيقة عن العنف ضد المرأة وسلطت الضوء على أهمية إجراء دراسة عن انتشاره تشمل عنصر تقدير التكلفة.

تتضمن الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة خطة عمل وموازنة مفصلة لتغطية الأنشطة المحددة، مع تسليط الضوء على أهمية الاستثمار في الحيلولة دون العنف القائم على نوع الجنس والتصدي له. وعلى ذلك، لم يكن من الصعب إقناع الجهات المعنية بأهمية تقدير تكلفة العنف ضد المرأة. غير أنه لا تزال هناك، وفقاً للمجلس القومي للمرأة، فجوة في الإطار القانوني المعني بالعنف الزوجي لأنه لا يزال يُنظر إليه على أنه قضية خاصة/عائلية. وعادةً تسعى النساء اللاتي يتعرضن للعنف إلى الطلاق، لكنهن لا يرفعن دعوى جنائية ضد أزواجهن لأنه لا يوجد قانون يجرم العنف الزوجي.

(ب) تقديم الخدمة

في عام 2013، بدأ صندوق الأمم المتحدة للسكان العمل مع حكومة مصر لتحسين تقديم الخدمات ومعالجة الثغرات الموجودة في الوقاية والاستجابة. وهذه العملية مستمرة، ويتطلب بعض القطاعات مزيداً من التعزيز أكثر من قطاعات أخرى. فمثلاً، تقدم وزارة الصحة تدريباً للأطباء في المستشفيات، ولكن ليس في جميع

المحافظات، على فهم العنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك كيفية التعرف على الناجيات وحققهن في إبلاغ الشرطة عن العنف الشديد. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت وزارة الداخلية وحدة لمناهضة العنف ضد المرأة، بضابطة شرطة مكرسات. وكان هناك حوالي تسعة مراكز إيواء في مصر وقت الدراسة. ويقدم موظفو المجلس القومي للمرأة المسؤولين عن الشكاوى الدعم القانوني والنفسي الاجتماعي للناجيات من العنف في جميع أنحاء البلاد. ومع ذلك، لا يزال هناك نقص في استخدام هذه الخدمات ولا تزال هناك مشكلة وجود ثغرات في استجابة الشرطة والنظام الصحي، بما في ذلك نظام إحالة غير كافٍ.

ويحول الخوف والوصم والاعتقاد بأن القضية خاصة دون أن تبلغ اللاتي يتعرضن للعنف في مصر عن حوادث العنف. وعلى الرغم من إمكان حصولهن على خدمات أخرى، مثل الرعاية الصحية، إلا أنهن لا يفصحن عن أن الإصابة التي تلقينها كانت نتيجة للعنف الذي ارتكبه الزوج/الشريك. وخدمات الرعاية الصحية في مصر عموماً مجانية، وتشمل الدعم النفسي لمن يتعرضن للعنف. وفي بعض الأحيان، تطلب النساء مشورة قانونية أو دعماً نفسياً من المجلس القومي للمرأة، الذي يحيلهن أيضاً إلى مركز إيواء عند الضرورة. لكن عدد مراكز الإيواء في مصر صغير، ومعظمها غير مناسب للأطفال ولديها أنظمة خاصة ينبغي أن تلتزم بها النساء اللاتي يقمن هناك. مع ذلك، لا تسعى المرأة المصرية عموماً إلى هذا الحل، إما لأنهن لسن على علم بتوفر هذه المراكز أو لأنهن يفضلن حلاً بديلاً، كالمكوث مع الوالدين أو الأصدقاء. وتتضمن الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة خطة لتحسين إمكانية استخدام مراكز الإيواء.

2- الأساس المنطقي لدراسة تقدير التكلفة

(أ) بدء العمل وفريق الدراسة

أجرى المكتب القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان في مصر دراسة تقدير التكلفة وشكل، بالشراكة مع المجلس القومي للمرأة والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فريقاً متعدد التخصصات. وفي أوائل عام 2014، أنشئت لدعم الفريق والإشراف عليه لجنة استشارية وطنية وأجريت مشاورات مع الوزارات والمؤسسات المعنية التي تقدم خدمات الحماية والاستجابة للمعرضات للعنف. ونصح الصندوق الفريق بإجراء مسح وطني عن العنف القائم على نوع الجنس يشمل احتساب تكاليفه الاقتصادية والاجتماعية.

وأشرف صندوق الأمم المتحدة للسكان على تنسيق البحث وتوفير الدعم المالي والتقني، وأبرم اتفاق بين المجلس القومي للمرأة والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لتنظيم العمل على الدراسة³³. وكان الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء مسؤولاً عن المسائل الفنية المتعلقة بالمسح، وقدم المجلس القومي للمرأة الدعم بصفة استشارية. وقاد المناقشات، بما في ذلك تكلفة الدراسة، المجلس القومي للمرأة والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. وشرح صندوق الأمم المتحدة للسكان والخبير الاستشاري الدولي الغرض من عملية تقدير التكاليف للوزارات المعنية، مثل وزارات الصحة والتضامن الاجتماعي والداخلية والعدل، وقام بتدريب الباحثين على المسائل المتعلقة بالعنف القائم على نوع الجنس. ودعم فريق قوي متعدد القطاعات نجاح هذا البحث. وتشارك الشركاء فهم المشكلة وهدف البحث.

ورحب المجلس القومي للمرأة بتشكيل فريق المشروع المتعدد التخصصات وبالتقسيم الواضح لمجالات العمل/المهارات: (1) كانت لدى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء السلطة القانونية والخبرة لإجراء

Nata Duvvury and others, "The Egypt Economic Cost of Gender-based Violence Survey" (Cairo, 33 UNFPA, 2015).

مسوح واسعة النطاق وتحليل البيانات الكمية المعقدة؛ (2) كانت لدى الخبيرة الدولية المعرفة ببحوث تقدير تكلفة العنف القائم على نوع الجنس وخبرة في تنفيذ المنهجيات والطرق المستخدمة؛ (3) كان لدى المجلس القومي للمرأة فهم عميق للعنف القائم على نوع الجنس، وخاصة فيما يتعلق بنوع الأسئلة التي يتعين طرحها في الاستبيان، ولكيفية إجراء البحوث مع النساء المصريات اللاتي تعرضن للعنف.

(ب) الدافع وراء الدراسة

بيّن مسح الصحة الديموغرافي لعام 2014 زيادة ملحوظة في العنف ضد المرأة في مصر، وكان العنف الأسري والتحرش الجنسي وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية أكثر الأشكال شيوعاً والأقل إبلاغاً عنها. وأجريت دراسة عام 2015 لمعالجة ندرة البحوث حول معدلات انتشار العنف ضد النساء والفتيات وآثاره على المجتمع والاقتصاد المصري. وجاء هذا البحث في الوقت المناسب، إذ كانت مصر قد بدأت تتخذ خطوات ملموسة للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة. ووفقاً لـ Duvvury and others، "وفرت إضافة المنظور الاقتصادي للمشكلة زاوية جديدة وقوية للغاية لعرض الآثار القانونية والصحية وغيرها من العواقب المترتبة على العنف ضد المرأة وللمناداة باتخاذ إجراءات"³⁴. وهكذا صُمِّم "مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي" كأول دراسة ممثلة على المستوى الوطني لجمع بيانات شاملة حول أنواع العنف القائم على النوع الاجتماعي وأشكاله ولتقدير تكاليفه الاقتصادية.

3- المنهجية

(أ) أهداف الدراسة

كانت أهداف الدراسة على النحو التالي: (1) إنشاء وتوفير بيانات دقيقة ممثلة على المستوى الوطني عن العنف القائم على نوع الجنس والتكاليف الاقتصادية المرتبطة به و(2)، مساعدة صناع السياسات والمخططين على صياغة تدخلات لمناهضته تستند إلى الأدلة.

وهدف المسح إلى قياس ما يلي: (1) انتشار وحوادث الأنواع المختلفة من العنف ضد المرأة؛ و(2) تأثير العنف على صحة المرأة والصحة الإنجابية والرفاه العام؛ و(3) عواقب العنف ضد المرأة وما يرتبط به من تكاليف اقتصادية.

(ب) الجمهور المستهدف

كان البحث موجهاً إلى مجموعة متنوعة من الجهات المعنية الوطنية وواضعي السياسات في المؤسسات الحكومية الذين يؤدون دوراً في الوقاية من العنف القائم على نوع الجنس و/أو الاستجابة له وللمجموعات المتأثرة به:

- المجتمع – للتوعية بالنتائج السلبية للعنف ضد المرأة؛

- الوزارات المعنية وواضعو السياسات المعنيون- للتوعية بالتكلفة الأكبر لعدم اتخاذ إجراءات مقارنة بتكلفة الاستجابة؛ وللتصدي للعنف القائم على نوع الجنس بالاستثمار في خدمات الوقاية والاستجابة واتخاذ خطوات نحو القضاء على الفقر؛
- المؤسسات الدينية - لتسليط الضوء على دورها في مناهضة العنف القائم على نوع الجنس؛
- وسائل الإعلام - لتسليط الضوء على دورها في مناهضة العنف القائم على نوع الجنس.

(ج) نطاق الدراسة

سعى الفريق المتعدد التخصصات الذي يعمل في المشروع إلى محاكاة النموذج الدنماركي حول تكلفة العنف. وفي حين أيد الباحثون الدنماركيون هذه العملية، لم تكن البيانات الإدارية اللازمة المتعلقة باستثمارات الحكومة في خدمات العنف القائم على نوع الجنس متوفرة. فموازنة الحكومة المصرية غير محددة بطريقة توفر هذه المعلومات ولم يكن بالإمكان جمع بيانات حول تكلفة تقديم الخدمة فيما يتعلق بالوقت الذي يستغرقه الموظفون في معالجة العنف القائم على نوع الجنس في المستشفيات ومراكز الشرطة. وبالإضافة إلى ذلك، تفاوتت تكاليف الخدمة، خاصة بين مقدمي الخدمات العامة والخاصة.

ووفقاً للمجلس القومي للمرأة والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، لا تسجل المستشفيات ما إذا كانت الإصابات نتيجة للعنف أم لا، كما لا تميل النساء إلى الإفصاح عن سبب الإصابات. وبالإضافة إلى ذلك، بما أن المستشفيات لا تسجل أرقام تعريف للمرضى، لا توجد سجلات، مثلاً عن الإصابات السابقة، تمكن من تحديد الاتجاهات. وعلاوة على ذلك، كان من الصعب الحصول على بيانات عن مرتبات ضباط الشرطة المتخصصين وتكاليف تقديم الخدمات والتدريب. وهكذا، قدرت الدراسة تكلفة المشكلة فقط إلى الحد الممكن، أي فيما يتعلق بالمرأة والأسرة المعيشية.

ركزت دراسة تقدير التكلفة على العنف الذي يرتكبه الزوج/الشريك. وفي الواقع، كانت دراسة العنف الذي يرتكبه الخطيب مجالاً جديداً للتحقيق، وكذلك مجالاً جديداً لتدخل الفريق، إذ لم يُتطرق إليه في دراسات سابقة.

وصُممت الدراسة لالتقاط جميع أشكال العنف القائم على نوع الجنس في المنزل والأماكن العامة، مع الأخذ بالاعتبار الثقافة المصرية. واستخدمت الدراسة تعريف الأمم المتحدة لعام 1993 للعنف القائم على نوع الجنس للإشارة إلى العنف البدني والجنسي والنفسي الذي يحدث في إطار الأسرة وفي إطار المجتمع العام و/أو الذي ترتكبه الدولة أو تتغاضى عنه. وقدرت الدراسة التكلفة الاقتصادية السنوية للعنف الذي يرتكبه الزوج/الشريك والأقارب في إطار الأسرة المباشرة أو الممتدة أو أفراد آخرون في محيط قريب (أي شخص موجود في المنزل) والعنف المرتكب في الأماكن العامة، لكنها لم تتضمن تكلفة العنف الاقتصادي مثل سلوكيات فرض السيطرة المالية.

وكان دور الخبراء الوطنيين والدوليين فعالاً إذ حدد هؤلاء التكاليف التي يتعين تقديرها ثم بحثوا هذه التكاليف مع الفريق. واستُخدمت تعريفات الأمم المتحدة لعام 2005 للتكاليف - ملموسة مباشرة، ملموسة غير مباشرة، غير ملموسة مباشرة، غير ملموسة غير مباشرة. وشملت الدراسة جميع التكاليف الممكنة للحادثة الأكثر حدة في العام السابق، إذ اعتبر أن ذلك سينتج أدق التقديرات، بالنظر إلى التعقيدات المرتبطة بأخذ التضخم والاسترداد في الحساب. وركز المسح (قدر الإمكان) على تقدير التكاليف الملموسة المباشرة وغير المباشرة. واحتُسبت هذه التكاليف بشكل أساسي من بيانات "مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي".

- التكاليف المباشرة التي تتحملها النساء، مثل النفقات المرتبطة بالبحث عن خدمات لمعالجة الاصابات (الجسدية والنفسية) والرعاية الطبية والأدوية والمأوى والخدمات المجتمعية المحلية والدعوى القانونية والقضائية (الشرطة)، بما في ذلك تكاليف النقل وتكاليف الاستهلاك المتعلقة باستبدال الممتلكات؛
- التكاليف غير المباشرة، مثل فقدان الدخل بسبب تغيب المرأة والمعتدي عن العمل (عند الاقتضاء)، وفقدان العمل المنزلي وتغيب الأطفال عن المدرسة (أيام الغياب)؛
- التكاليف والعواقب غير الملموسة وغير المباشرة التي واجهتها المرأة وواجهها الطفل بسبب الحادثة؛
- التقديرات الوطنية للنفقات التي تتكبدها المرأة مباشرة وفقدان الإيرادات وقيمة العمل المنزلي المفقود؛
- التكاليف المحسوبة للمستوى الوطني على أساس بيانات العينة.

(د) طُرُق واحتساب التكلفة

جُمعت البيانات بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيو 2015 من خلال مسح وُضِعَ كاستبيان حول "وضع المرأة المصرية". وقَدِّمَ المزيد من المعلومات حول الطبيعة الدقيقة للاستبيان كجزء من عملية الموافقة عندما تكون من أجرت المقابلة والمجيبة وحدهما. واستُخدمت الباحثات استبيانين، أحدهما لفرادى النساء والآخر للأسرة المعيشية، وأجريت المقابلات وجهاً لوجه باتباع معيار موضوع. واستندت تصميمات الاستبيان إلى مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لعام 2013 لإنتاج إحصاءات عن العنف ضد المرأة وأدوات الإسكوا المعدلة لقياس العنف ضد المرأة في البلدان العربية وخبرات البلدان الأخرى التي أجرت مسحاً مشابهة (بعد تكييفها لتناسب السياق الثقافي المصري). ووَضعت الصياغة النهائية لكل استبيان لجنة تحقق من صحة المعلومات مكونة من خبراء محليين.

جَمَعَ استبيان الأسر المعيشية بيانات عن التركيبة السكانية (ما ساعد أيضاً على تحديد النساء المؤهلات)؛ وخصائص الإسكان وملكية مجموعة متنوعة من السلع الاستهلاكية (ما ساعد على تحديد مؤشر ثروة الأسرة المعيشية وتقييم مستوى المعيشة على المدى الطويل في الأسرة). وركز الاستبيان الفردي على خصائص المجيبات والمنطقة التي كن يقمن فيها؛ والعمالة والدخل؛ والصحة العامة والصحة الإنجابية، بما في ذلك الممارسات التقليدية الضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والزواج القسري وزواج الأطفال؛ والعنف الذي يرتكبه الزوج/الشريك (بما في ذلك السيطرة المالية)؛ والعنف الذي يرتكبه أفراد الأسرة/أشخاص مقربون وغرباء ضمن البيئة المحيطة؛ والعنف في الأماكن العامة (مكان العمل والمؤسسات التعليمية والشوارع والنقل العام).

وصُممت العينة لتكون مُثَلَّة على مستوى المحافظات (على مستوى ثقة يبلغ 95 في المائة)، مع تقسيم المدن والأرياف إلى خمس مناطق: المحافظات المدنية (لأغراض إدارية، مصر مقسمة إلى 27 محافظة)، ومصر السفلى المدنية، ومصر السفلى الريفية، ومصر العليا المدنية، ومصر العليا الريفية. واستُبعدت المحافظات الحدودية من العينة لأن سكانها يشكلون أقل من 1 في المائة من إجمالي سكان مصر، ولا يؤثر ذلك على التقديرات الوطنية. واستُخدمت إستراتيجية أخذ عينات عنقودية على مرحلتين: جرى اختيار 21,448 أسرة معيشية (تقريباً عينة المسح الديموغرافي والصحي) ونساء تتراوح أعمارهن بين 18 و64 عاماً (بغض النظر عن الحالة الزوجية) ممن كنّ مقيمات أو حاضرات في الأسرة المعيشية مدة شهر أو أكثر قبل المسح. واختيرت عشوائياً للمقابلة امرأة واحدة فقط مؤهلة في كل أسرة، وذلك باستخدام تربيغات Kish Grid التي دُمجت في استبيان

الأسرة. واستُخدم ترجيح العينات لضمان صحة التمثيل. وكان معدل استجابة الأسر المعيشية 97.3 في المائة، ومعدل الاستجابة الفردية 99.2 في المائة.

واستُخدمت الدراسة بشكل أساسي المنهجية المحاسبية. فاستخدمت الانحدار المتعدد الإحصائي إن لم تستطع المرأة تذكر تكاليف محددة، مثل التكاليف الصحية التي فُدرت عندئذ بناءً على متغيرات هي نوع الإصابة والخدمة التي تم الحصول عليها ومُقدم الرعاية الصحية. وفي الحالات التي تعرضت فيها المرأة لعنف شديد واضطرت إلى مغادرة بيتها الزوجي، حُسبت تكاليف خدمات المجتمع المحلي على أساس تكاليف مراكز الإيواء الموجودة والسكن البديل. وأخذت الدراسة بالاعتبار واقع أن المرأة المصرية الأقل قدرة على الوصول إلى مراكز الإيواء العامة. وحُسب ذلك كتكلفة فرصة بديلة: حساب ما كانت المرأة ستنفقه لو استُخدمت شكلاً آخر من أشكال المأوى مقدراً من خلال فحص متوسط التكلفة اليومية للمأوى (للاتي دفعن). وبذلك كانت التكلفة الإجمالية للمأوى هي إجمالي عدد الأيام التي قُضيت خارج المنزل مضروبة بمتوسط التكلفة اليومية للمأوى.

ولم توفر بيانات "مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي" معلومات تمكن من احتساب الإنتاجية المفقودة. غير أن الدراسة شملت أسئلة تتعلق بغياب المعتقة أو الزوج عن العمل. وجمَعَ المسح أيضاً معلومات عن الأجور اليومية للعاملة بأجر، سواء كعاملة نظامية أو غير نظامية، وكذلك عن أجور الزوج/الشريك (احْتُسب الأجر اليومي على أساس افتراض خمسة أيام عمل في الأسبوع و10 أيام في أسبوعين و21 يوماً في الشهر، ولم تُجمَعَ بيانات عن عدد ساعات العمل). كما لم تُسأل النساء عن دخلهن أو عما إذا كن يعملن/يعملن لحسابهن الخاص. وكان من الأصعب تقدير البيانات المتعلقة بالزوج لأن النساء قدمن هذه المعلومات (16 في المائة بيانات مفقودة).

واستُخدم نموذج الانحدار المتعدد الإحصائي: (1) تقدير بيانات الأجور المفقودة للعاملات المدفوعات الأجر من خلال اعتبار الأجور متغيراً تابعاً لمتغيرات مستقلة هي خصائص الوظيفة والعمر والمستوى التعليمي ومكان الإقامة ؛ و(2) تقدير قيم الأجور المفقودة للأزواج/الخطباء من خلال اعتبار الأجور اليومية المُبلغ عنها متغيراً تابعاً لمتغيرات مستقلة هي المهنة والنشاط الاقتصادي والعمر والمستوى التعليمي. وفي القطاع الخاص، لا يتقاضى من يتغيّبون عن العمل أجراً، أما في القطاع الحكومي فيحصل الناس على 27 يوم عطلة مدفوع الأجر ولا يُحتسب اليوم المأخوذ نتيجة للعنف كـ "يوم عطلة".

واستُخدم نهج تكلفة الفرصة البديلة لتقدير المكاسب اليومية للعاملات لحسابهن الخاص وربات العمل والعاملات غير المأجورات عبر نموذج الانحدار المتعدد الإحصائي من خلال اعتبار الأجور اليومية المُبلغ عنها متغيراً تابعاً لمتغيرات مستقلة هي خصائص الوظيفة (باستثناء العقد) والعمر والتعليم ومكان الإقامة. واحْتُسبت التكلفة على أنها عدد أيام العمل المفقودة مضروبة بالأجر اليومي لكل من المعتقة والمعتدي. وكان مسح استخدام الوقت جزءاً من الاستبيان، فسُئلت النساء عن الساعات التي أمضيها وأمضاها أزواجهن في أنشطة منزلية مختلفة خلال الأسبوع السابق. وسُئلت اللاتي أبلغن عن العنف عن عدد الأيام التي لم يتمكنّ فيها من القيام بهذه الأنشطة المنزلية بسبب الحادثة. وفي العادة، يؤدي معاً بعض الأنشطة المنزلية، مثل رعاية الأطفال والمسنين، ما عقّد بعض العمليات الحسابية.

ولتقدير القيمة النقدية للعمل المنزلي، وُضعت افتراضات لمعالجة القيم القصوى والأنشطة المتزامنة - حدّد الحد الأقصى لعدد ساعات العمل المنزلي في اليوم بـ 14 ساعة لترك وقت للنوم وتناول الطعام والعناية

الشخصية³⁵، وعُيِّن الحد الأقصى لعدد الساعات المخصصة لرعاية الأطفال أو رعاية المسنين بأربع ساعات في اليوم (للقيم القصوى الأخرى، أخذت القيم التي تتجاوز الشريحة المئوية الـ 95 قيمة الشريحة المئوية الـ 95). واستُخدم نهج استبدال معمم للتوصل إلى قيمة نقدية للعمل المنزلي من خلال افتراض أن العمل يمكن أن تقوم به امرأة عاملة في مهنة مقدم رعاية بمتوسط أجر يومي يبلغ 14.7 جنيه مصري (باستخدام التقرير السنوي للأجور والمرتبات للعام 2014، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء). واستند احتساب كل نشاط إلى عدد الأيام المفقودة لهذا النشاط مضروباً بمتوسط الساعات اليومية المستغرقة في أداء هذا النشاط مضروباً بأجر الساعة، ثم أُضيف إلى جميع الأنشطة للحصول على المجموع.

واحتُسبت تكلفة أيام الدراسة التي تغيب عنها الأطفال، والتي يتحمل تكلفتها الوالدان كتكاليف تعليم، بضرب عدد الأيام المفقودة بمتوسط الرسوم اليومية للمدرسة. وللعام الدراسي 2014/2015، اعتُبر إجمالي عدد أيام الدراسة 201 يوم، واحتُسبت الرسوم اليومية بقسمة إجمالي الرسوم السنوية على عدد الأيام. وبما أن الاستبيان لم يوضح عدد الأطفال الذين تغيبوا عن المدرسة أو الرسوم المدرسية لكل طفل، فإن التقدير هو لكل عائلة.

وقدِّمت تكلفة الوقت المفقود للمرأة التي أُجبرت على تغيير طريقها بسبب التحرش أو العنف في الأماكن العامة، باستخدام نهج تكلفة الفرصة البديلة. واحتُسب ذلك بضرب الساعات الإضافية في اليوم بأجر الساعة (14.7)³⁶، مضروباً بعدد الأيام. واحتُسبت تكلفة الوقت الإضافي للمرافق أيضاً بضرب الساعات الإضافية في اليوم بالأجر بالساعة (12.5) مضروباً بعدد الأيام. وبما أن المسح لم يقدم عدد الأيام المطلوبة للمرافق أو عدد الأيام التي جرى تغيير الطريق فيها، افترض بأن عددها 100 يوم للنساء الملتحقات بالدراسة و110 أيام لغيرهن³⁷.

ورغم أن الاستبيان تضمّن أسئلة تتعلق بالصحة، إلا أن العلاقة السببية بين العنف والصدمات لم تكن قاطعة. كما أن البيانات التي جُمعت لم تسمح بتقدير التكاليف المرتبطة بتأثير الضائقة النفسية على أداء العمل والإنتاجية وعلى العمل المنزلي أو التسبب بحالة نفسية. وشمل المسح أسئلة تتعلق بالضيق العاطفي للنساء بناءً على استبيان الإبلاغ الذاتي المكون من 20 بنداً³⁸ واحتُسب مؤشر قياس مباشر وبسيط (المؤشر هو النسبة المئوية لمجموع عدد المشاكل التي أبلغت عنها المرأة مقسوماً على 18، وهو مجموع عدد المشاكل التي جرى التحقيق فيها في المسح). كما سُئلت الأمهات عن تأثير العنف الزوجي على أطفالهن، سواء في العام الماضي أو طوال حياتهن.

وتعتبر التكلفة الإجمالية التقديرية للعنف الذي يرتكبه الزوج/الشريك أقل من التكلفة الإجمالية الحقيقية، إذ أنها تستند فقط إلى حدوث حادثة واحدة في السنة (بينما يُقدر معدل حوادث العنف الزوجي لكل 100 امرأة بـ 133 حادثاً). فإذا ما أخذت هذه الحوادث جميعها بالاعتبار، تبين أن التكلفة الإجمالية أعلى بكثير.

35 Douaa Mahmoud and May Gadallah, "Imputing monetary value to Egyptian females: unpaid domestic and care work"

36 على الرغم من أن الأجور هي نفسها في القطاع العام، إلا أنها مختلفة في القطاع الخاص. 14.7 جنيه هو متوسط الأجر بالساعة للمرأة العاملة في مهنة مقدم الرعاية، و12.5 جنيه هو متوسط الأجر بالساعة للشخص العامل في مهنة مقدم الرعاية (بما أن جنس المرافق غير متوفر في البيانات). إن الأجر المقارن أدنى لأن الرجل الذي يقوم بأعمال الرعاية عادةً يكسب أقل من المرأة.

37 يعتمد عدد الأيام على افتراض أن الحادثة وقعت في منتصف العام السابق: نصف أيام المدرسة هو 100 يوم ونصف أيام العمل هو 110 أيام.

38 Duvvury and others, "The Egypt Economic Cost of Gender-based Violence Survey"

4- التحديات

(أ) البيانات

واجه فريق البحث صعوبات بسبب الافتقار إلى بيانات عن الخدمات أو الموازنة أو بيانات صاحب العمل، كما واجه صعوبات في البيانات التي تم الحصول عليها. وقد عولجت هذه التحديات باستخدام بدائل، مثل استخدام الأجور المفقودة لحساب الإنتاجية المفقودة. وكما لوحظ سابقاً، استُخدمت أيضاً نماذج انحدار متعددة إحصائية لاحتساب البيانات المفقودة، مثل الأجور، ووُضعت افتراضات لحساب القيم القصوى والأنشطة المنزلية المتزامنة لدى حساب أيام العمل المفقودة.

(ب) تصميم الاستبيان

استغرق الفريق الوقت اللازم لمناقشة وجهات النظر المختلفة على نطاق واسع فيما يتعلق بقضايا مثل الفئة العمرية سعياً إلى توافق في الآراء بشأن الاستبيان النهائي.

(ج) دقة التقديرات

لا تقدم الدراسة سوى تقديراتٍ لتكاليف العنف تمثل الحد الأدنى وليس التكاليف الدقيقة.

5- النتائج الرئيسية

العنف الأسري	
<ul style="list-style-type: none"> • أغلبية المجيبات (79 في المائة) كنّ متزوجات وقت إجراء المسح. • أغلبية النساء (79 في المائة) ليس لديهن دخل من العمل أو من مصادر أخرى. • عانى سنوياً ما يقرب من 7.888 مليون امرأة من أشكال من العنف، سواء من الزوج/الشريك أو من أشخاص مقربين أو غرباء في أماكن عامة. • عانى سنوياً ما يقرب من 2.288 مليون امرأة عاطفياً بسبب تعرضهن للعنف (بجميع أشكاله). • تعرض سنوياً ما يقرب من 5.6 مليون امرأة للعنف الذي يرتكبه الزوج/الشريك. • بلغت التكلفة الإجمالية التي تكبدتها النساء والعائلات بسبب العنف حوالي 2.17 مليار جنيه في العام الماضي، بناءً على تكلفة آخر حادث شديد العنف. • يتوقع أن تصل التكلفة الإجمالية إلى 6.15 مليار جنيه إذا استمر معدل الإصابة لجميع الحوادث التي ارتكبتها الزوج/الشريك في العام الماضي. • تكبدت النساء وأسرهن المعيشية تكلفة قدرها 1.49 مليار جنيه بسبب العنف الذي ارتكبه الزوج/الشريك، يتألف من 831.236 مليون جنيه من التكاليف المباشرة و661.565 مليون جنيه من التكاليف غير المباشرة. • غطى تأمين الضمان الاجتماعي تقريباً 58 في المائة من النساء العاملات حالياً اللاتي يتقاضين أجراً نقدياً، وغطى التأمين الصحي نسبة مماثلة. والبعض حصلن على تغطية من الاثنين. • عانى ما يقرب من 2.4 مليون امرأة من نوع واحد أو أكثر من الإصابات الناجمة عن العنف الذي ارتكبه الزوج/الشريك. 	

<p>التكاليف المباشرة/ غير المباشرة للعنف الأسري</p>	<ul style="list-style-type: none"> • يغادر سنوياً ما يقرب من مليون امرأة المنزل بسبب العنف بين الأشخاص. • تبلغ تكلفة السكن البديل/المأوى للنساء اللاتي يغادرن المنزل بسبب العنف بين الأشخاص حوالي 585 مليون جنيه سنوياً. • المعرضات للعنف أكثر عرضة للإجهاض (أو الإملاص) ممن لم يتعرضن للعنف (40.1 في المائة مقارنة بـ 36.6 في المائة) وأكثر عرضة لإنجاب طفل يعاني نقص الوزن (7.3 في المائة مقارنة بـ 5.3 في المائة). • يتعرض سنوياً ما يقرب من 200,000 امرأة لمضاعفات مرتبطة بالحمل بسبب عنف الزوج. • أفاد حوالي 4.7 في المائة من النساء بأن أزواجهنّ حرموهنّ من العمل طوال حياتهنّ. • عانى أطفال 300,000 أسرة كوابيس وخوفاً بسبب العنف الذي ارتكبه الزوج خلال العام السابق.
<p>العنف في الأماكن العامة</p>	<ul style="list-style-type: none"> • تعرض ما يقرب من 139,600 امرأة، أي 3.7 في المائة من العاملات، للعنف في مكان العمل خلال العام السابق. • تعرض ما يقرب من 16,000 فتاة تبلغ أعمارهن 18 عاماً أو أكثر للتحرش الجنسي في المؤسسات التعليمية في سنة واحدة فقط. • يعاني أكثر من 1.7 مليون امرأة أشكالاً مختلفة من التحرش الجنسي في وسائل النقل العام. • النساء العاملات والطالبات أكثر احتمالاً للتعرض للمضايقات والعنف في الأماكن العامة (تعرض حوالي 39.4 في المائة من الفتيات اللاتي كنّ ملتحقات بالدراسة وقت إجراء المسح لمثل هذا العنف). • تبلغ تكلفة العنف ضد المرأة في الأماكن العامة 571 مليون جنيه سنوياً. • تنكبد النساء وأسرهن تكلفة قدرها 548 مليون جنيه سنوياً لتغيير مسارهن وطريقة تنقلهن أو عن طريق السفر مع مرافق على الطرق بسبب العنف في الأماكن العامة.
<p>تكاليف إضافية</p>	<ul style="list-style-type: none"> • من بين 2.6 مليون امرأة أبلغن عن إصابات ناتجة عن العنف الأسري أو العنف الذي ارتكبه آخرون، أبلغت 2.29 مليون امرأة عن مشكلات نفسية بسبب هذه الحوادث خلال العام الماضي، وهو ما يمثل حوالي 8.8 في المائة من العينة بأكملها.

الرجاء الاطلاع على الدراسة للجداول المتعلقة بما يلي: تقديرات التكاليف المباشرة وعدد النساء حسب نوع الخدمة بسبب عنف الزوج/الشريك في الأشهر الاثني عشر الماضية؛ تكلفة العنف الذي يرتكبه الأفراد في محيط مقرب والغرباء؛ تكلفة العنف في الأماكن العامة في الأشهر الاثني عشر الماضية؛ وتقديرات التكاليف غير المباشرة وعدد النساء/الأيام المفقودة بسبب عنف الزوج/الشريك في الأشهر الاثني عشر الماضية.

6- أثر الدراسة

(أ) رفع مستوى الوعي

نتيجة لتعميم نتائج الدراسة على الوزراء وكبار المسؤولين المعنيين، أقر صانعو السياسات بأثر العنف ضد المرأة على الاقتصاد بأكمله وبأهمية الاستثمار في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة. وبدأت وسائل الإعلام مناقشة قضية العنف الأسري وتسليط الضوء عليه، وكانت هذه القضية تعتبر في السابق من المحرمات. وتمثل الدراسة خطوة أولى مهمة في مناهضة العنف القائم على نوع الجنس.

استخدمت المنظمات غير الحكومية والمجلس القومي للمرأة النتائج أيضاً لرفع مستوى الوعي بالعنف القائم على نوع الجنس بين صانعي السياسات وعلى المستوى الشعبي. وأصبحت أهمية دعم المجلس القومي للمرأة لتحسين خدماته، وخاصة مكتب الشكاوى، واضحة للغاية لجميع وكالات الأمم المتحدة المعنية. وينظر المجلس القومي للمرأة حالياً في إجراء دراسة على المستوى الوطني عن العنف المرتكب ضد النساء ذوات الإعاقة.

(ب) استجابة معززة

بدأت المنظمات غير الحكومية الاستفادة من نتائج الدراسة للمناداة باستجابة شاملة للعنف ضد المرأة، بما في ذلك زيادة التمويل. وقامت وزارة التخطيط لاحقاً بزيادة موازنة الأنشطة المتعلقة بالتصدي للعنف ضد المرأة.

وزادت وزارة الداخلية أيضاً عدد ضابطات الشرطة وأدمجت في برامج أكاديمية الشرطة محاضرة عن مناهضة العنف ضد المرأة يقدمها المجلس القومي للمرأة. ويُتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة الإبلاغ عن العنف ضد المرأة وحصول المرأة على الخدمات.

بعد الانتهاء من الدراسة، انخرط الشركاء في عدد من الأنشطة لتعزيز الاستجابة للعنف القائم على نوع الجنس على المستوى الوطني. وسلطت عملية تقدير التكلفة الضوء على الحاجة إلى مزيد من العمل وإلى تنسيق أفضل بين مختلف الجهات المعنية، لا سيما فيما يتعلق بالدعوى والسياسات المتعلقة بالاحتياجات الخاصة لقطاعات محددة كالمؤسسات التعليمية. كذلك، هناك حاجة إلى زيادة التوعية فيما يتعلق بتحسين الحصول على خدمات دعم غير المتوفرة أو غير المعروفة أو تتسم الحاجة إليها بالصعوبة.

(ج) تعزيز الإطار القانوني والسياسي

بدأت البرلمانيات بالاهتمام بمسألة العنف القائم على نوع الجنس وأدركن أهمية تعزيز الإطار القانوني. وكان معدل الانتشار ونتائج التكلفة المصدر الرئيس للبيانات التي وُجّهت وضع مشروع القانون الجديد المعني بالعنف ضد المرأة الذي ينظر فيه البرلمان حالياً. كما استخدمت كل محافظة هذه البيانات لوضع خطط عمل متشياً مع الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة.

باء- دراسة الحالة الثانية: المملكة المتحدة

أجرت حكومة المملكة المتحدة دراسة تكلفة في العام 2004 مدركة التأثيرات المتنوعة والدائمة للعنف القائم على نوع الجنس على الناجيات والناجين، كما على المجتمع والاقتصاد بشكل عام. وأعقب ذلك تحديث في العام 2009. وفي العام 2014، كلف الاتحاد الأوروبي باحثين من المملكة المتحدة بإجراء تمرين حول التكلفة في الاتحاد الأوروبي، ما أنتج دراسة حالة ركزت على المملكة المتحدة. وقد مكنت نتائج هذه الدراسات المتتالية للتكاليف المملكة المتحدة من مراقبة اتجاهات التكلفة بمرور الوقت.

1- المعلومات الأساسية والسياق

(أ) الاستراتيجية الوطنية والإطار القانوني

صدر قانون العنف الأسري والجريمة والضحايا عام 2004. وعدّل هذا القانون، الذي ركز على العنف الزوجي/الشريك، قانون الأسرة لعام 1996 وكان مهماً من حيث تحديد العديد من الحقوق القانونية للمرأة. فمثلاً،

وسَّع تعريف الزوجين ليشمل الشريكين من الجنس نفسه، ووُضع حُكمٌ لوضع وتنفيذ مراجعات تتعلق بجرائم القتل في الأسرة. وفي عام 2012، نشرت حكومة المملكة المتحدة أيضاً إرشادات حول سلوك السيطرة أو السلوك القسري لمساعدة المدعين العاملين على فهم طبيعة هذا النوع من سوء المعاملة وسماته بشكل أفضل. وأعقب ذلك في عام 2017 إدخال سلوك السيطرة أو السلوك القسري في التوجيه القانوني بشأن العلاقات الأسرية أو الحميمة. وتتناول هذه التوجيهات "سلوك السيطرة أو السلوك القسري في علاقة حميمة أو أسرية الذي يؤدي إلى خوف شخص ما من استخدام العنف ضده في مناسبتين على الأقل؛ أو يسبب فرعاً خطيراً أو ضيقاً له تأثير سلبي كبير على أنشطته اليومية المعتادة"³⁹. ونُشرت في عام 2016 إستراتيجية إنهاء العنف ضد النساء والفتيات 2016-2020.

(ب) تقديم الخدمة

بشكل عام، أبدت المملكة المتحدة منذ عام 2000 استجابة حكومية ممتازة بين الإدارات فيما يتعلق بتوفير الخدمات، عندما بدأ الاعتماد على محامين مستقلين مختصين بقضايا العنف الجنسي والعنف الأسري. ولتنفيذ هذه الاستجابة، استثمرت الحكومة حوالي 57 مليون جنيه إسترليني في خدمات الدعم لتوفير السكن للناجيات من العنف الأسري من خلال برنامج Supporting People للفترة 2003-2004، كما استثمرت 18.9 مليون جنيه إسترليني في إنشاء وتطوير مراكز إيواء في جميع أنحاء البلاد. ومع ذلك، أقرت وزيرة شؤون المرأة والمساواة بأنه على الرغم من أن حجم الاستثمار كبير، إلا أنه لا يزال غير كافٍ لمعالجة المشكلة بالكامل. وكان أحد التحديات الرئيسية التي تواجه توفير خدمات تتعلق بالعنف القائم على نوع الجنس نقص التمويل للمحامين المختصين بقضايا العنف الجنسي والعنف الأسري رغم نجاحهم. وإدراكاً لأهمية هذه الخدمات، وافقت الحكومة المركزية على تمويلها على أساس أنها ستمول بعد ذلك محلياً بعد أن تثبت فائدتها. لكن ذلك لم يتحقق.

وفي عام 2014، كان هناك في المملكة المتحدة وويلز ما يقرب من 200 مؤسسة لمناهضة العنف الأسري تقدم مجموعة من الخدمات: إقامة في مركز إيواء، وإرشاد مجتمعي، وخدمات محامين مستقلين، ومركز واحد للخدمات، وخدمات خاصة بثقافات محددة، وعاملين في مجال دعم الطفل، وخط مساعدة هاتفي مجاني على المستوى الوطني يعمل على مدار 24 ساعة بالشراكة مع منظمة Women's Aid، وهي منظمة على مستوى القاعدة الشعبية. ويوفر الخط الهاتفي المساعدة للنساء والأطفال، مع إمكانية الإقامة في مركز إيواء للطوارئ، وخدمات المعلومات وتخطيط السلامة وخدمات الترجمة. وهذه الخدمة موجهة للنساء باعتبارهن الأكثر تعرضاً للعنف الأسري، لكنها تلبي أيضاً الأفراد الذين يتصلون نيابة عن النساء اللاتي يتعرضن للعنف الأسري، مثل الأصدقاء أو العائلة أو وكالات أخرى. أما الرجال الذين يطلبون المساعدة فيحاولون إلى خدمة ملائمة. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت وحدة للزواج بالإكراه للقيام بدور قيادي في تنفيذ سياسة الحكومة المتعلقة بالزواج بالإكراه وفي التوعية والأعمال المتعلقة بذلك. ولأن هذه الوحدة مشتركة ما بين وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث ووزارة الداخلية، فإنها تقدم الدعم للأفراد في البلاد، بالإضافة إلى مساعدة الرعايا البريطانيين الذين يعيشون في الخارج.

مع ذلك، رغم أن المملكة المتحدة لا تزال إحدى أكثر الدول الأوروبية انخراطاً بفعالية في تقديم الخدمات للناجيات من العنف، فإن المستوى الحالي لتقديم الخدمات لا يفي بالمعايير المنصوص عليها في اتفاقية إسطنبول للوقاية من العنف ضد المرأة والعنف الأسري ومكافحتهما. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت الشرطة في عام 2009/2008 بـ 47 في المائة فقط من حوادث العنف الأسري. ويُعزى انخفاض معدل الإبلاغ إلى عدة أسباب، من مثل تباين مستويات استجابة الشرطة وكيفية تسجيل تقارير العنف الأسري وواقع أن هناك تقريباً 41 خدمة شرطة تعمل بشكل مستقل بعضها عن بعض في الوقت نفسه وطبيعة النظام القضائي الصعبة. وهناك صعوبة

39 الرجاء الاطلاع على <https://www.cps.gov.uk/legal-guidance/controlling-or-coercive-behaviour-intimate-or-family-relationship>.

أخرى تُحدّ من توفر الخدمات تتعلق بنقل الحكومة المركزية مسؤولية هذه الخدمات إلى السلطات المحلية. وفي حين كان بإمكان مراكز الإيواء أن تعتمد على برنامج Supporting People (برنامج للحكومة المركزية) للحصول على تمويل أساسي مستقر، إلا أن المبلغ المخصص لم يكن كافياً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المهاجرات ذوات الوضع غير الآمن أو النساء اللاتي يهربن من منطقتهم المحلية إلى مركز إيواء في منطقة أخرى ويعانين تأخر نقل مطالبتهن لا يمكنهن الحصول على الأموال العامة. وكانت هذه مشكلة على وجه الخصوص للنساء ذوات الإعاقة. ونجم عن ذلك أن مراكز الإيواء واجهت مشاكل في التدفق النقدي فأصبحت بحاجة إلى البحث عن تمويل خيري لتعويض العجز، ولا يزال هذا الوضع مستمراً حتى اليوم.

وقد أدت الأزمة المالية عام 2008 إلى تخفيضات إضافية في التمويل، ما أثر على مستوى تقديم الخدمات في جميع أنحاء المملكة المتحدة. وعلى مدار السنوات العشر الماضية، تعرضت خدمات العنف الأسري لضغوط تهدف إلى دفعها إلى تخفيض تكاليفها بالتراصف مع قيام الحكومة المركزية بالضغط على السلطات المحلية لحملها على اعتماد العطاءات التنافسية في التعاقد على الخدمات. ووصفت جانيث فيتش Janet Veitch⁴⁰ الادعاء بأن هذا النهج كان مدفوعاً جزئياً بـ "توجيه المشتريات" الذي أصدره الاتحاد الأوروبي على أنه مجرد عذر، لأن هذا التوجيه يسمح بالإغفاءات. وبمرور الوقت، فقد العديد من مراكز الإيواء المحلية عقودهم لأن كبار مزودي الإسكان الوطنيين (الذين لديهم تكاليف وحدة أقل مما لدى المنظمات المجتمعية الصغيرة) قدموا عروضاً أقل سعراً، وكانت المنظمات المعنية بالأقليات الأكثر تضرراً.

وفي الواقع، حدّدت أبحاث أجريت في عام 2008 الثغرات⁴¹، مُسلطة الضوء على التباينات في توفير الخدمات المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف الأسري في أنحاء المملكة المتحدة وويلز. وكشفت أنه لم يكن لدى ثلث السلطات خدمات في مناطقها، أي أنها أخلت بواجبها كقطاع عام في تحقيق المساواة. وشملت القضايا الخاصة الناجمة عن ذلك السفر مسافات طويلة للوصول إلى الخدمات والتفاوتات بين الخدمات وبين مدى استجابة هذه الخدمات لحالات الكشف عن حدوث العنف (إلا إذا كانت الحالة تتعلق بحماية الطفل). كذلك جرى التركيز على المجموعات المعرضة لخطر شديد (كتلك المعرضة لخطر القتل). وفي حين أن ذلك أمرٌ مفهوم، إلا أنه يعني احتمال ألا يحصل من هم أقل تعرضاً للخطر على المساعدة التي يحتاجونها للحيلولة دون وقوع مزيد من العنف في حياتهم. ونظراً للعدد المحدود من أماكن اللجوء، كان هناك أيضاً عدم إدراك لإحتمال أن تصبح النساء بلا مأوى وكذلك عدم إدراك للوقت اللازم للحصول على مكان جديد للإقامة.

وتضمنت دراسة عام 2008 أيضاً تطوير منهجية لتقدير تكلفة توفير خدمة متوسطة للتعامل مع حوادث العنف ضد المرأة، مثلاً، عدد مراكز الإيواء بالنسبة لحجم السكان على مدى العمر. ونظراً لأن وزارة الداخلية اعتبرت أن التكاليف متعذرة، وُضع بدلاً من ذلك على موقع وزارة الداخلية على الإنترنت جدول حسابات جاهز بقوائم جداول لتكاليف قياسية لتستخدمه السلطات المحلية في احتساب التكاليف.

40 جانيث فيتش Janet Veitch مستشارة مساعدة في الشؤون الجنسانية في المجلس الثقافي البريطاني.

41 Maddy Coy and Liz Kelly, "Map of gaps: the postcode lottery of violence against women support services in Britain" (2008). (unpublished report)

(ج) البيانات

وفقاً لفيليبيا أوليف Philippa Olive من جامعة لانكستر، رغم أن الطريقة التي تُجمع بها البيانات لا تلتقط المدى الكامل للمشكلة، لا تزال لدى المملكة المتحدة منذ عام 1996 بيانات جيدة إلى حد معقول عن انتشار وحوادث العنف الأسري والعنف القائم على نوع الجنس.

2- الأساس المنطقي لدراسات تقدير التكلفة في المملكة المتحدة

(أ) بدء العمل وفريق الدراسة

نظراً للافتقار إلى معلومات عن العنف الأسري في العقد الماضي، قررت وحدة المرأة والمساواة القيام بأول دراسة لتقدير التكاليف في عام 2004 باستخدام بيانات من عام 2001⁴². وتم التعاقد مع سيلفيا والبي Sylvia Walby، الأستاذة في جامعة ليدز، لإجراء هذه الدراسة⁴³. وفي عام 2009⁴⁴، حدّثت الدراسة باستخدام تقديرات تستند إلى بيانات عام 2008.

وفي عام 2014، قرر المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين⁴⁵ القيام بدراسة أخرى على أساس تقرير عام 2004. وأجرت فيليبيا أوليف Philippa Olive وسيلفيا والبي Sylvia Walby هذه الدراسة، وقام بتنسيقها فريق المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين المعني بالعنف القائم على نوع الجنس. وأشرف المعهد على الحوكمة الإستراتيجية، مع تقديره لخبرة فريق البحث. وعقد الفريق العديد من المشاورات مع منظمات القطاع الثالث لتقدير التكاليف. وكانت والبي Walby وزميلتيها بريان فرانسيس Brian Frances وجود تاورز Jude Towers قد طورن منهجية لتحليل بيانات المسح البريطاني حول الجريمة المتعلقة بانتشار العنف القائم على نوع الجنس وشدته. وقدمت أوليف Olive والبي Walby وتقارير للمعهد الأوروبي، الذي كان لديه فريق داخلي يعمل في المشروع، وتباحثتا معه مباشرة. ويعرض القسم التالي نظرة عامة عن كل من الدراسات الثلاث.

(ب) الدافع وراء دراسات تقدير التكلفة

سعت دراسة 2004 إلى تحسين فهم التكلفة الكاملة للعنف الأسري كأساس لاتخاذ إجراءات في إطار السياسة المالية. وأجرت المملكة المتحدة دراسة تقدير التكلفة لإكمال الأطر القانونية والسياساتية القائمة المبنية على الإنصاف والعدالة ولمعالجة الثغرات الموجودة في البيانات الحالية. وكان الأساس المنطقي وراء التحديث الذي جرى في عام 2009 هو إدراك أن هناك عدة أسباب للتغيرات في التكاليف: انخفاض في معدل العنف الأسري؛ وأن تطوير الخدمات العامة أدى إلى زيادة استخدام الناجيات من العنف الأسري لها؛ والتعديلات الفنية بسبب التضخم والنمو في الناتج المحلي الإجمالي. بعد ذلك، أُطلقت دراسة عام 2014 استجابة للدفع نحو الحياد في المعاملة بين الجنسين في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، وللوفاء بالهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة بشأن العنف ضد المرأة وإنشاء قاعدة أدلة للدفاع عن زيادة تمويل القطاع.

Sylvia Walby, "The cost of domestic violence" (London, Women and Equality Unit, 2004). Available at 42 http://webarchive.nationalarchives.gov.uk/20060715143031/http://www.policyhub.gov.uk/news_item/domestic_violence_weu.asp

43 ترأست فريق البحث البروفيسور سيلفيا والبي (جامعة لانكستر) ويونيو غرينويل وبورنا سين وجنيفر تيرنر. قدم سام براند وجيمي ثورن من وحدة تحليل الموارد والموارد في وزارة الداخلية مشورة الخبراء.

44 Sylvia Walby, "The cost of domestic violence: up-date 2009" (Lancaster, Lancaster University, 2009)

45 Sylvia Walby and Philippa Olive, "Estimating the Costs of Gender-based Violence in the European Union"

3- دراسة المملكة المتحدة لتقدير التكلفة لعام 2004

(أ) المنهجية

الأهداف

كانت أهداف الدراسة على النحو التالي: (1) ترجمة العنف الأسري إلى مصطلحات مالية، كي تُعطى تكاليفه الأهمية المناسبة؛ و(2) إرشاد وضع السياسات وتمكين المناقشات ضمن وزارة المالية، حيث يمثل تمويل العنف الأسري مشكلة.

(ب) الجمهور المستهدف

- الحكومة – رفع مستوى الوعي بأن تكلفة الاستجابة أقل بكثير من تكلفة عدم اتخاذ إجراءات، ومعالجة العنف الأسري عن طريق الاستثمار في خدمات الوقاية والاستجابة؛
- المجتمع - لرفع مستوى الوعي بخطورة المشكلة وتهيئة فضاء للنقاش العام.

(ج) نطاق الدراسة

قَدَّرَ هذا البحث التكاليف لطيفٍ من الأفراد (نساءً ورجالاً على حد سواء) والمؤسسات الاجتماعية بالعلاقة مع العنف الأسري – العنف الجسدي والعنف الجنسي والتهديدات التي تُسبب الخوف والهلع والضيق، والتي تصل في كثير من الأحيان إلى أنماط من السيطرة القسرية، بما في ذلك الملاحقة. وفي حين يشمل بعض تعريفات العنف الأسري الذي يرتكبه أفراد الأسرة الآخرون، فإن التعريف الذي استُخدم اتبع ممارسة وزارة الداخلية التي تحصر الأمر بالمقربين، أي الزوج الحالي أو السابق/الزوجة الحالية أو السابقة، الشريك الحالي أو السابق، أو الصديق الحالي أو السابق/الصديقة الحالية أو السابقة. وفي حين تُرتكب معظم أعمال العنف المبلغ عنها في المنزل الذي يُتشارك به مع المعتدي، إلا أن بعضها يرتكب بعد انتهاء العلاقة. وتُعرّف وزارة الداخلية العنف الأسري بأنه: "أي عنفٍ بين شريكين حاليين أو سابقين في علاقة حميمة، أينما ومتى يحدث العنف. وقد يشمل العنف الإيذاء الجسدي والجنسي والعاطفي والمالي"⁴⁶.

كانت التكاليف التي احتُسبت للمملكة المتحدة وويلز في عام 2001. وقَدَّرت التكاليف المباشرة وغير المباشرة في المجالات التالية: (1) الخدمات التي تمولها الحكومة إلى حد كبير، بما في ذلك نُظم العدالة الجنائية والرعاية الصحية (بما في ذلك الصحة النفسية)؛ (2) الخدمات الاجتماعية؛ (3) الإسكان، والخدمات القانونية المدنية؛

(4) الناتج الاقتصادي المفقود نتيجة تعطل العمل، الذي يتحمله أصحاب العمل والموظفون؛ (5) التكاليف البشرية والعاطفية التي يتحملها الفرد المعرض للعنف/الناجي منه.

(د) الطرق وحساب التكلفة

استندت المنهجية المستخدمة إلى إطار عمل وزارة الداخلية لتقدير تكلفة الجريمة، كما ورد في دراسة (Brand and Price 2000). وقد طُوِّرَ هذا الإطار ليشمل التكاليف المحددة الناتجة عن العنف الأسري، بما في ذلك رعاية الصحة العقلية والإسكان والمأوى في حالات الطوارئ والخدمات الاجتماعية والتكاليف القانونية المدنية. وقد اشْتُقَّت هذه من مراجعة للأدبيات الدولية حول دراسات تكلفة العنف الأسري والجريمة. كما استندت الدراسة على برنامج وزارة النقل لتقدير التكلفة الكاملة للإصابات الناجمة عن حوادث المرور، التي توفر التقديرات الأساسية للرعاية الصحية والناتج الاقتصادي المفقود والتكاليف البشرية.

يتطلب تقدير تكاليف العنف الأسري ثلاثة أنواع رئيسية من البيانات: (1) مدى العنف الأسري وطبيعته، بما في ذلك عدد الضحايا وعدد الحوادث؛ (2) مدى وطبيعة أثر العنف الأسري على حياة ضحايا هذا العنف وعلى المجتمع، بما في ذلك مدى تسببه باستخدام الخدمات وتعطّل العمالة والألم والمعاناة؛ (3) تكلفة تقديم الخدمات والناتج الاقتصادي المفقود واستعداد الناس للدفع لتجنب التكاليف البشرية للألم والمعاناة.

وقد أُخذت البيانات حول مدى العنف الأسري وطبيعته من أربعة مصادر - وحدة الاستكمال الذاتي (التي يملؤها المجيب بنفسه) في المسح البريطاني عن الجريمة المتعلقة بالعنف بين الأشخاص لعام 2001 BCS (IPV, Walby & Allen 2004)، والإحصاءات الجنائية لجرائم القتل، وتقارير من الوكالات، ومراجعة البحوث السابقة. وتوفر وحدة الاستكمال الذاتي بشأن العنف بين الأشخاص بيانات عن العنف الأسري والاغتصاب والاعتداء الجنسي والملاحقة من مقربين من حيث عدد ضحايا العنف والحوادث ومدى الإصابات وبعض المعلومات عن استخدام الخدمات. كما استُخدمت تقارير المنظمات غير الحكومية لتعزيز فهم المدى الذي أدى به العنف الأسري إلى استخدام الخدمة، في حين استُخدمت الأدلة من بحوث سابقة حيث وُجدت ثغرات في مصادر البيانات الرئيسية.

وعلى العموم قُرِّبَت تقديرات التكلفة إلى أقرب ألف، باستثناء التكاليف المقدرة لكل حادث أو عندما توفرت أرقام أكثر دقة من السجلات الإدارية. ووفقاً للدراسة، "كلما كان هناك شك أو اختيار فيما يتعلق بالتكاليف، استُخدمت افتراضات أكثر تحفظاً"⁴⁷. وحُدِّد كل من نظام العدالة الجنائية والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والإسكان ومراكز الإيواء والخدمات القانونية المدنية كمجالات رئيسية، وضمن كل مجال حُدِّد عدد من المؤسسات لإجراء تحقيق أكثر تفصيلاً. وعلى الرغم من التعقيد، قُدِّرَ مدى استخدام الناس للخدمات المحتملة (إذ لا يسعى جميع الناجين إلى المساعدة). وبما أن مستوى استخدام الخدمة المبلغ عنه في المسح البريطاني للجريمة بشأن العنف بين الأشخاص كان منخفضاً جداً (مفيد فقط لبعض الخدمات الرئيسية)، ولا يجمع مقدمو الخدمات بشكل روتيني سوى القليل من البيانات عن مدى الاستفادة من خدماتهم نتيجة العنف الأسري، شملت مصادر البيانات الهامة حالات مخصصة لجمع البيانات ودراسات وبحوثاً متخصصة عن مدى استخدام الخدمة للإصابات الناجمة عن حوادث غير حوادث العنف الأسري. وعلى وجه الخصوص، استندت الدراسة إلى بحث أجّرتَه وزارة النقل حول آثار أنواع مختلفة من الإصابات الجسدية الناجمة عن حوادث المرور على الطرق (استخدام الخدمات الطبية وتكلفتها وفقدان العمل والإنتاج الاقتصادي واستعداد الناس للدفع لتجنب مثل هذا الألم والمعاناة) واستخدامها كمقياس للضرر المشابه الذي يسببه العنف الأسري.

والمسح البريطاني للجريمة هو مسح تمثيلي على المستوى الوطني يُجرى سنوياً لـ 40,000 شخص. وفي حين يطرح الشخص الذي يُجري المقابلة معظم الأسئلة في هذا المسح وجهاً لوجه، إلا أن الأسئلة المتعلقة بالعنف الأسري والاعتداء الجنسي والملاحقة (التي ترد في وحدة الاستكمال الذاتي) يقرأها المشارك في المسح من على شاشة الكمبيوتر ويجب عليها بإدخال رده مباشرةً على جهاز كمبيوتر محمول. وتزيد هذه الطريقة بشكل كبير من الخصوصية ومن الإفصاح عن العنف الأسري للذات زادا بما يقارب خمسة أضعاف مقارنةً مع الجزء من المسح الذي يُجرى وجهاً لوجه⁴⁸.

4- النتائج الرئيسية

- بلغ إجمالي تكلفة العنف الأسري على المجتمع حوالي 23 مليار جنيه إسترليني، منها 3.1 مليار جنيه إسترليني تتحملها الدولة (نظام العدالة الجنائية ونظام الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والإسكان الاجتماعي وفواتير المساعدة القانونية لدعم من تعرضن للعنف). ويساوي ذلك 5.7 مليار جنيه إسترليني سنوياً؛
- قدر الناتج الاقتصادي المفقود (تكلفة التوقف عن العمل بسبب الإصابات) بنحو 2.7 مليار جنيه إسترليني، تحمّل أكثر من نصفها أصحاب العمل؛
- بلغت تكلفة العنف الأسري لنظام العدالة الجنائية حوالي مليار جنيه إسترليني سنوياً. وهذا ما يقرب من ربع موازنة نظام العدالة الجنائية لجرائم العنف. وأكبر عنصر منفرد هو للشرطة.
- بلغت تكلفة الخدمات الصحية الوطنية للإصابات الجسدية حوالي 1.2 مليار جنيه إسترليني سنوياً. وهذا يشمل الأطباء الممارسين والمستشفيات. وشكلت الإصابات الجسدية معظم تكاليف خدمة الصحة الوطنية (NHS)، بينما قدرت رعاية الصحة العقلية بمبلغ 176 مليون جنيه إسترليني إضافي؛
- بلغت التكلفة السنوية للخدمات الاجتماعية تقريباً 250 مليون جنيه إسترليني - بأغلبية ساحقة للأطفال وليس للبالغين، وخاصة لمن يعانون تكرار حدوث العنف الأسري وإساءة معاملة الأطفال؛
- بلغ الإنفاق على الإسكان في حالات الطوارئ (سلطات الإسكان المحلية ورابطات الإسكان المعنية بمن لا مأوى لهم بسبب العنف الأسري واستحقاقات الإسكان في حالات الطوارئ ومراكز الإيواء) 160 مليون جنيه إسترليني في السنة؛
- تُكفّل الخدمات القانونية المدنية أكثر من 300 مليار جنيه إسترليني، مقسّمة بالتساوي بين المساعدة القانونية والفرد. ويشمل ذلك الإجراءات القانونية المتخصصة مثل الأوامر القضائية لفرض قيود على شريك عنيف أو طرده من المنزل، فضلاً عن الطلاق وحضانة الأطفال؛
- بلغت تكلفة الألم والمعاناة أكثر من 17 مليار جنيه إسترليني سنوياً.

يقدم الجدول أدناه مقارنة للتكاليف بين عامي 2001 و2008 باستخدام البيانات التي نشأت عن تحديث عام 2009 لهذه الدراسة. ويبين الجدول انخفاضاً في تكلفة الناتج الاقتصادي المفقود بسبب انخفاض معدل العنف الأسري.

الجدول 4- تكلفة العنف الأسري على أساس بيانات عامي 2001 و2008

تكاليف عام 2008 بالجنيه الإسترليني	تكاليف عام 2001 بالجنيه الإسترليني	
3856	3111	الخدمات
1920	2672	الناتج الاقتصادي
9954	17,086	التكاليف البشرية والنفسية
15,730	22,869	المجموع

5- دراسة المملكة المتحدة لتقدير التكلفة لعام 2014

(أ) المنهجية

أهداف الدراسة

سعى المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين EIGE إلى توضيح مدى جمع البيانات الإدارية عبر القطاعات المختلفة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وكانت أهدافه المحددة على النحو التالي:

- استكشاف المجموعة المتوفرة من منهجيات التكلفة؛
- استعراض كيفية إجراء دراسات أخرى لتحديد النهج الأكثر قوة الذي يمكن اعتماده باستخدام مجموعة من القطاعات التي حُدِّت تكاليفها ومنهجياتها؛
- استكشاف كيف تقدّم هذا المجال سعياً إلى ابتكارات.

(ب) الجمهور المستهدف

أراد المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين جمع معلومات عن العنف القائم على نوع الجنس ومنهجيات تقدير التكاليف التي يمكن مشاركتها مع جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى المجتمع والحكومة، كما كان الحال في عام 2004، كان الهدف من البحث توفير أداة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لحساب تكاليف الخدمة المقدمة لحالات العنف القائم على نوع الجنس .

(ج) نطاق الدراسة

لضمان ألا تؤدي الدراسة إلى تقدير مُبالغ فيه للتكاليف ما من شأنه أن يقوض مصداقيتها، شمل الفريق أي تكاليف يمكن أن يحصل على بيانات متينة عنها. وجرى التركيز على مدى إنفاق بلدان الاتحاد الأوروبي على خدمات متخصصة، بدلاً من العدالة الجنائية والرعاية الصحية، والتكلفة التي يتحملها المجتمع لتعزيز اعتبار العنف القائم على نوع الجنس كمشكلة عامة وليس مشكلة فردية. وتتضمن عملية تقدير التكاليف التي يقوم بها المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين دراسة حالة عن المملكة المتحدة احتسبت تكاليف العنف الذي يرتكبه

"الشريك الحميم" (العنف الجسدي والجنسي الذي يرتكبه شريك حالي أو سابق) ضد المرأة. كما قدرت العملية الفئة الأوسع نطاقاً للعنف القائم على نوع الجنس (العنف الجسدي والجنسي الذي يرتكبه إما شريك حميم أو غيره من أفراد الأسرة والعنف الجنسي الذي يرتكبه أي شخص آخر). وشملت الدراسة الناجين نساءً ورجالاً.

بالإضافة إلى تضمين التكاليف المقدرة في عام 2004، قدرت دراسة عام 2014 ما يلي: (1) بعض التكاليف الخاصة بمن تعرضن للعنف الأسري؛ و(2) جزء صغير من المصروفات الشخصية. وقد شملت الأخيرة تكلفة إنشاء منزل جديد وحساب النفقات القانونية المدنية الممولة ذاتياً، والتي يحتمل أن تكون أقل من التكاليف الشخصية الكاملة. ولم تشمل على الإطلاق التكاليف التالية أو لم تقدر تكاليفها بشكل كاف بسبب عدم وجود بيانات كمية متينة: الصحة الطويلة الأجل؛ الصحة العقلية (تشمل آثار الصحة العقلية في تكاليف القطاع الصحي وتكلفة الألم والمعاناة ولكن بصورة جزئية فقط)؛ الآثار الطويلة الأجل على الأطفال؛ انخفاض الإنتاجية وزيادة احتمال الاعتماد على الرعاية الاجتماعية (يتطلب ذلك بيانات عن التاريخ السابق للعنف الأسري إلى جانب معلومات عن مدفوعات الرعاية الاجتماعية التي لا تتوفر في المملكة المتحدة)؛ التكاليف الإضافية لعدم دخل الأسر المعيشية التي تنزلق نحو الفقر نتيجة الفرار من العنف الأسري؛ التكاليف الحكومية المتخصصة (مثل جهود الوقاية وخطط العمل الوطنية والبيانات والبحوث والتقارير والمؤتمرات والتعليم والتدريب والمواد الإعلامية).

(د) الطرق وحساب التكلفة

تضمنت المنهجية الخطوات التالية:

- مراجعة دراسات تكاليف العنف ضد المرأة في بلدان الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛
- تقييم المنهجيات المستخدمة (الشمولية، المتانة، إمكانية التكرار، البساطة، الجدوى)؛
- تحديد المنهجية المفضلة؛
- دراسة حالة – بالبناء على مثال المملكة المتحدة والاستنباط منه للاتحاد الأوروبي.

تقرير الاتحاد الأوروبي (2014)
حول التكاليف مفيد للبلدان ذات الدخل
المرتفع والمتوسط. كما أنه بمثابة مرجع
جيد للمنطقة العربية للتعرف على
المنهجيات المختلفة المتاحة.

كان بالإمكان تطبيق منهجية حديثة جداً لتقدير التكاليف اكتشفت من مراجعة الأدبيات كون لدى المملكة المتحدة أحد أكثر النظم الإحصائية ومنهجيات التكاليف-الفوائد تطوراً. وتتضمن منهجية التكاليف-الفوائد الحكومية معايير لبعض التكاليف والممارسات المتبعة لإجراء التعديلات عبر الزمان والمكان. والبلد فريد في أن لديه بيانات مسح سنوي عن عدد حوادث العنف مصنفة حسب الجريمة والإصابة وجنس المعتدة والعلاقة مع المعتدي. وباستخدام منهجية وزارة الداخلية، أُجري تحليلٌ صمم خصيصاً على البيانات من المسح البريطاني للجريمة بشأن العنف بين الأشخاص لإنتاج أفضل التقديرات للحوادث حسب التواتر والشدة وجنس المعتدة والعلاقة مع المعتدي. وأخذت النتائج على مدى ست سنوات في المتوسط، ما أدى إلى زيادة العينة وبالتالي ضمان تصنيف متين وتفصيل أكثر مما هو متاح بشكل روتيني في الإحصاءات الحكومية العادية.

وتضمن التحليل دراسة الاختلافات بين بيانات المسح وجهاً لوجه وبيانات المسح بمساعدة الكمبيوتر، وضربت البيانات الناجمة عن المسح وجهاً لوجه بنسبة 3.8، بناءً على معدل عمليات الكشف على مدار عدد

من السنوات (لضمان أن السنة المدروسة لا تمثل قيمة ناشزة). وبالإضافة إلى ذلك، جعلت محدودية البيانات من الضروري تجميع بعض فئات الجرائم (وُضعت "الإصابات الخطيرة وغيرها من الإصابات" معاً تحت عنوان "إصابة"؛ و"الاغتصاب والاعتداء الجنسي" تحت عنوان "العنف الجنسي") لتجنب الأعداد الصغيرة. وأجري تعديل تناسبي لاسكتلندا وأيرلندا الشمالية بناءً على حجم السكان لتقديم تقديرات مستنبطة على مستوى المملكة المتحدة.

واستندت دراسة الحالة في المملكة المتحدة إلى بيانات من عام 2012. ولم تعدّل الدراسة التقييمات السابقة لتأخذ بالاعتبار التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي كي تطبق طريقة متسقة لتحديث التكاليف عبر بنود التكلفة. وأيضاً، في الفترة الفاصلة (2003-2012)، نمت الاقتصادات وتقلّصت. وعُدّلت التقييمات النقدية التي وُضعت للسنوات السابقة للعام 2012 وفقاً لأسعار اليوم الحالية باستخدام حاسبة التضخم التي يصدرها بنك إنكلترا (المصرف المركزي البريطاني). ولم تُجرَ أي تعديلات على "معدلات الخصم"، وفقاً للممارسة المتبعة في منهجية "العبء العالمي للمرض". واحتُسبت تكاليف المملكة المتحدة في البداية بالجنه الإسترليني ثم حوّلت إلى اليورو باستخدام حاسبة المفوضية الأوروبية.

واستُخدم نهج تكلفة الوحدة لتقدير تكلفة كل حادث بإضافة تكاليف الوحدة المقدّرة في كل نوع من أنواع الجريمة للناتج الاقتصادي المفقود واستخدام نظامي الصحة والعدالة الجنائية وتقدير للقيمة التي يوليها الناس لتفادي مثل هذه الإصابة. واستُخدمت تقديرات وزارة الداخلية المستندة إلى متوسط الإنتاج اليومي للمملكة المتحدة لكل فرد من الناتج الاقتصادي المفقود بسبب العجز عن العمل لكل نوع من أنواع الجريمة العنيفة. كما صيغ الأثر العاطفي والجسدي لكل نوع من أنواع الجريمة من خلال وضع نموذج محاكاة للاحتمالات الإحصائية لانتشار الإصابات الصحية الجسدية المُبلغ عنها لمسح الجريمة في المملكة المتحدة وويلز وانتشار إصابات الصحة النفسية المحددة في الأدبيات البحثية. ولتطبيق هذه المنهجية على العنف القائم على نوع الجنس، ضُرِبَت تكلفة الوحدة بعدد حوادث كل نوع من أنواع العنف.

وفيما يتعلق بتكاليف الرعاية الصحية، يسجل النظام الصحي في المملكة المتحدة معلومات عن مدى العلاج المقدّم في المتوسط وتكلفته لمعالجة كل نوع من أنواع النتائج الصحية التي تنتج عادة عن إصابات محددة. واستندت التقديرات إلى مستوى الإصابة والنسبة المقدرة للناجين الذين يطلبون المساعدة. وتوفر هذه الطريقة، المصممة على أساس معدل انتشار الإصابات لكل فئة من الجريمة العنيفة المُبلغ عنها إلى مسح الجريمة في المملكة المتحدة وويلز، متوسط مفترض لتكلفة العلاج الصحي لكل فئة من فئات الجريمة. وعلى هذا النحو صيغ متوسط تكلفة الوحدة لنظام العدالة الجنائية لكل حادث من الجرائم المُبلغ عنها في مسح الجريمة⁴⁹. وهكذا، حُدّد لكل حادث وزنٌ معين تبعاً لاحتمال الإبلاغ عنه وتسجيله والتحقيق فيه ومحاكمته. وباستخدام نسخة محدّثة من طريقة والبي Walby لعام 2004 وبيانات من 43 قوة شرطة محلية وردت في تقرير نفقات مفتشية الشرطة والسلطات المحلية (HMIC 2012)، أُعدّت تقديرات لـ: (1) التكاليف الإجمالية و(2) تكلفة الحوادث الأسرية دون جريمة حسب النسبة المقدّرة للعنف القائم على نوع الجنس والعنف ضد النساء والرجال.

وبينما تتحمل الدولة معظم التكاليف القانونية المدنية المناسبة من خلال خطط المساعدة القانونية المختلفة، تتكبد بعضها الضحية/الناجية. وقدّر هذان النوعان من التكاليف باستخدام بيانات عام 2012 حول حالات الطلاق ومنهجية والبي Walby لعام 2004. كما استُخدم نهج فقدان الصحة الذي أوصت به وزارة الداخلية لاحتمال استعداد الناس للدفع. وتنتج هذه المنهجية تكلفة الأثر الجسدي والعاطفي على الضحايا لكل نوع من أنواع الجريمة

بناءً على منهجية عبء المرض التي تقيس الخسارة الصحية عن طريق فقدان الوظيفة/ فقدان القدرات. كما احتُسبت تكاليف الخدمة القانونية المدنية المتخصصة (مثل أوامر الحماية) وخدمات الناجين المتخصصة (كمراكز الإيواء) باستخدام منهجية والبي Walby التي تتبناها على نطاق واسع الدراسات الأخرى.

6- النتائج الرئيسية

العنف بين الأشخاص	<ul style="list-style-type: none"> • بلغت التكلفة الإجمالية 33 مليون يورو/26 مليار جنيه إسترليني سنوياً؛ • بلغت تكلفة العنف بين الأشخاص ضد النساء 13.8 مليار يورو؛ • بلغت تكلفة العنف بين الأشخاص ضد النساء والرجال 15.4 مليار يورو. • بلغت تكلفة العنف القائم على نوع الجنس ضد النساء 28.4 مليار يورو؛ • بلغت تكلفة العنف القائم على نوع الجنس ضد النساء والرجال 32.6 مليار يورو؛ • بلغت تكلفة الناتج الاقتصادي المفقود بسبب العنف القائم على نوع الجنس 4.2 مليار يورو.
العنف القائم على نوع الجنس	
الخدمات/الشخصية	<ul style="list-style-type: none"> • بلغت تكلفة الرعاية الصحية 1.9 مليار يورو؛ • بلغت تكلفة نظام العدالة الجنائية 4.7 مليار يورو؛ • بلغت تكلفة الخدمات القانونية المدنية 405 ملايين يورو على الدولة و230 مليون يورو على الأشخاص؛ • بلغت تكلفة الرعاية الاجتماعية 1.3 مليار يورو؛ • بلغت تكلفة الخدمات المتخصصة 210 ملايين يورو؛ • بلغت تكلفة الأثر الجسدي والعاطفي 18.9 مليار يورو؛ • بلغت التكاليف الشخصية 840 مليار يورو؛
التكلفة الإجمالية للاتحاد الأوروبي	<ul style="list-style-type: none"> • بناءً على الاستنباط، يكلف العنف القائم على نوع الجنس الاتحاد الأوروبي 258 مليار يورو كل عام.

7- التحديات: دراسات 2004 و2014

(أ) البيانات

فيما يتعلق بدراسة عام 2014، استغرق وقتاً طويلاً العثور على مصادر المعلومات المناسبة عبر التكاليف وفحص المنهجيات المستخدمة، ما أثار مخاوف بشأن متانة النتائج وشكل تحدياً. كما استغرقت مراجعة الأدبيات وقتاً طويلاً لأن الكثير منها "منشورات غير رسمية" أو تقارير غير منشورة لا تتوفر في المجلات الأكاديمية. وهكذا استُخدمت عملية تكرارية متأنية لتوثيق الأدبيات المناسبة بالقدر الممكن. وكان من الصعب أيضاً توليف الشبكة المعقدة لمصادر البيانات.

وبالإضافة إلى ذلك، كان من الصعب معالجة البيانات المفقودة، وهذا هو السبب في تشجيع بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى على استنباط نتائج التكلفة الخاصة بها من دراسة الحالة في المملكة المتحدة.

(ب) النطاق

كان تركيز كل دراسة من الدراسات على العنف الجسدي والجنسي، لا على السيطرة القسرية، إذ كان الوعي لهذه القضية محدوداً في ذلك الوقت. وبالإضافة إلى ذلك، كانت التحديات الرئيسة لتقدير تكلفة العنف القائم على نوع الجنس في المملكة المتحدة في دراسة عام 2014: (1) القدرة على قياس مدى العنف (الشدة والتواتر) مصنفاً حسب الجنس والعلاقة مع المعتدي؛ و(2) كيفية تحديد مدى خسائر العمالة؛ (3) قياس مدى استخدام الخدمة؛ و(4) قياس التقييم العام للآثار الجسدي والعاطفي للعنف القائم على نوع الجنس. ورغم أن المسح البريطاني للجريمة مثال للجودة على الصعيد العالمي، ليست متاحة بشكل روتيني نتائجها التي توفر بيانات على مستوى التفصيل المطلوب للشدة والتواتر والجنس والعلاقة مع المعتدي. وقد عولجت هذه التحديات بإجراء تحليل مصمم خصيصاً لبيانات المسح الأولية. لكنّ البيانات حول مدى العنف غير متوفرة في معظم البلدان على المستوى المطلوب من التفصيل. وبالإضافة إلى ذلك، رغم أن المملكة المتحدة أنشأت حسابات حكومية لبعض جوانب العمالة المفقودة والخدمات المستخدمة، لم تكن هذه الحسابات كافية لغرض الدراسة. ونظراً لأن الناجين من العنف القائم على الجنس والعنف بين الأشخاص يستخدمون خدمات تتخطى الخدمات التي يُحصل عليها في حالة جرائم أخرى، فقد تطلب الأمر تقديم تقديرات إضافية للخدمات القانونية المدنية والرعاية الاجتماعية والخدمات المتخصصة (كمراكز الإيواء). وحتى في المملكة المتحدة، يعجز العديد من الخدمات الرئيسة قياس مدى استخدام الناجين من العنف القائم على الجنس والعنف بين الأشخاص للخدمة، أو يواجه صعوبة في ذلك. وهكذا تتطلب التقديرات الواردة في الدراسة إجراء عمليات بحث عن هذه البيانات مستهلكة للوقت، فضلاً عن حسابات معقدة.

من ناحية مثالية، أراد الاتحاد الأوروبي نظاماً أو صيغة يمكن أن تُدخل فيها الدول الأعضاء أرقامها لتحسب التكاليف. غير أن ذلك لم يكن ممكناً بسبب التفاوتات في معدلات العنف عبر بلدان الاتحاد الأوروبي، كما يتبين في مسح وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية لعام 2014 على نطاق الاتحاد الأوروبي (وهذه التفاوتات منهجية وليست اختلافات في العنف)⁵⁰. ولأن الدول الأعضاء لا تملك البيانات المصنفة المطلوبة، اعتُبر أن الاستنباط هو الحل المعقول الوحيد. وأخيراً، إدراكاً لمحدودية قياس جودة سنوات الحياة المعدلة لتقدير الأثر الصحي (يركّز على الصحة الجسدية من منظور سليمي البنية، ولذا يتضمن أسئلة افتراضية ويفتقر إلى مؤشرات الصحة العقلية)، كان الفريق يأمل استكشاف خيارات بديلة. غير أن الجدول الزمني القصير حال دون ذلك كما أن منظمة الصحة العالمية ووزارة الداخلية البريطانية تدعمان قياس جودة سنوات الحياة المعدلة. وهناك محدودية إضافية هي أن الدراسة لم تشمل سوى البلدان ذات الدخل المرتفع لأن الفريق شعر أن منهجيته كانت مناسبة أكثر للاتحاد الأوروبي.

8- أثر دراسات تقدير التكلفة(أ) رفع مستوى الوعي

ووفقاً لجاكي سميث Jacqui Smith، وزيرة شؤون المرأة والمساواة في ذلك الوقت، "تبعث النتائج البحثية الرائدة للأستاذة والبي Walby رسالة قوية مفادها أنه على الرغم من أن العنف الأسري يحدث خلف الأبواب المغلقة، إلا أنه يمثل مشكلة للجميع ولدينا جميعاً دورٌ نؤديه للقضاء عليه"⁵¹. وقد اختتم تقرير عام 2004 بمراجعة للبيانات

European Agency for Fundamental Rights, "Violence against women: an EU-wide survey" (Luxemburg, 50 Publications Office of the European Union, 2014).

.Sylvia Walby, "The cost of domestic violence" (2004), p. 8 51

اللازمة لتحسين تقديرات تكاليف العنف الأسري ورصد أثر تطوير السياسات بقدر من الفعالية أكبر. وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت دراسة عام 2014 في إثارة مشاركة حيوية من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والحكومة.

(ب) الاستجابة المعززة

دفعت تقديرات تكلفة العنف الناتجة بوزارة الداخلية إلى تقييم الموارد المخصصة لخدمات العنف بين الأشخاص. كما استُخدم المجتمع المدني وقطاع الأعمال عمليات تقدير التكاليف لتحديد الموارد. علاوة على ذلك، استُخدمت منظمة غير حكومية مقرها ليندز التقديرات لاحتساب التكاليف على مستوى السلطات المحلية في أنحاء المملكة المتحدة، ما ساعد المنظمات غير الحكومية المحلية على المناداة بتخصيص موارد أكبر. وفي العام 2014، استُخدمت المنظمات المعنية بالعنف الأسري دراسة والبي Walby لعام 2004 وتحديث عام 2009 لتبرير الاستثمار في خدماتها. وفعلاً استُخدمت التقديرات المؤسسات الحكومية (المعهد الوطني للتفوق في مجال الصحة والرعاية؛ وخدمة الصحة الوطنية) والحكومات المحلية (Safer Portsmouth Partnerships؛ ومجلس مقاطعة ديفون) والمنظمات غير الحكومية (Devon County Council).

كانت دراسة عام 2014 أيضاً وسيلة مفيدة للغاية لشرح الأثر الاقتصادي للعنف الأسري على نطاق واسع. واستُخدمت المنظمات المعنية بالعنف الأسري جميع دراسات التكلفة لوالبي Walby للمساعدة على الدعوة من أجل زيادة التمويل. وفي حين تتلقى هذه المنظمات حالياً موارد أقل، فقد ساعدتها على تقليل تخفيضات التمويل. كما أثارت النتائج وعي بعض السياسيين الذين أخذوا ينظرون إلى العنف الأسري على أنه أكثر من مجرد قضية تؤثر على النساء فقط. وعلاوة على ذلك، قدّم البحث لغة جديدة حول العنف الأسري من حيث الجانب الاقتصادي للمشكلة. وفي الواقع، وبسبب التخفيضات المالية، هناك فائدة إضافية تتمثل في القدرة على إنتاج أرقام تحظى باهتمام الحكومة ويمكن استخدامها للتأثير على تخصيص الموارد.

(ج) النطاق الأوسع

أدرج المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين النتائج على نطاق واسع في تقاريره لتوضيح أهمية تخصيص موارد كافية لمعالجة المشكلة. كما استُخدمت هذه النتائج لدعم دراسات فعالية التكلفة لبرامج التدخل لمواجهة العنف الأسري⁵². وثمة أثر آخر هو أن الدراسة كانت مفيدة في شرح مختلف منهجيات تقدير التكاليف المتاحة وطرقها، كما في توفير/دعم الحافز لإجراء دراسات أخرى يمكن رؤية زخمها في جميع أنحاء العالم. وهذا يؤدي إلى بناء القدرات والتنمية في هذا المجال. وبالإضافة إلى ذلك، أشير إلى هذه الدراسة في 13 ورقة أكاديمية والعديد من دراسات تقدير التكاليف وقرأت أكثر من 100 مرة على المنصة الأكاديمية Research Gate. مع ذلك، وفي حين نشرت وسائل الإعلام نتائج الدراسة، وذلك أمر إيجابي، إلا أن الطريقة الإشكالية التي استخدمتها في الإبلاغ عن ضحايا العنف ومرتكبيه وتصويرهم أدى إلى إضعاف هذا الأثر الإيجابي.

ولا بدّ من أخذ بالاعتبار بعض القضايا المهمة. فوفقاً للمديرة السابقة لـ Women's Aid، هيلاري فيشر Hilary Fisher، تعتبر المملكة المتحدة أنها تتبوأ الصدارة في التصدي للعنف الأسري وتقديم المساعدة، وبالفعل، يُعتبر البلد متقدماً جداً في بعض النواحي. مع ذلك، لا تزال هناك ثغرات في الفهم ومشاكل تتعلق بتوفير الخدمات، خاصة فيما يتعلق بالمناقصات التنافسية. وكما أشارت جانيت فيتش Janet Veitch مؤخراً، يعرض مقدمو الخدمات

52 الرجاء الاطلاع على Estela Capelas Barbosa and others, "Cost-effectiveness of a domestic violence and

abuse training"

أسعاراً أقل وبعد ذلك يطلبون تمويلاً إضافياً لضمان تقديم الخدمة بعد أن يمنحوا العقد. ونتيجة لهذا الاتجاه، عانت الخدمات المقدمة لحالات العنف الأسري وساء هذا الوضع بمرور الوقت. وعلاوة على ذلك، بينما كان هناك منذ بعض الوقت احتمال انخفاض في جرائم العنف، إلا أن ذلك لم يقابله انخفاض مماثل في العنف الأسري.

وقد أعلنت حكومة المملكة المتحدة أن لمعالجة مشكلة العنف الأسري أولوية عالية، ومع ذلك، لا يزال هذا القطاع يقاوم آثار تخفيضات التمويل منذ الأزمة المالية في عام 2008. ولأن السلطات المحلية لا تملك الموارد المالية الكاملة المطلوبة، فإن تبيان القيمة الجيدة للاستثمار مع مرور الوقت شبه مستحيل تقريباً، وفقاً لفيشر Fisher. وأشارت فيتش Veitch إلى أن بعض المناطق تتمتع بخدمات جيدة، فيما معظم الدعم المقدم يتعلق بنظام العدالة الجنائية، إذ يقاس نجاح العديد من هذه الخدمات بالمعايير القضائية. وفي الحالات التي يستمر فيها تقديم الدعم، انخفض معدل النساء اللاتي ينسحبن من الدعاوي المتعلقة بالعنف الأسري. لكن زيادة عدد الحالات والعدد المحدود للخدمات في جميع أنحاء البلاد جعل من شبه المستحيل تلبية الطلب. وبالإضافة إلى ذلك، وفقاً لفيتش، لا يشعر موظفو الرعاية الصحية بأن لديهم القدرة والموارد اللازمة لعلاج من يتعرضن للعنف الأسري ولا يعتبرون ذلك من ضمن مسؤولياتهم. وأعربت أوليف Olive عن قلقها من أن تُفقد موارد الخدمات الصحية الموجهة للنساء نتيجة التركيز على الأطفال. وبعبارة أخرى، تُعطى حماية الطفل أولوية على احتياجات المرأة. وأخيراً، رغم اعتبار النساء اللاتي يصبحن بلا مأوى نتيجة تعرضهن للعنف الأسري أولوية قصوى، إلا أنه لا يزال هناك عددٌ قليل جداً من أماكن اللجوء، مما يزيد من خطر تعرض تلك النساء للتشرد.

جيم- دراسة الحالة الثالثة: فيت نام

1- معلومات أساسية والسياق

(أ) الإطار القانوني والسياسي

فبيت نام مجتمع أبوي للغاية ذو قواعد تقليدية ونمطية في النظر إلى الجنسين، توّقر الرجال وتقلل من قيمة النساء. مع ذلك، نتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي أُجريت عام 1986 كانت هناك زيادة كبيرة في مشاركة المرأة في القوى العاملة وتحولٌ طفيف في العلاقات بين الجنسين ضمن الأسرة. وفي عام 1992، اعتمدت الحكومة الفيتنامية دستوراً منقحاً يقرّ بالمساواة في الحقوق للمرأة في المجالين العام والخاص. وعقب ذلك، اعتمدت اللجنة الدائمة للجمعية الوطنية الفيتنامية في عام 1998 الكثير من المراسيم المتعلقة بإبرام المعاهدات الدولية وتنفيذها واعتبرتها "جزءاً أساسياً من القانون الفيتنامي". ثم أدخل قانون المساواة بين الجنسين وقانون الوقاية من العنف الأسري والسيطرة عليه في العامين 2006 و2007 على التوالي. كما طُور العديد من الصكوك مثل خطط العمل لتوجيه تنفيذ هذا التشريع. ورغم أن الإطار القانوني قوي، إلا أن هناك ثغرات في تنفيذ هذه القوانين، وهي لا تحدد تعريفاً صريحاً للعنف القائم على نوع الجنس أو العنف الزوج/الشريك على أنه انتهاكٌ لحقوق الإنسان.

وقد أجرى مكتب الإحصاء العام⁵³ أول دراسة وطنية عن انتشار العنف الأسري ضد المرأة في عام 2009 لمعالجة الثغرة في البيانات التي تثيرها الأمم المتحدة مراراً وتكراراً. ونسق صندوق الأمم المتحدة للسكان هذا البحث للتأكد من أن الجهات المعنية حصلت على النتائج والتزمت بتنفيذ التوصيات. وأدى نشر هذه الدراسة التاريخية إلى زيادة الضغط لتعزيز الاستجابة للعنف الأسري، خاصة فيما يتعلق بعنف الزوج/الشريك.

Viet Nam, General Statistics Office, "Keeping silent is dying: results from the national study on domestic violence against women in Viet Nam" (Hanoi, 2010) 53

وعُقدت ورشة عمل توجيهية وطنية حول التدخل لمناهضة العنف الأسري بعد أسبوع واحد من بدء الدراسة. وأعقبت ذلك سلسلة من أنشطة الدعوة خلال الفترة 2011-2012 مع الوزارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية الملائمة.

وأدى هذا الزخم إلى زيادة وعي البرلمانين وممثلي الحزب الشيوعي والحكومة والزعماء المحليين والشركاء الإنمائيين والمانحين لهذه القضية. وبعد ذلك، عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الحكومة لوضع الاستراتيجية الوطنية للمساواة بين الجنسين (2011-2020) والبرنامج الوطني للمساواة بين الجنسين (2011-2015). وتم تحديد العنف القائم على نوع الجنس كمؤشر أساسي في الإستراتيجية الوطنية وأصبح جزءاً من تدخلات مناهضة العنف القائم على نوع الجنس المدرجة في الخطط الحكومية وبرامج عملها، مثل الخطة الموحدة⁵⁴. ونظراً للتركيز على معالجة العنف الأسري، قدم المكتب القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم لحكومة فييت نام في جهودها، بينما يدعو لنطاق يشمل الأشكال الأخرى للعنف القائم على نوع الجنس. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال العنف الأسري يُفهم على نطاق واسع على أنه "قضية حساسة ثقافياً" و"مسألة عائلية".

(ب) تقديم الخدمات

تقدم الخدمات المتعلقة بالعنف الأسري ضد النساء في فييت نام أساساً من الوكالات الحكومية المسؤولة عن التشريعات: وزارة العمل وذوي الإعاقة والشؤون الاجتماعية، ووزارة الثقافة والرياضة والسياحة، فضلاً عن الاتحاد النسائي الفيتنامي. وقبل إجراء الدراسة حول حالات الانتشار على المستوى الوطني، كانت الخدمات مجزأة تفتقر إلى أي برامج لتنمية القدرات للقيام بتدريب متخصص. وعالجت الدراسة هذه الثغرة لأنها تمكنت من التأثير على الجهود الوطنية المتعلقة بتقديم الخدمات. ووضعت نماذج تدريب على الوقاية من العنف الأسري والاستجابة له في مقاطعات مختارة لتطبيقها على مستوى البلاد. كما وضعت الحكومة بروتوكولاً لاستجابة القطاع الصحي وأصدرت أوامر جديدة لتيسير الحصول على الخدمات. وشملت تلك السماح للنساء اللاتي أُسيئت معاملتهن بتلقي علاج طبي دون أن يكون لديهن تأمين صحي وإعفاءهن من الرسوم القانونية في قضايا المحاكم. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت الحكومة بناء شبكة من "العناوين الآمنة" يمكن أن تسعى النساء من خلالها إلى الحصول على مأوى مؤقت ضمن مجتمعاتهن. كما زادت تمويل شبكة مراكز الإيواء الوطنية ووسعت نطاقها من خلال إنشاء مراكز إيواء إقليمية.

يوفر مركز الإيواء الوطني، دار السلام⁵⁵، الذي يديره الاتحاد النسائي مأوى وخدمات إضافية مثل المساعدة القانونية والرعاية الصحية والمشورة والمهارات المهنية ودعم تعليم الأطفال. ومن بين مراكز الإيواء العشرة المخصصة للنساء في أنحاء فييت نام، هناك اثنان فقط للناجيات من العنف الأسري وأطفالهن⁵⁶. ويقوم بتنفيذ نموذج ثانٍ مركز الدراسات والعلوم التطبيقية المعني بشؤون نوع الجنس والأسرة والمرأة والمراهقين، وهو منظمة غير حكومية وطنية تدير خطأ ساخناً وتقدم المساعدة القانونية والمشورة ومأوى مؤقتاً ونظام إحالة إلى مركز إيواء حكومي في الحالات الخطيرة. ويتضمن نموذج المأوى الثالث قائمة من "العناوين الآمنة" في مقاطعات تاي بينه وفو ثو وهاي دونج تستخدمها النساء لإدارة الحوادث الأصغر التي تنطوي على إصابات

54 الرجاء الاطلاع على http://www.cwd.vn/en/index.php?option=com_content&view=article&id=113&Itemid=208

55 الرجاء الاطلاع على http://www.cwd.vn/en/index.php?option=com_content&view=article&id=113&Itemid=208

56 Diane Gardsbane and others, "Gender-based violence: issue paper" (Hanoi, United Nations Viet Nam, 2010), p. 41

طفيفة. ونظراً لصعوبات الحصول على دعم من الأسرة أو الأصدقاء الذين لا يعيشون في المنطقة نفسها، فإن مراكز الإيواء المحلية هذه تساعد النساء على ترك أطفالهن في المنزل، مع البقاء على اتصال معهم.

كجزء من البرنامج القطري السابع 2006-2010، جربت الحكومة الفيتنامية نموذجاً للتدخل الشامل للوقاية من العنف الأسري والتصدي له في مقاطعتي فو ثو وبن تري⁵⁷. ومع ذلك، وبصرف النظر عن مثل هذه البرامج، ظلت استجابة القطاع الصحي مجزأة وما زالت المرأة متروكة في الإبلاغ عن العنف بين الأشخاص. وبالإضافة إلى ذلك، كانت استجابة الشرطة بطيئة وغير مركزة بشكل ملحوظ، ما يعكس سيادة الرأي الذي يذهب إلى أن العنف الأسري مسألة عائلية.

2- الأساس المنطقي لدراسة تقدير التكلفة

(أ) بدء العمل وفريق الدراسة

بناءً على توصية نشأت عن البحث المتعلق بحالات الانتشار على المستوى الوطني لعام 2010، شرعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدراسة تقدير التكاليف الاقتصادية لعام 2012 أجرتها Duvvury and others⁵⁸ ومولتها الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية. كما قدمت عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة في فييت نام الدعم، ولا سيما هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومجموعة العمل المعنية بالعنف القائم على نوع الجنس التي يرأسها صندوق الأمم المتحدة للسكان. كما قدمت وزارة الأسرة ووزارة الثقافة والرياضة والسياحة والاتحاد النسائي الدعم في تصميم الدراسة وتنفيذها. وتألّف الفريق الأساسي من الدكتورة ناتا دوفوري Nata Duvvury كخبيرة استشارية دولية من جامعة أيرلندا الوطنية، والدكتور نجوين هوو مينه، باحث رئيسي وطني وموظف أبحاث من معهد دراسات الأسرة والمساواة بين الجنسين. وتولى المعهد الريادة في العمل الميداني وإدخال البيانات، بينما أشرفت جامعة أيرلندا الوطنية على مسؤولية إدارة البيانات وتحليلها. واستمر التواصل المنتظم بين الاستشاريين لمراجعة التقدم المحرز ومراقبة الجودة.

(ب) الدافع لإجراء الدراسة

أكدت دراسة الانتشار لعام 2010 أن العنف الزوج/الشريك مشكلة خطيرة في المجتمع الفيتنامي وأن له أثراً على قدرة المرأة على العمل. وبناءً على هذه البيانات، أجرت، Duvvury and others (2012) أول دراسة لتقدير التكاليف الاقتصادية للعنف الأسري في السياق الفيتنامي لمعالجة ندرة المعلومات حول تكاليف العنف الزوج/الشريك، لا سيما تكاليفه على الاقتصاد. وكان تقييم تكاليف عدم اتخاذ إجراءات ضرورياً للتأكيد على الضرورة الملحة لتوسيع الاستثمار الحكومي لمعالجة العنف الأسري. وكان من المأمول أيضاً أن توفر تكلفة عدم اتخاذ إجراءات أساساً لتقدير المستوى الكافي من الموارد اللازمة للاستجابة الفعالة. وصُممت دراسة لتقدير التكاليف الاجتماعية والاقتصادية بهدف تنوير السياسات والممارسة فيما يتعلق بالعنف الأسري.

United Nations Population Fund, "Domestic violence prevention and response in Viet Nam: lessons learned 57
from the intervention model in Phu Tho and Ben Tre provinces" (Hanoi, 2012).

Nata Duvvury, Patricia Carney and Nguyen Huu Minh, "Estimating the costs of domestic violence against 58
women in Viet Nam" (Hanoi, UN Women, 2012).

3- المنهجية

(أ) أهداف الدراسة

كان الهدف الشامل للدراسة هو تقديم تقدير موثوق للتكلفة الاقتصادية للعنف الأسري الذي يرتكبه الشريك ضد المرأة في فييت نام. والأهداف المحددة هي كما يلي:

1- تقدير التكلفة الاقتصادية السنوية للعنف الأسري الذي يرتكبه الشريك ضد المرأة على مستوى الأسرة، بما في ذلك:

(أ) تقدير التكاليف السنوية المباشرة لحوادث عنف الشريك المتعلقة بالأسرة المعيشية، بما في ذلك التكاليف المرتبطة بالبحث عن الرعاية الطبية (الجسدية والنفسية) والمأوى والوساطة (المنظمات غير الحكومية، والقرار المحلي) والقرار القضائي وكذلك تكاليف الاستهلاك المتعلقة باستبدال الممتلكات؛

(ب) تقدير التكاليف غير المباشرة، بما في ذلك فقدان الدخل بسبب التغيب عن العمل وفقدان العمل الإنجابي، مثل رعاية الطفل، وصحة الأطفال والأداء المدرسي (بما في ذلك أيام الغياب، وسوء العلامات والفشل)⁵⁹.

2- تقدير تكاليف تقديم الخدمات السنوية عبر القطاعات بما في ذلك الصحة والشرطة والقطاع القضائي والاجتماعي (أي الاتحاد النسائي).

3- تطوير التقديرات الكلية لـ:

(أ) التكاليف الإجمالية للاقتصاد الوطني؛

(ب) تكلفة تقديم الخدمة؛

(ج) التكلفة بسبب فقدان الإنتاجية.

(ب) الجمهور المستهدف

تهدف الدراسة إلى تعزيز الوعي بالتكلفة الكاملة لعدم اتخاذ إجراءات فيما يتعلق بالعنف الأسري، فضلاً عن خطورة المشكلة، بين:

- واضعي السياسات والقادة السياسيين - لمعالجة العنف القائم على نوع الجنس عن طريق الاستثمار في خدمات الوقاية والاستجابة؛
- المنظمات غير الحكومية - تقديم أدلة تمكنها من المناداة بزيادة الموازنات؛
- المجتمعات والأسر - لرفع مستوى الوعي بالنتائج السلبية للعنف ضد المرأة.

59 لم تسجل التكاليف التي تكبدها أفراد الأسرة الآخرون (مثل الآباء والأمهات والأصدقاء والأشقاء) بعد وقوع حادثة عنف مباشرة. ولم تُسأل النساء إلا عن الآثار المترتبة عليهن وأزواجهن وأطفالهن.

(ج) نطاق الدراسة

فبييت نام بلد متوسط الدخل، إلا أن لديه اقتصاد غير نظامي كبير. وتؤدي النساء قدراً كبيراً من العمل المدفوع الأجر وغير المدفوع الأجر، بما في ذلك العمل الإنجابي، والعمل المعيشي والإنتاج المجتمعي. وهذا يجعل من الصعب تقدير الناتج والإنتاجية المفقودين وانخفاضهما نتيجة للعنف. وفي ضوء هذه التحديات، استخدم الإطار التشغيلي لعام 2004 الذي طورته دوفوري Duvvury وآخرون، إذ أنه محدّد لهذا السياق. وركزت الدراسة على تقديم تقدير لتكاليف الفرصة البديلة للعنف الأسري التي تتكبدها الأسر المعيشية ويتكبدها المجتمع المحلي. ثم استُخلصت هذه التكاليف بعد ذلك لمستوى الاقتصاد الوطني، بما في ذلك تقديم الخدمات وخدمات الوقاية، والتكلفة الاقتصادية لقطاع الأعمال بسبب التغيب عن العمل نتيجة عنف الزوج/الشريك. وقد مكن ذلك من تقدير وطني أولي لتكاليف عنف الزوج/الشريك التي يتكبدها الاقتصاد ككل. وتتحمل المرأة وأفراد الأسرة/الأصدقاء والمعتدي والأطفال تكاليف العنف على مستوى الأسرة.

وفيما يلي التكاليف المحددة التي قُدرت

- إنفاق الأسرة المعيشية من مالها الخاص المباشر للاستفادة من الخدمات النظامية وغير النظامية؛
- تكاليف الأسرة المعيشية غير المباشرة مثل فقدان الدخل بسبب تغيب أفراد الأسرة عن العمل والعمل المنزلي؛ وفقدان الإنتاجية للأعمال المنزلية؛ والتغيب عن المدرسة؛
- تكاليف على مستوى المجتمع المحلي بما في ذلك توفير خدمات الاستجابة وخدمات الوقاية.

(د) الطريقة وحساب التكلفة

ركزت دراسة التكلفة على عنف الزوج/الشريك، الذي يعرف بالعنف الذي تتعرض له النساء والذي يرتكبه الأزواج/الشركاء ضمن محيط الأسرة. واستُخدم تعريف إلسبيرغ Ellsberg وآخرون لعام 2001 للعنف الأسري⁶⁰ واستُخدم في الدراسة الوطنية. وتضمن جمع البيانات نهج الطرق المختلطة:

- 1- مقابلات نوعية متعمقة مع 10 نساء تعرضن للعنف الأسري وحصلن على خدمات فيما يتعلق بسلوك طلب المساعدة. وتوفر التكاليف التي تحملنها صورة توضيحية للحد الأقصى للتكاليف المرتبطة بالعنف بين الأشخاص، منذ مغادرة بيوتهن وبدء عملية التعافي.
- 2- أُجري مسحٌ للأسر المعيشية على عينة من 1053 امرأة (استناداً إلى الدراسة الوطنية لمعدل الانتشار على مدى العام الماضي البالغ 10.9 في المائة)، تراوحت أعمارهن بين 18 و49 عاماً، في أربع مقاطعات وثلاث مدن رئيسية. وتمثل المقاطعات والمدن المختارة المناطق السبع التي شملتها الدراسة الوطنية للعنف الأسري. وقُسمت العينة الإجمالية بالتساوي بين المناطق الأرياف والمدن.
- 3- أُجري مسحٌ لـ 79 من مقدمي الخدمات ضمن النظام الحكومي، بما في ذلك مركزٌ للرعاية الصحية الأولية ومركزٌ للشرطة ومكتبٌ قانوني ومركزٌ لإيواء محلي ولجنة الاتحاد النسائي ومحكمة محلية، في أحياء/مجتمعات محلية مختارة لجمع البيانات حول استخدام الخدمات وتكاليف تقديم الخدمات. وجمعت معلومات تكميلية من المستشفيات على مستوى الولايات والمقاطعات والمدن، ومن مراكز الشرطة

Mary Ellsberg and others, "Researching domestic violence against women: methodological and ethical considerations", *Studies in Family Planning* vol. 32, No. 1 (2001), p. 5

والمحاكم ومجموعات الاتحاد النسائي للتحقق من التكاليف على المستوى المحلي. وأجريت مقابلات أيضاً مع مركز الإيواء الوطني والمنظمات غير الحكومية الوطنية ومركز الدراسات والعلوم التطبيقية المعني بشؤون نوع الجنس والأسرة والمرأة والمراهقين.

وعُرفت الأسرة المعيشية على أنها وحدة تتكون من أشخاص يتشاركون في المطبخ نفسه، بغض النظر عن عدد البالغين والأطفال الذين يعيشون في المنزل. وأجريت مقابلة مع امرأة واحدة مؤهلة لكل أسرة معيشية للحصول على معلومات مفصلة عن تعرضها لعنف الزوج/الشريك والتكاليف المرتبطة به في الأشهر الـ 12 السابقة للمسح. وكانت اللاتي تزوجن وقت إجراء المسح أو اللاتي انتهى زواجهن بسبب الوفاة أو الطلاق خلال الـ 15 شهراً الماضية مؤهلات. وجمعت بيانات تغطي الأشهر الـ 15 الماضية لضمان وجود عدد كافٍ من نقاط البيانات لتقدير متوسط التكلفة لكل حادثة.

وسُجّلت المعلومات الديمغرافية. وبالإضافة إلى ذلك، بُني مؤشر للثروة باستخدام وضع الدخل وإمدادات المياه والصرف الصحي وعدد الغرف ومواد بناء السقف والجدران ومواد الطهي وملكية السلع الاستهلاكية المعمّرة، مثل الراديو أو الدراجات النارية، واستُخدم تحليل المكونات الرئيسية (PCA). ولتقدير العمل المدفوع الأجر والعمل المنزلي احتُسبت الإيرادات اليومية. وأخيراً، استُخدم نهج تكلفة الفرصة البديلة لاحتساب التقديرات الكلية. وقُدِّرَ فقْدُ الإنتاجية باستخدام انحدار المربعات الصغرى العادية (OLS). ولمزيد من التفاصيل عن المعادلات والحسابات المستخدمة يمكن الرجوع إلى الدراسة.

اعتمد مسح الأسر المعيشية من الاستبيانات المستخدمة للدراسة الوطنية للعام 2010 حول العنف الأسري والدراسة التي أجراها المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة لعام 2009 حول تكاليف العنف الأسري. وطوّرت استبيانات منفصلة لمقدمي الخدمات، مقتبسة أيضاً من دراسة المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة لعام 2009، لكل قطاع من قطاعات تقديم الخدمات. وجرى العمل الميداني من 17 نيسان/أبريل إلى 21 حزيران/يونيو 2012.

4- التحديات

(أ) البيانات

حدّت صعوبات عديدة من نتائج الدراسة. فلا يمكن، مثلاً، إثبات الأثر على الأطفال من حيث عدد أيام التغيب عن المدرسة بسبب عنف الزوج/الشريك لأن نسبة صغيرة للغاية من النساء أدرجنه على أنه أثر. والتكلفة الأخرى التي لم يمكن احتسابها هي التكلفة السنوية لتقديم خدمات لمعالجة العنف الأسري والحيلولة دون وقوعه، إذ لم يتمكن مقدمو الخدمات من توفير بيانات متينة عن الموازنات لتقدير تكلفة تقديم خدمات محددة.

وقد برزت من مسح مقدمي الخدمات ثلاثة تحديات كبيرة. أولاً، كانت البيانات المقدمة مجزأة للغاية، ما عني أن إصدار تقدير متين سنوياً متعذر. ووُجّهت مشكلة حرجة أخرى هي الافتقار إلى حفظ السجلات بشكل منظم من جانب مختلف مقدمي الخدمات نتيجة افتقارهم إلى الوعي لقضايا العنف الأسري. وكان من دواعي القلق الشديد أن قطاعي الصحة والشرطة لم يسجلا حالات العنف الأسري ولم يتمكنوا من تقديم معلومات منتظمة عن التكاليف التي تنطوي عليها حالات العنف المبلغ عنها. وكان التحدي الأخير هو الغياب الفعلي للمعلومات عن الإحالات بين مقدمي الخدمات أو إلى برامج الدعم المالي أو المهارات المهنية أو المساعدة القانونية أو الاستشارة. وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً للتعريف الواسع جداً للعنف الأسري صَعُبَ تقدير معدل انتشاره وتكاليفه بدقة.

(ب) الوقت

نظراً لأن تلك كانت المرة الأولى التي أجريت فيها دراسة لتقدير التكلفة في فييت نام، كانت العملية طويلة وشملت العديد من المباحثات والقرارات وتدريب الجهات المعنية والعاملين الميدانيين. وعُقدت مشاورات منتظمة مع الجهات المعنية الحكومية على المستويين الوطني والمحلي لضمان تحقيق فهم كامل لأهمية الدراسة وتوفير تعاون ذي شأن على المستوى المحلي. فمثلاً، أُجري مسح الأسر المعيشية في مقر البلدية (المستوى الإداري بين مقاطعة وحي) لضمان الخصوصية والسرية التي يمكن أن تكون إشكالية عند إجراء مقابلات مع النساء في بيوتهن.

5- النتائج الرئيسية

معلومات ديمغرافية	<ul style="list-style-type: none"> أغلبية النساء في العينة كن متزوجات (92.5 في المائة)، 6 في المائة منهن كنّ منفصلات أو مطلقات و1 في المائة أرامل. بينما أكمل حوالي 20 في المائة من النساء التعليم الثانوي، حصل 5 في المائة فقط من المشاركات على تعليم جامعي.
الوضع الاقتصادي	<ul style="list-style-type: none"> كانت أغلبية المشاركات (93.8 في المائة) منخرطات في شكل من أشكال العمل (ولم تجب على السؤال حول العمالة 65 امرأة فقط، ما يشير إلى أنهن ربوات بيوت متفرغات). أبلغ معظم النساء (والرجال) عن دخول تقلّ عن 2,600,000 دونج فيتنامي وكسب تقريباً 38 في المائة ما بين 1,000,000 دونج فيتنامي (الحد الأدنى للراتب الشهري للعاملين في منظمات) و2,600,000 دونج فيتنامي. وأفاد حوالي 60 في المائة من العينة بأن لديهم تأمين صحي.
العنف	<ul style="list-style-type: none"> أبلغ حوالي 48 في المائة من النساء اللاتي يعشن في الريف و38 في المائة من النساء اللاتي يعشن في المدن عن تعرضهن للعنف الجسدي، وعانى أكثر من 20 في المائة ممن يعشن في الريف وحوالي 14 في المائة ممن يعشن في المدن من هذا العنف في الأشهر الـ 12 الماضية. وأبلغت أكثر من امرأة واحدة من بين كل أربع نساء يعشن في الريف والمدن عن تعرضهن للعنف الجنسي. وكان معدل الانتشار الحالي أقل، لكنه ما زال يقارب خمس العينة (17.6 في المائة في المناطق الريفية و15.2 في المائة في المدن). كانت معدلات انتشار العنف النفسي 38 في المائة في الأرياف و27 في المائة في المدن.
الأثر	<ul style="list-style-type: none"> أبلغت النساء اللاتي كن يتعرضن للعنف عن مستوى أعلى بكثير من المشاكل في الأسابيع الأربعة الماضية عبر المقاييس الاعتيادية للصحة العقلية، وكان احتمال أن يصبحن غير قادرات على إتمام عملهن اليومي أو الاستمتاع بالأنشطة اليومية أكبر بمرة ونصف.
التكلفة	<ul style="list-style-type: none"> بلغت تكلفة الحصول على الرعاية الصحية والنقل والأدوية 804,000 دونجات فيتنامية لكل حادثة، أو حوالي 28.2 في المائة من متوسط دخل المرأة الشهري. بلغ متوسط فقدان المرأة لإيراداتها لكل حادثة 382,234 دونجاً فيتنامياً، أو حوالي 13.4 في المائة من متوسط دخلها الشهري. بلغت تكلفة الفرصة البديلة للمشاركات، مع الأخذ بالاعتبار متوسط التكلفة المرجح للوحدة الواحدة من الإنفاق الشخصي وفقدان الإيرادات من العمل المدفوع الأجر، 34 في المائة من متوسط الدخل الشهري للنساء في العينة. قدرت تكلفة الفرصة البديلة المحتملة للاقتصاد، بما في ذلك الإنفاق الشخصي وفقدان الإيرادات وقيمة خسارة الأعمال المنزلية 1.41 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

6- أثر الدراسة

(أ) توفير الخدمة المعززة

في أعقاب الدعوة التي قامت بها الأمم المتحدة بناءً على نتائج الدراسة، وافقت حكومة فييت نام على تطوير الحد الأدنى من مجموعة الخدمات وتقديمها. وخلال السنوات الخمس الماضية، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان الحكومة في تولي "مجموعة الخدمات الأساسية للنساء والفتيات المعرضات للعنف"⁶¹، والتي تشمل الرعاية الصحية والحماية ونظام الإحالة. وفي حين كان التقدم بطيئاً، عملت الشرطة وعمل نظام العدالة الجنائية الأوسع نطاقاً على تحسين الخدمات المقدمة للناجيات من العنف الأسري وأصبحت النساء أكثر ميلاً إلى الإبلاغ عن تجاربهن.

(ب) تنمية المهارات

زاد التدريب الذي قدمه الخبير الدولي من خبرة موظفي الحكومة والباحثين العاملين في مجال العنف الأسري. ويمكن القيام بعملية تقدير للتكاليف في المستقبل بسهولة أكبر.

(ج) رفع مستوى الوعي

بفضل دعوة الأمم المتحدة والنتائج التي أبلغ عنها في وسائل الإعلام، جرت حملات توعية في المجتمع حول حجم المشكلة. وعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبعض الوزارات الحكومية، خاصة وزارة العمل، معاً في هذا الصدد.

(د) بناء القدرات

أدركت الحكومة الآن أهمية وضع تقديرات التكلفة. وتمضي فييت نام قدماً في إدراج الأسئلة المتعلقة بالتكلفة في المسح الوطني الثاني عن حياة المرأة وخبراتها الصحية للحصول على تقديرات تمثيلية على المستوى الوطني للأثر الاقتصادي للعنف على عمل المرأة وإنتاجيتها. ويقوم مكتب الإحصاء العام حالياً بتدريب موظفيه المسؤولين عن المسح الذين يقومون بإجراء مسح إحصائية حول التداعيات الأوسع نطاقاً للعنف الأسري ضد النساء خارج القطاع الصحي.

دال- دراسة الحالة الرابعة: دولة فلسطين

1- معلومات أساسية والسياق

(أ) الاستراتيجية الوطنية والإطار القانوني

فلسطين واحدة من أكثر السياقات تعقيداً في العالم، وكأرض تحت الاحتلال مدة 50 عاماً، لديها عدد من الاحتياجات الإنمائية والإنسانية المترابطة (صندوق الأمم المتحدة للسكان)⁶².

61 الرجاء الاطلاع على <http://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2015/12/essential-services-package-for-women-and-girls-subject-to-violence>.

62 UNFPA, "Evaluation of UNFPA support to the prevention, response to and elimination of gender-based violence, and harmful practices 2012-2017: Palestine case study" (Ramallah, 2017), p. 5.

العنف ضد المرأة مشكلة كبيرة في فلسطين. فقد كشفت دراسة عن معدلات انتشار العنف على المستوى الوطني نُشرت في عام 2012⁶³ أن حوالي 37 في المائة من المتزوجات تعرضن لأحد أنواع العنف على الأقل من جانب أزواجهن، وبلغ المعدل 29.9 في المائة في الضفة الغربية مقابل 51.1 في المائة في قطاع غزة. مع ذلك، أبلغ أقل من 1 في المائة من النساء عن تقدمهن لطلب مساعدة أخصائي اجتماعي أو مركز إيواء أو منظمة مجتمع مدني أو الشرطة. وفي أعقاب مهمتها في دولة فلسطين في العام 2016، لاحظت المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه أشكال العنف المتعددة ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني، بما في ذلك قتل الإناث وزواج الأطفال. ويعود جزء كبير من هذا العنف إلى المعايير الأبوية الراسخة القائمة على نوع الجنس، فضلاً عن دور شرف الأسرة الأساسي في المجتمع الفلسطيني. وتشكل قلة فرص العمل التي ترسخ الفقر وتحد من حريات المرأة عاملاً مهماً آخر. وتعاين النساء العنف بشكل مباشر وغير مباشر نتيجة للاحتلال الإسرائيلي. وتتضاعف بالفعل الحواجز الاجتماعية والثقافية والمؤسسية التي تحول دون مشاركة المرأة في سوق العمل بسبب القيود الإسرائيلية التي تعرقل التنقل وتديم محدودية فرص العمل في الاقتصاد النظامي. وعلى الرغم من أن العنف ضد المرأة لا يزال يمثل قضية حساسة في دولة فلسطين، إلا أن الجهود الأخيرة لمجابهة هذه المشكلة والوقاية منها خففت اعتبار بحث المسألة من المواضيع المحرمة.

لقد انضمت دولة فلسطين مؤخراً نسبياً إلى الصكوك الرئيسية لحقوق الإنسان، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وفي عام 2016، وصفت المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه الإطار القانوني الوطني بأنه قديم ومجزأ. فمثلاً القوانين التي تحكم المساواة بين الجنسين مزيج من قوانين الأحوال الشخصية والقضايا الجنائية الإشكالية والمتناقضة. العنف المرتكب ضد النساء أو الرجال غير قانوني ويعاقب عليه بموجب قانون العقوبات الأردني المحايد فيما يتعلق بالجنسين، لكن القانون لا يحظر العنف الأسري تحديداً. غير أن مشروع قانون حماية الأسرة، الذي يعالج العنف ضد المرأة، يمر في المرحلة النهائية من المراجعة ويتوقع تقديمه إلى الرئيس للتشاور والتصديق عليه في عام 2019. وفي الأثناء، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وزارة شؤون المرأة لوضع استراتيجية لتوجيه التدخلات لمعالجة العنف ضد المرأة وتوفير الحماية للناجيات. وتشكل الخطة الاستراتيجية لمناهضة العنف ضد النساء 2011-2019، التي اعتمدت في عام 2011، إطاراً سياسياً شاملاً متعدد المستويات.

وأطلقت الحكومة الفلسطينية، بالشراكة مع العديد من وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة، برنامجين متضافرين، هما "سواسية 2" و"حياة"، يركزان على القضاء على العنف ضد المرأة. وتدعم هذه المبادرات تطوير تشريعات تحترم حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، فضلاً عن تعزيز السلام والأمن. كذلك، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تطوير نُظم توثيق العنف ضد النساء والفتيات في دولة فلسطين. وقد أنشأت وزارة شؤون المرأة أول مرصد وطني للعنف ضد المرأة في عام 2017. وتصدر هذه المؤسسة الهامة بيانات عن العنف ضد المرأة وترصده، وتدعم في الوقت نفسه مبادرات البرمجة والدعوة والضغط لمجابهة هذه القضية.

(ب) تقديم الخدمة

يسعى برنامج سواسية 2 أيضاً إلى تحسين إمكانية وصول النساء والفتيات إلى العدالة والأمن عن طريق ضمان تقديم خدمات خاضعة للمساءلة لمنع العنف والحماية منه والتصدي له، بما في ذلك احتياجاتهن القانونية الأوسع نطاقاً. فمثلاً، أعطيت الأولوية لفرق متخصصة في مؤسسات العدالة والأمن الرئيسية، مثل وزارة الداخلية والشرطة المدنية الفلسطينية ومكتب المدعي العام والمجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل، بوصفها حيوية الأهمية

Palestinian Central Bureau of Statistics, "Violence survey in the Palestinian territory, 2011" 63

(Ramallah, 2012), pp. 17-18

لزيادة استجابة المؤسسات للشؤون الجنسانية. وأنشئ نظام إحالة وطني، يضم وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الصحة والشرطة، تركيزه الأساسي هو توفير الحماية للمرأة.

ولا تزال هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعمل منذ عام 2011 بشكل مكثف مع وحدات حماية الأسرة التابعة للشرطة المدنية الفلسطينية لتعزيز قدرتها على الاستجابة لقضايا العنف ضد النساء والفتيات. وفي عام 2013، اعتمد رئيس الشرطة أول إستراتيجية وأنظمة داخلية للتعامل مع الناجين من العنف، بما في ذلك الإبلاغ عن الحالات وتقييم المخاطر وإدارة الحالات. وهناك حالياً 10 وحدات تعمل في 10 مناطق في الضفة الغربية. وأدت الإستراتيجية، التي تتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، إلى زيادة عدد الناجين من العنف الذين يصلون إلى الخدمات من وحدات الشرطة المشكّلة. ففي العام 2013، عالجت هذه الوحدات 3662 حالة، بزيادة قدرها أكثر من 52 في المائة عن العام 2011. مع ذلك، وفقاً لوزارة شؤون المرأة، لا يزال من الصعب على النساء اللاتي يتعرضن للعنف الإبلاغ عن تجربتهن للشرطة.

كما قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم الفني لإنشاء مركز حماية وتمكين المرأة والأسرة (محور)، وهو أول مركز متخصص متعدد الأغراض لمناهضة العنف في دولة فلسطين. وقد اعتبرت وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية هذا المركز نموذجاً للخدمات الفلسطينية المناهضة للعنف المتجانسة. وهناك حالياً أربعة مراكز إيواء لمناهضة العنف: مركز "محور" في بيت لحم، وجمعية الدفاع عن الأسرة في نابلس، ومركز الطوارئ للإرشاد القانوني والاجتماعي في أريحا، ومركز حياة في غزة. وتقدم هذه المراكز العديد من الخدمات للناجيات، بما في ذلك المأوى والحماية. مع ذلك، وفقاً لوزارة شؤون المرأة، فإن معظم النساء اللاتي يتعرضن للعنف الأسري يقمن مع العائلة/الأصدقاء، بدلاً من الوصول إلى مراكز الإيواء هذه بسبب وصمة العار والخوف من الانتقام من قبل أزواجهن. وكجزء من البرنامج الفلسطيني للمساواة بين الجنسين الذي يركز على تعزيز قدرة الحكومة والمجتمع المدني على التصدي للعنف القائم على نوع الجنس، يدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضاً خدمات الدعم السريري والنفسي-الاجتماعي للناجيات.

2- الأساس المنطقي للدراسة

(أ) بدء العمل وفريق الدراسة

بعد مشاورات إقليمية نظمها الإسكوا بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة حول أهمية تقدير تكلفة العنف ضد المرأة، أعربت وزارة شؤون المرأة الفلسطينية عن اهتمامها بتجربة النموذج الاقتصادي وإجراء دراسة وطنية حول هذا الموضوع. واستجابت الإسكوا لطلب المساعدة التقنية من وزارة شؤون المرأة لوضع دراسة وطنية عن معدل الانتشار وعن تقدير تكلفة العنف الأسري وشكلت شراكة مع الوزارة لتنظيم هذه العلاقة. وبعد ذلك شكلت لجنة وطنية للإشراف على الدراسة، تضم وزارة شؤون المرأة ووزارة المالية ووزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الثقافة ووزارة العمل ووزارة العدل ومنظمات غير حكومية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والإسكوا.

اتبعت دولة فلسطين الخطوات التي اقترحتها الإسكوا (المفصلة في الشكل 4)، بدءاً من تحليل الوضع، الذي أجري من خلال بعثة ميدانية قام بها خبير استشاري دولي لتحديد مصادر البيانات الإدارية ومعلومات الموازنة لوضع منهجية تقدير تكلفة العنف ضد المرأة في فلسطين. وعقدت الإسكوا بعد ذلك ورش عمل استشارية وطنية في الأردن⁶⁴ مع الأطراف المتخصصة الملائمة لبحث نتائج تحليل السياق ووضع أهداف الدراسة ونطاقها

64 نظراً للصعوبة المرتبطة بإصدار تأشيرات لموظفي الأمم المتحدة والخبراء الاستشاريين في دولة فلسطين، يقام العديد من الأحداث في الأردن.

ومنهجيتها. وقد أدى ذلك إلى صياغة نموذج عملياتي لنطاق الدراسة من حيث أنواع العنف التي سُدّرج في العملية؛ والتكاليف الخاصة للعنف التي يمكن تقديرها ومصادر البيانات الملائمة؛ والمنهجيات والطرق المناسبة للدراسة؛ والشراكات اللازمة لتنفيذ الدراسة.

وبدعم من قسم الإحصاء في الإسكوا، عقدت ورشة عمل للمتابعة في الأردن لبحث تفاصيل الدراسة وإنهائها والاتفاق على أسئلة تقدير تكلفة العنف الأسري التي سيتم دمجها في مسح تجريبه الحكومة الفلسطينية حالياً حول انتشار العنف ضد المرأة (المرفق 9 - أسئلة حول تقدير تكلفة العنف الأسري). وكان دمج قسم عن تقدير التكاليف في المسح الجاري نهجاً فعالاً جداً من حيث التكلفة تفادي إدارة مسح تقدير تكاليف مستقل فحسب.

بالتوازي مع ذلك، عينت هيئة الأمم المتحدة للمرأة خبيراً استشارياً دولياً للقيام بتمرين وضع موازنة مراعية للجنسين لدراسة الموارد المخصصة للتصدي للعنف ضد المرأة. وسيدمج تمرين وضع الموازنة الذي يجري حالياً "منظوراً لشؤون الجنسين واضحاً في السياق العام لعملية وضع الموازنة، من خلال استخدام عمليات خاصة وأدوات تحليلية، بهدف تعزيز السياسات المراعية للجنسين"⁶⁵. وعلى وجه الخصوص، ستجري دراسة تخصيص الموارد على أساس (أ) مراجعة السياسات والقوانين الوطنية الملائمة؛ و(ب) دراسة مخصصات الموازنة للأنشطة التي يقوم بها أعضاء من الحكومة ومن غير الحكومة في لجنة التنسيق الوطنية حول كيفية الوقاية من العنف وتقديم الخدمات أو الملاحقة القضائية لمرتكبي العنف في المجالات المتعلقة بالعنف ضد المرأة. وتتكون العملية الجارية تنفيذها حالياً من: (أ) المراجعة المكتبية للوثائق الحالية، بما في ذلك السياسات والقوانين والموازنات؛ و(ب) مقابلات مع الجهات المعنية الأساسية من منظمات حكومية وغير حكومية لتحسين فهم مصادر التمويل وكفاية الموازنات لتقديم الخدمات اللازمة.

(ب) الدافع لإجراء الدراسة

تهدف الدراسة الجارية حالياً إلى معالجة الفجوة في المعرفة فيما يتعلق بتكاليف عدم اتخاذ الدولة لإجراءات. وتسعى إلى إرشاد وضع سياسات الوقاية. ومن المتوخى إعادة توجيه الأموال الموقرة إلى التنمية المجتمعية.

3- المنهجية

(أ) أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحديد مدى انتشار العنف الأسري الذي يرتكبه الرجال ضد زوجاتهم (العنف الزوجي) وتقدير تكاليفه المباشرة وغير المباشرة على النساء والأسر المعيشية والمجتمع المحلي والمجتمع الأوسع نطاقاً والدولة.

(ب) الجمهور المستهدف

هذه الدراسة مخصصة لمجموعة متنوعة من الأفراد/المجموعات المتأثرة بالعنف الأسري ولمن يؤدون دوراً في الوقاية من العنف الأسري و/أو الاستجابة له:

- المجتمع – لرفع مستوى الوعي بحجم المشكلة وتوفير الخدمات؛
- الحكومة/صانعو القرارات المتعلقة بالموازنة – للتصدي للعنف الأسري وحماية النساء والأطفال على نحو أفضل من خلال تخصيص التمويل؛
- الحكومة/المجتمع المدني/الباحثون – رفع مستوى الوعي وبناء القدرات.

إنشاء قاعدة أدلة عن تكاليف العنف الأسري ضروري لإرشاد السياسات، وكذلك لتطوير الخدمات التي تتصدى للعنف ضد المرأة. وتخطط الشراكة البحثية لعقد ورش عمل للوزارات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الملائمة العاملة في مجال العنف ضد المرأة لعرض النتائج وبحثها. وسيُستكمل ذلك بورشة عمل للجنة الوطنية لتخطيط وضع سياسات وإجراءات للتصدي للعنف ضد المرأة.

(ج) نطاق الدراسة

رغم أن العنف الذي تتعرض له المرأة نتيجة الاحتلال الإسرائيلي كبير، إلا أنه أتفق على أن يركز البحث على العنف الزوجي الذي يرتكبه الرجال ضد زوجاتهم، لأنه الأكثر انتشاراً من بين أنواع العنف ضد المرأة في دولة فلسطين. كما استكشفت المباحثات العلاقة بين العنف الذي يتعرض له الرجال الفلسطينيون بسبب الاحتلال وارتكابهم للعنف الزوجي. وتقرر التركيز على العنف الزوجي مع الإقرار بأن العنف الذي يرتكبه الاحتلال الإسرائيلي ضد الرجال عامل مساهم في زيادة العنف ضد زوجاتهم. وستستكشف الدراسة أيضاً وعي المرأة للخدمات المتاحة وسلوكها لطلب المساعدة.

وقد أخذت عدة عوامل بالاعتبار لدى تحديد نطاق البحث وحجم العينة، مثل وضوح المفاهيم وتوفير المؤشرات والموازنة اللازمة لتنفيذ المشروع. وستكون العينة المستهدفة تمثيلية، تضم 12400 أسرة في أنحاء الدولة. وحدد فريق البحث التكاليف التي سيجري تضمينها والمؤشرات التي ستُتخذ بناءً على الدراسة المصرية والمباحثات مع الوزارات والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال العنف ضد المرأة. وستركز الدراسة على تقدير (إلى أقصى حد ممكن) التكاليف المباشرة وغير المباشرة الملموسة وغير الملموسة.

- التكاليف المباشرة التي تتحملها النساء، مثل النفقات المرتبطة بالسعي للحصول على خدمات للإصابات (الجسدية والنفسية) والرعاية الصحية العامة والمأوى والدعوى القانونية والقضائية (الشرطة) والنقل فضلاً عن فقدان الأصول وتكاليف الاستهلاك المتعلقة باستبدال الممتلكات؛
- التكاليف غير المباشرة مثل خسارة الدخل بسبب غياب المرأة والمعتدي عن العمل (حيث ينطبق ذلك)، وفقدان العمل المنزلي/الرعاية، والغياب عن الجامعة، وغياب الأطفال عن المدرسة؛
- التكاليف والعواقب غير المباشرة وغير الملموسة التي تواجهها النساء والأطفال بسبب الحادثة؛
- التكاليف التي تتكبدها المرأة و/أو مساهمات الأسرة/الأصدقاء؛
- التقدير الكلي للنفقات الخارجية، والأرباح المفقودة وقيمة فقدان العمل المنزلي/عمل الرعاية؛
- التكاليف المحتسبة للمستوى الوطني بناءً على بيانات العينة؛
- تكلفة توفير خدمات من مثل الرعاية الصحية والدعوى القانونية والقضائية (الشرطة) والمأوى.

(د) الطريقة واحتساب التكلفة

ستستخدم هذه الدراسة نهج الطرق المختلطة. وسيجري مسح الأسرة المعيشية وجهاً لوجه مع امرأة واحدة لكل أسرة معيشية في العينة المستهدفة. ويقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في الوقت الحالي بصياغة الاستبيان. واستناداً إلى المسح الوطني للأسرة المعيشية لعام 2015 ونصيحة مصر، سيجمع الاستبيان بيانات عن التركيبة السكانية وعن سمات عمل المجيبين بما في ذلك الإيرادات/الدخل وانتشار العنف الأسري والآثار الصحية والاقتصادية للعنف لتقدير التكاليف المباشرة وغير المباشرة المحددة أعلاه. وقد نظم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ورشة عمل مع اللجنة الوطنية لوزارة شؤون المرأة لمناقشة الاستبيان ووضع صيغته النهائية، وكان الاستبيان قد جُرب خلال صيف عام 2018 وروجع وفقاً لنتائج التجربة. ويتوقع أن يجري العمل الميداني في كانون الثاني/يناير 2019 للقيام بالمسح الذي ستجريته حوالي 50 باحثة وطفهنّ ودربهنّ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وكما كان الحال في مصر، سيجري تحليل بيانات المسح بشكل أساسي باستخدام المنهجية المحاسبية. ووفقاً لوزارة شؤون المرأة، سيحلل الجهاز المركزي للإحصاء والخبير الاستشاري الدولي البيانات من المسح. وسيجري الخبير الاستشاري أيضاً تحليلاً للموازنة الحكومية لوزارات المالية والصحة وشؤون المرأة والتنمية الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، سيجري تحليل لمقدمي الخدمة (الرعاية الصحية، مراكز الإيواء، الشرطة، إلخ) وسجلات رصد العنف ضد المرأة.

4- التحديات

- **الافتقار إلى الخبرة الوطنية في تحديد تكاليف العنف الأسري وصعوبة اختيار المجموعات المستهدفة المحددة؛**
- **أدى الافتقار إلى الوعي للمشكلة أيضاً إلى فهم محدود بين بعض المؤسسات الوطنية لأهمية الدراسة:** فقد كان انطباع لدى بعض المؤسسات والخبراء الوطنيين بأن دراسة تكلفة العنف ضد المرأة ستقلل من جانب حقوق الإنسان في المشكلة، فكانت هناك مقاومة للمفهوم؛
- **الافتقار إلى نهج شامل للتصدي للعنف ضد المرأة:** كانت الجهود الوطنية الرامية إلى التصدي للعنف ضد المرأة مجزأة. فعلى الرغم من وجود استراتيجية وطنية حول هذه القضية، إلا أن دولة فلسطين تفتقر إلى التشريعات الوطنية المتعلقة بالعنف ضد المرأة. وسيشكل الافتقار إلى نهج شامل تحدياً لتطوير سياسات وإجراءات وقائية حيث تُعزّز عندما تكون مدعومة بإطار قانوني؛
- **نطاق الدراسة وتركيزها:** نظراً للطبيعة الفريدة لبلد تحت الاحتلال، أرادت بعض الجهات المعنية توسيع نطاق الدراسة ليشمل تكلفة العنف ضد النساء نتيجة الاحتلال إلى جانب العنف الزوجي. لكن النموذج الاقتصادي المستخدم في دولة فلسطين يركز على تكلفة العنف الأسري ولا يمكنه استيعاب هذا النطاق الواسع. مع ذلك، كتدبير للتخفيف، سيتضمن الاستبيان الخاص بتكاليف العنف ضد المرأة أسئلة تتناول عنف الزوج في سياق الاحتلال الإسرائيلي، مع فهمٍ لكيفية تقديم ذلك - كعاملٍ خطرٍ ينطوي على معايير الرجولة والنزاع. وكان أحد تدابير التخفيف الأخرى تضمين أسئلة حول تجارب تعرض الرجال للعنف بسبب الاحتلال الإسرائيلي؛
- **الموارد المالية المحدودة لإجراء دراسة تقدير التكلفة:** قررت وزارة شؤون المرأة الفلسطينية وجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني إدراج قسم عن تكلفة العنف ضد المرأة في مسح جارٍ حول

مدى انتشار العنف كانت قد وُضعت له موازنة. وهذه طريقة فعالة من حيث التكلفة لخفض التكلفة المرتبطة بالمسوح الوطنية.

الدروس المستفادة من دراسات الحالة

تقدّم المشاركون في دراسات تقدير التكلفة المعروضة بالتوصيات التالية:

1- تكريس الوقت الكافي للمرحلة التحضيرية

- ينبغي أخذ السياق السياسي بالاعتبار، لا سيما فيما يتعلق بالإرادة لمعالجة العنف الأسري. ومن المهم إظهار مدى تأثير العنف الأسري على استخدام الوقت فيما يتعلق بالأطباء والمستشفيات والشرطة وتبيان أن آثاره أوسع نطاقاً من وحدة الأسرة فقط. وينتج ذلك أيضاً من خلال التدريب عدداً من الحلفاء المحتملين- على سبيل المثال، بين موظفي المستشفيات والشرطة، وما إلى ذلك. وفي المنطقة العربية، يمكن أن يشكل تأمين دعم من مجتمع الأعمال تحدياً بسبب انخفاض مشاركة النساء في القوى العاملة. وأيضاً، في بعض الحالات، تُعتبر الشرطة العنف الأسري قضية خاصة لا تدرج في مجال اهتمامها أو أنها تكلفها الوقت؛
- ينبغي إشراك الحكومة من البداية لضمان دعمها لعملية تقدير التكلفة، وضمان تملك النتائج والالتزام بتنفيذ التوصيات الناتجة. كما يجدر توفير معلومات قوية للجهات المعنية وتبسيط الضوء على أهمية دقة بيانات الانتشار والتكلفة. وبالإضافة إلى ذلك، تجدر إقامة شراكات مع جميع الأطراف الملائمة - مثل المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية (لا سيما الأكاديميات المدافعات عن المساواة بين الجنسين) والحكومة؛
- ينبغي تحديد الموارد والوقت اللازم للعملية. وبالإضافة إلى ذلك، يجدر تشكيل فريق متعدد التخصصات والمهارات، بما في ذلك محاورون جيدون لضمان راحة النساء في الإجابة على جميع الأسئلة وحيث يمكن للمشاركات طلب المساعدة وفهم حقهن في العيش دون عنف. من المهم أن يكون المعهد الوطني للإحصاء في البلاد شريكاً رئيسياً يقوم بإجراء المسح للحصول على بيانات موثوقة تعترف بها الحكومة والمجتمع، وبمشاركة قوية من الجهاز الوطني للمرأة؛
- ينبغي ضمان الدعم في المجتمع الأوسع نطاقاً عن طريق رفع مستوى الوعي لأهمية هذه القضية.

2- النظر بعناية في نطاق الدراسة

- ينبغي التدقيق في التعريفات المستخدمة فيما يتعلق بما يضمن وما لا يضمن؛ ويشكل تقدير تكلفة السيطرة القسرية تحدياً حقيقياً لجهود دراسة التكلفة. ورغم أن التقاط بيانات عن العنف المرتكب في الأماكن العامة كان من الأولويات الوطنية في مصر، إلا أن من الأفضل إجراء مسح منفصلة - فالعنف الأسري والعنف في الأماكن العامة يختلفان في طبيعتهما وفي تداعياتهما وقد يؤثر التفكير في الأول على التفكير في الثاني.
- لمعالجة محدودية الموازنة، يجدر تضيق نطاق الدراسة واستكشاف التكاليف المحددة بمزيد من التفصيل من خلال امتلاك المزيد من المؤشرات - أولاً، يمكن استخدام عينة أصغر لإعداد دراسات حالة للبيانات النوعية والكمية حول مجالات تكلفة محددة ويمكن بعد ذلك توسيع نطاقها لتصبح مسحاً أكبر؛

- ينبغي الأخذ بالاعتبار إيجابيات وسلبيات التركيز على الفئات العمرية المختلفة واتخاذ قرار مستنير حول الفئة العمرية المختارة. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي تضمين النساء الأكبر سناً إلى عدم توازن البيانات لأن العنف عادةً يأخذ أشكالاً مختلفة أثناء الزواج المبكر ولاحقاً في الحياة. وعلى نحو مشابه، قد تؤدي عينة احتساب العنف في الأماكن العامة إلى انحراف النتائج عندما يكون عدد العاملات صغيراً للغاية، كما كان الحال في مصر. ومن ناحية أخرى، فإن النساء الأكبر سناً (حتى 70 عاماً) والنساء ذوات الإعاقة يلقيان الضوء على مجموعة واسعة من قضايا العنف. ويوصى أيضاً، حيثما أمكن، باستخدام النسب المئوية فيما يتعلق بالعمر والمشاركة في القوى العاملة، بدلاً من اختيار عينة عشوائية، لأن النساء الأكبر سناً لا يعملن عادةً، ما يؤثر على تقدير انتشار العنف في أماكن العمل والأماكن العامة؛
- بينما قد يكون من الأصعب قليلاً على النساء اللاتي يستكملن الاستبيان أن يتذكرن جميع الحوادث، يُستحسن تقدير تكلفة العنف الأسري لكل حادثة ولكل امرأة للتوصل إلى نتائج متينة. والحصول، حيثما أمكن، على بيانات من الناجين ومن الخدمات لتمكين تقييم التكاليف على نطاق أوسع؛
- من المهم (أ) تحديد الخدمات المتاحة المتعلقة بالعنف ضد المرأة قبل تحديد تكلفة تقديم الخدمة والتأكد من أن هذه الخدمات تقوم بتسجيل البيانات المناسبة؛ (ب) تحديد العوائق التي تحول دون طلب المساعدة (بمعنى آخر، البحث عن أسباب بقاء المرأة في علاقات مسيئة لها)؛ و(ج) التركيز على قصص النساء.

3- توظيف مناهج مبتكرة وتشاركية

- في غياب أرقام حكومية رسمية، يجدر استخدام الاستطلاع المحلي والمسوح المحلية (نهج نوعي). هكذا بدأت المملكة المتحدة في إصدار تقديرات التكلفة عندما كانت هناك فجوة في الإحصاءات الوطنية. فمثلاً، استخدمت دراسة أجرتها إليزابيث ستانكو Elizabeth Stanko في بلدة هاكني الصغيرة في لندن في دعم قضية ضرورة الاستثمار في الخدمات على مستوى لندن الكبرى؛
- ينبغي إشراك الناجين في العملية، حيثما أمكن، خاصة فيما يتعلق بالتكاليف غير الملموسة التي يصعب تقديرها وتسهيل الضوء على التكاليف غير القابلة للقياس. ويجدر، أيضاً، استكمال تقديرات التكلفة بسرد حول تأثير العنف الأسري على المجتمع؛
- ينبغي تضمين دراسات حالة لمنطقة أو خدمة معينة - كطريقة لتضييق نطاق التركيز وإضفاء طابع إنساني على المشكلة - حيث يمكن للناس أن يتفهموا ما يحدث لفرد معين بشكل أفضل مما يحدث لمجموعة من الأشخاص، وفقاً لهيلاري فيشر Hilary Fisher (على سبيل المثال، الطبيب العام الذي يعاين عدداً معيناً من النساء كل شهر بسبب العنف الأسري، ما يقلل من الوقت الذي يقضيه في معالجة مسائل أخرى).

4- تصميم الاستبيان بعناية

- ينبغي التأكد من أن المنهجية مناسبة ثقافياً والنظر بعناية في المنهجيات وفي التكاليف التي سُدرج. ويجدر أن تكون التغطية شاملة لـ: (1) أنواع العنف المتعددة، مثل العنف المالي (مثلاً، عندما يستولي الزوج على راتب المرأة) والجسدي والنفسي؛ و(2) بيانات ديمغرافية متينة (مثل عمالة الرجال والعمر وعدد الأطفال)؛ (3) أسئلة للمساعدة على فهم لماذا تطلب النساء الدعم من أفراد الأسرة والمنظمات غير الحكومية والشرطة، إلخ؛

- ينبغي النظر إلى ما هو أبعد من مجرد الشهر السابق عند تقدير تكلفة النقل البديل للنساء اللاتي يتعرضن للتحرش – ستزداد التكلفة بشكل كبير ومن دون هذا الإطار الزمني الموسع ستستبعد النساء اللاتي لم يتعرضن لأي حادثة عنف مؤخراً. وربما يكن اخترن استخدام وسائل نقل بديلة بسبب تعرضهن للمضايقة أو بسبب سماعهن عن مضايقات واجهتها أخريات؛
- نظراً لصعوبة احتساب بيانات الإنتاجية، يمكن احتسابها ببداية الوقت والأجور المفقودة: بعد الحادثة، كم ساعة من فقدان التركيز وما مقدار التغير في الإيرادات المنتظمة مقابل الإيرادات بعد الحادثة للعاملات لحسابهن الخاص؛
- ينبغي القيام بالمسح في الصباح والمساء لضمان مشاركة العاملات.

5- إنتاج ونشر تقديرات متينة

- في حين تُقدر التكاليف جميعاً بأقل من قيمتها، إلا أن التقديرات مع ذلك ضخمة، لا سيما من حيث الآثار الصحية؛ ولا زلنا لا نلمس بعد حجم التكاليف الحقيقية. مع ذلك، إذا لم يكن بالإمكان إنتاج رقم تكلفة دقيق، من الأفضل ألا يُنشر، فحتى عندما تُقدّم التكلفة بأقل من قيمتها، لا تورد هذه الحقيقة في كثير من الأحيان؛
- ينبغي تقسيم التكاليف من حيث كيفية تطبيقها في القطاعات المختلفة. فعلى سبيل المثال، أبلغت النساء في المملكة المتحدة عن تقديرهن لخدمات المنظمات غير الحكومية المتخصصة أكثر من غيرها، لكن هذه الخدمات تلقت أقل قدر من التمويل.

6- وضع خطة دعوة واستخدام النتائج منذ البداية

- ينبغي عرض النتائج الرئيسية للدراسة بطريقة مرئية لضمان فهم الرأي العام للرسالة. ويجدر إدراج عنصر في خطة الدعوة يستهدف القادة الحكوميين وصناع القرار الأساسيين لمعالجة الثغرات المحددة في الدراسة واعتماد التوصيات؛
- ينبغي إشراك وسائل الإعلام لتحقيق أقصى قدر من نشر النتائج ورفع مستوى الوعي بين الناس وواضعي السياسات لحجم المشكلة. ويجدر إعداد مؤتمر صحفي وتطوير مواد إعلامية لضمان حصول وسائل الإعلام على معلومات شاملة ودقيقة وتجنب التفسيرات غير الصحيحة أو سوء فهم النتائج؛
- ينبغي أن تشارك الوكالة الحكومية المختصة الأساسية في رئاسة جميع مناسبات الدعوة بغية: (1) تعزيز الملكية؛ و(2) إنشاء صوت أقوى وتأثير أقوى؛ و(3) الدفع باتجاه الالتزام بمتابعة الإجراءات. ومع ذلك، يجب أن يقوم الشريك الوطني الحكومي الأساسي في المشروع بدور وكالة التنسيق لمتابعة اتخاذ مزيد من الإجراءات مع الحكومة.

المرفق الأول

الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات لدراسات الحالة

- نجلاء العدلي، المجلس القومي للمرأة، مصر.
- وفاء ماجد أحمد، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر.
- مي جاد الله، جامعة القاهرة، مصر.
- جرمين حداد، مكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان في القاهرة، مصر.
- أمين عاصي، وزارة شؤون المرأة، دولة فلسطين.
- سيلفيا ويلبي Sylvia Walby، أستاذة علم الاجتماع، جامعة لانكستر، المملكة المتحدة.
- فيليبيا أوليف Phillipa Olive، جامعة لانكستر، المملكة المتحدة.
- جانيت فيتش Janet Veitch، مستشارة مساعدة لشؤون الجنسين في المجلس الثقافي البريطاني، المملكة المتحدة.
- هيلاري فيشر Hilary Fisher، المديرية السابق لـ "Women's Aid"، المملكة المتحدة.
- نغوين هو مينه Nguyen Huu Minh، معهد الدراسات الأسرية والمساواة بين الجنسين، فييت نام.
- هين فان Hien Phan، أخصائي برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان، معني بالمساواة بين الجنسين والسياسات والدعوة، ميانمار.

المرفق الثاني

التعريفات المسلّم بها دولياً

يتضمن "نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي" 66 "أداة تصنيف العنف القائم على النوع الاجتماعي" التي توحد تعريفات حوادث العنف القائم على نوع الجنس باستخدام ستة أنواع أساسية من هذا العنف، كما يتضمن عملية تصنيف لتحديد نوع الحادثة بأكبر قدر من التحديد⁶⁷.

وهناك حاجة أيضاً إلى تحديد مجموعة من التعريفات التشغيلية المتعلقة بنوع العنف المختار، كما ينبغي تحديد المنهجية/الطرق المختارة. وتشمل هذه التعريفات، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي⁶⁸:

الانتشار: عدد المتزوجات/من لديهن شريك حالياً وتبلغ أعمارهن 18 عاماً وما فوق اللاتي تعرضن لسوء معاملة من الزوج أو الشريك في مرحلة معينة من حياتهن (معدل الانتشار مدى الحياة) أو خلال الأشهر الاثني عشر السابقة للدراسة⁶⁹.

وتيرة الوقوع: هي عدد وقائع عنف الزوج/الشريك المنفصلة التي تعرضت لها متزوجات/من لديهن شريك حالياً تبلغ أعمارهن 18 عاماً وما فوق خلال الأشهر الاثني عشر السابقة للمسح. وفي أحيان كثيرة، تتجاوز وتيرة وقوع حوادث عنف الزوج/الشريك نسبة الانتشار لأنها كثيراً ما تتكرر للفرد الواحد. بمعنى آخر، قد تجابه إحدى الناجيات (تحتسب مرة واحدة في إطار تعريف الانتشار) عدة اعتداءات خلال الأشهر الاثني عشر، فيساهم كل منها في وتيرة الوقوع.

معدل الإيذاء: هو عدد حالات الإيذاء الناتجة عن عنف الزوج/الشريك والتي تعرضت لها المتزوجات/من لديهن شريك حالياً ممن تبلغ أعمارهن 18 عاماً وما فوق.

معدل الاستفادة من الخدمات: نسبة من يستخدمن خدمة محددة بعد حادثة عنف.

العمل خارج إطار السوق: العمل غير مدفوع الأجر الذي يقوم به أفراد الأسرة المعيشية لإنتاج سلع وخدمات لاستهلاك الأسرة المعيشية. تعين قيمة نقدية للوقت الذي يقضيه أفراد الأسرة في أداء العمل المنزلي الذي يُقاس من خلال مسح استخدام الوقت. وتشكل هذه القيمة الأساس لقياس القيمة النقدية للعمل الذي يقوم به أفراد الأسرة المعيشية. وقد كشفت دراسات دولية أن استخدام معايير أجور مختلفة يؤدي إلى اختلافات كبيرة في إجمالي القيم (تصل إلى 100 في المائة). غير أنه تجدر الإشارة إلى أن احتساب القيم النقدية لوقت العمل على أساس مسح استخدام الوقت هو الإمكانية الوحيدة لقياس كل من الحجم النقدي والزمني للعمل غير المأجور⁷⁰.

فقدان الإنتاجية: يقلل انخفاض إجمالي إمدادات اليد العاملة من أفراد الأسرة المعيشية بسبب أثر حادثة العنف الإنتاجية الإجمالية للأسرة المعيشية. وتعكس الإنتاجية التغيرات في عادات عمل الفرد من الأسرة المعيشية التي تشمل فقدان التركيز والعمل بشكل أبطأ من المعتاد والشعور بالتعب والتعرض لحوادث، وما إلى ذلك. وينعكس انخفاض الإنتاجية بسبب العنف أيضاً في انخفاض الإيرادات نتيجة التغيرات في نمط العمل.

66 الاطلاع على <http://www.gbvim.com/gbvims-tools/classification-tool>.

67 الاطلاع على http://gbvim.com/wp/wp-content/uploads/ClassificationTool_Feb20112.pdf.

68 Nata Duvvury, Caren Grown and Jennifer Redner, "Costs of intimate partner violence at the household and community levels: An operational framework for developing countries" (Washington, International Center for Research on Women, 2004).

69 National Center for Injury Prevention and Control, "Costs of Intimate Partner Violence Against Women in the United States. (Atlanta, Center for Disease Control and Prevention, 2003).

70 ECE/CES/GE.30/2006/SP/24 70

تقدير قيمة العمل غير المدفوع الأجر - منهجيات مشتركة

طريقة تكلفة الاستبدال - النهج "العام للاختصاصي": تقيّم هذه الطريقة العمل غير المدفوع الأجر بناءً على أجور مدبرات المنازل. وإحدى مشاكل هذه الطريقة أن مدبرات المنازل لا يؤدين جميع الأعمال غير المدفوعة الأجر وأنها قد لا تكون مناسبة لتقدير قيمة العمل التطوعي.

طريقة تكلفة الاستبدال - النهج "الاختصاصي": تقيّم هذه الطريقة العمل غير المدفوع الأجر على أساس الأجور المدفوعة لمن يزاولن أنشطة مشابهة لتلك التي تزاوّل في الأسر المعيشية. وقد أشير إلى أن هذه الطريقة تتأثر بالتفاوت في الإنتاجية بين من يؤدين عملاً غير مدفوع الأجر وبين من لديهن وظيفة، وذلك بسبب الاختلافات في وفور الحجم ونسبة المعدّات الرأسمالية.

نهج تكلفة الفرصة البديلة: يفترض هذا النهج، الذي يستند إلى نظرية المستهلك، أن المستهلك العقلاني يقسم وقته/وقتها بين الترفيه والعمل المنزلي والعمل المأجور بطريقة تحقق أقصى قدر من النفعية. وهذا صحيح عندما تكون قيمة وقت العمل المنزلي مساوية لمعدل أجر الشخص المعني في السوق، بمعنى أنها تكلفة الفرصة البديلة للوقت. وهكذا، يمكن استخدام متوسط الأجور حسب نوع الجنس لتحديد قيمة تكلفة الفرصة البديلة.

وطريقة تكلفة الفرصة البديلة هي الطريقة المفضّلة، ويمكن تعديلها باستخدام الحد الأدنى المحدد للأجور، إذا كان من الصعب جمع أجور فرادى النساء.

المرفق الثالث

الأسئلة التي يطرحها من يجرون المقابلات مع مقدمي المعلومات الأساسيين

قد تشمل ما يلي:

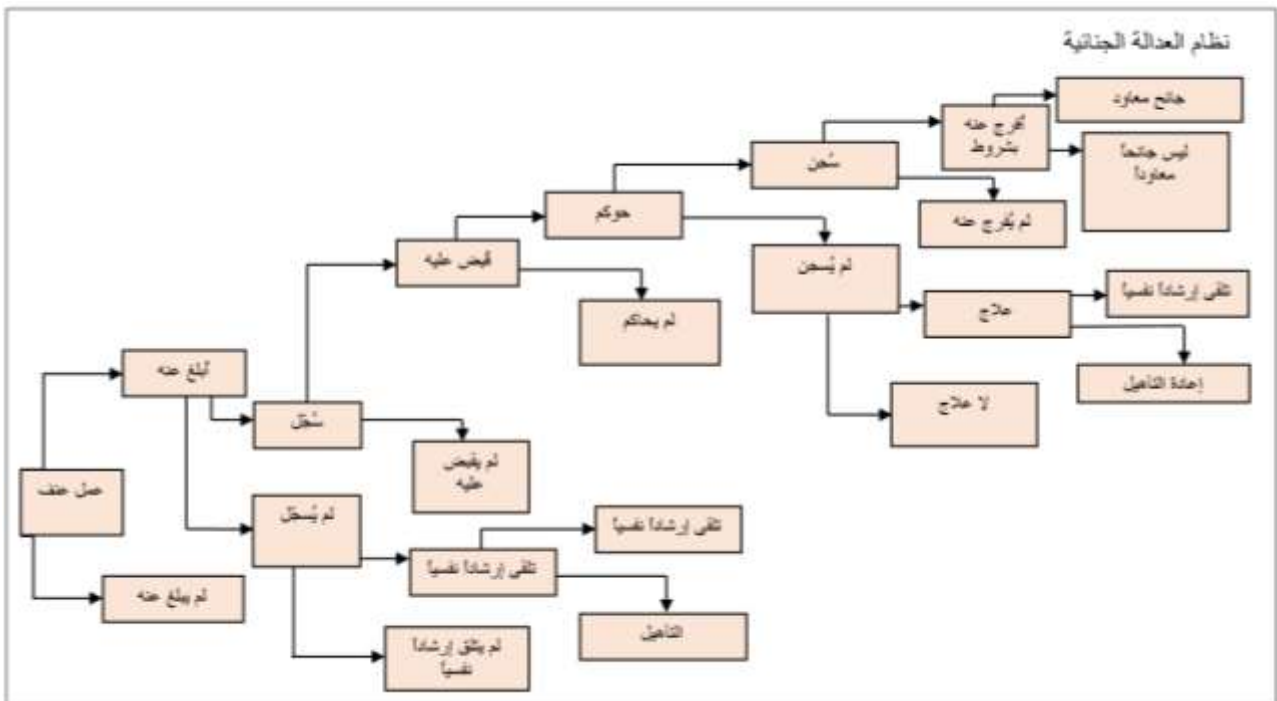
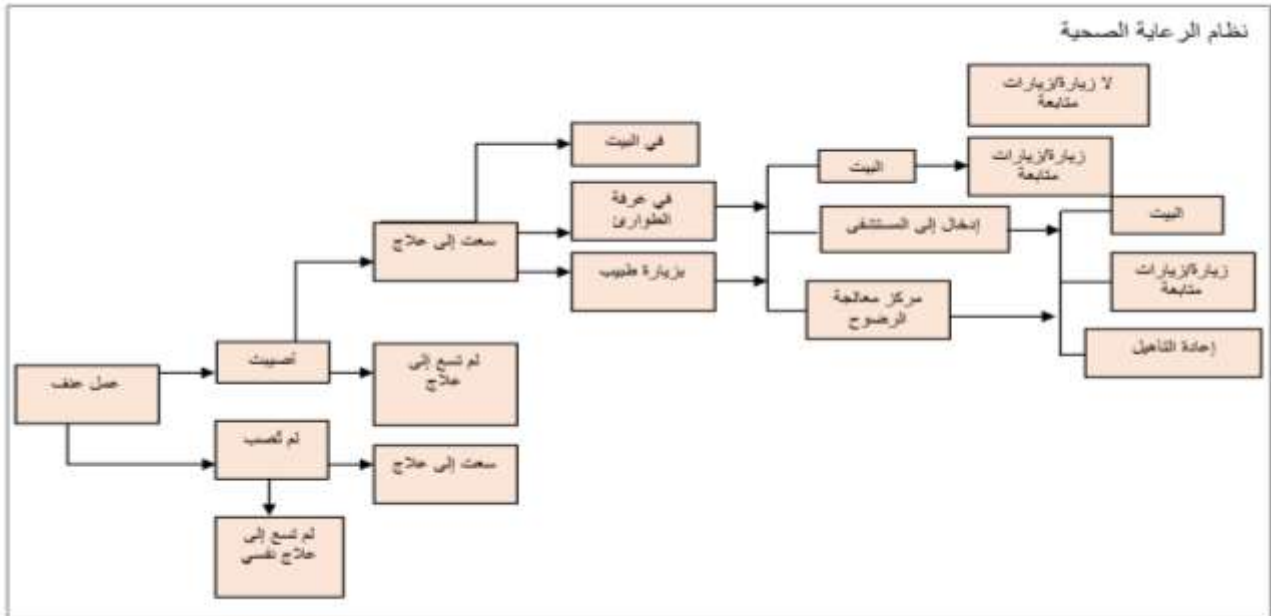
- 1- هل يمكنك إخباري عن طبيعة التشريعات القائمة حالياً حول العنف الأسري؟
- 2- هل يمكنك إخباري عن الإطار السياسي للعنف الأسري؟ هل تعتقد أنه متين؟ هل تعتقد أنه فعال؟
- 3- ما الخدمات المتاحة للناجين من العنف الأسري الذين يطلبون المساعدة؟ هل هي متوفرة في جميع المحافظات/المناطق؟
- 4- ما أنواع خدمات الوقاية من العنف الأسري الموجودة؟
- 5- ما البيانات والمعلومات الأخرى المتوفرة عن العنف الأسري من وزارتك؟ ما نوع البيانات؟
- 6- ما بيانات الموازنة (إن وجدت) المتوفرة عن العنف الأسري من وزارتك؟

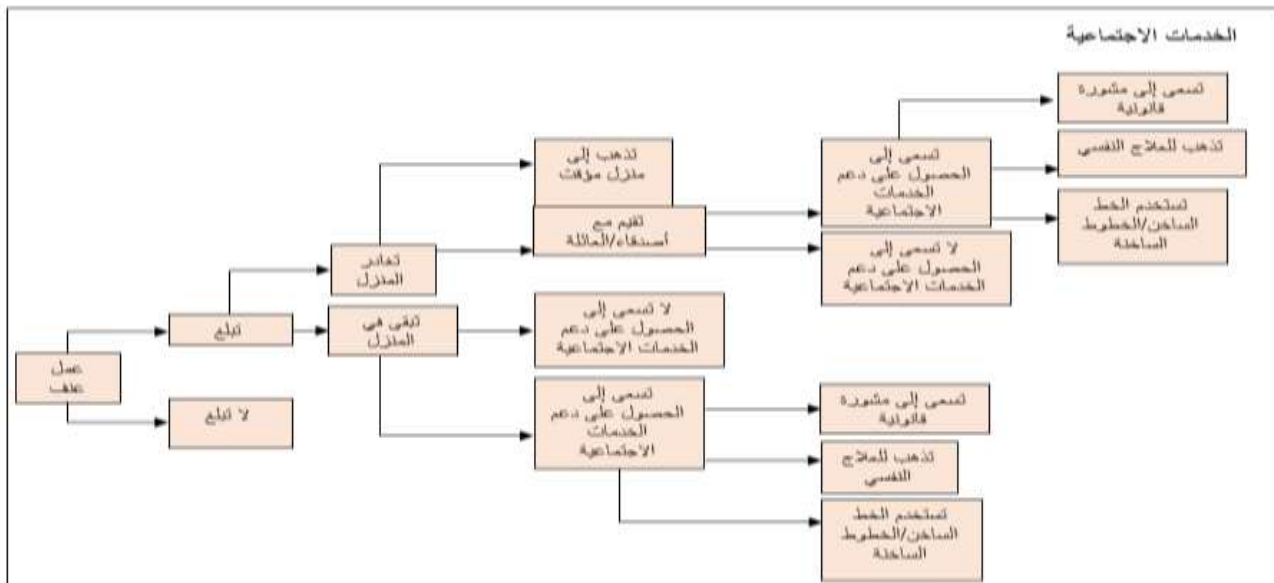
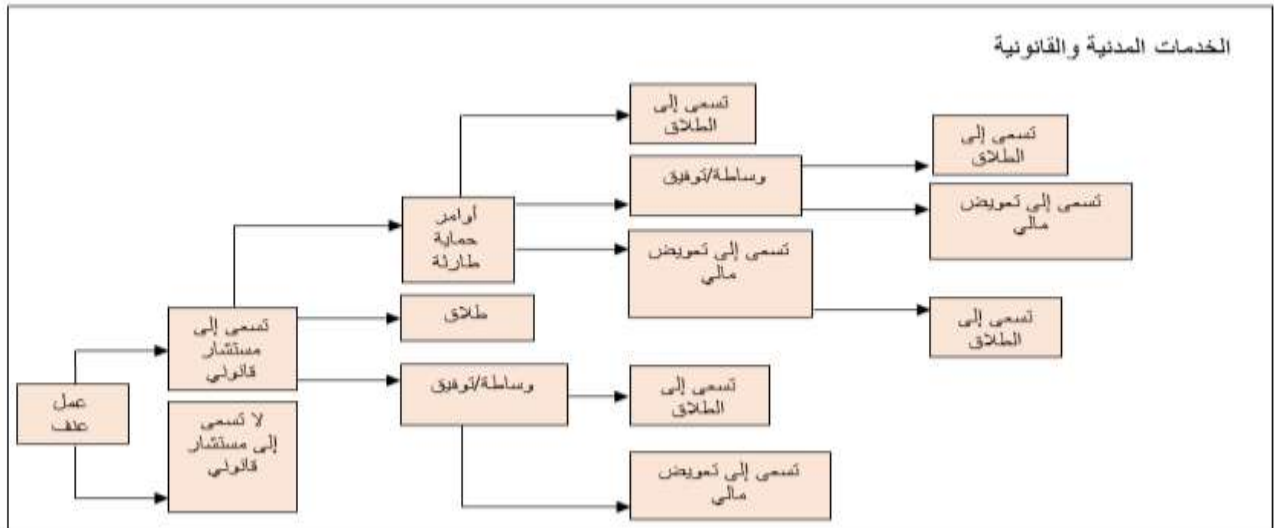
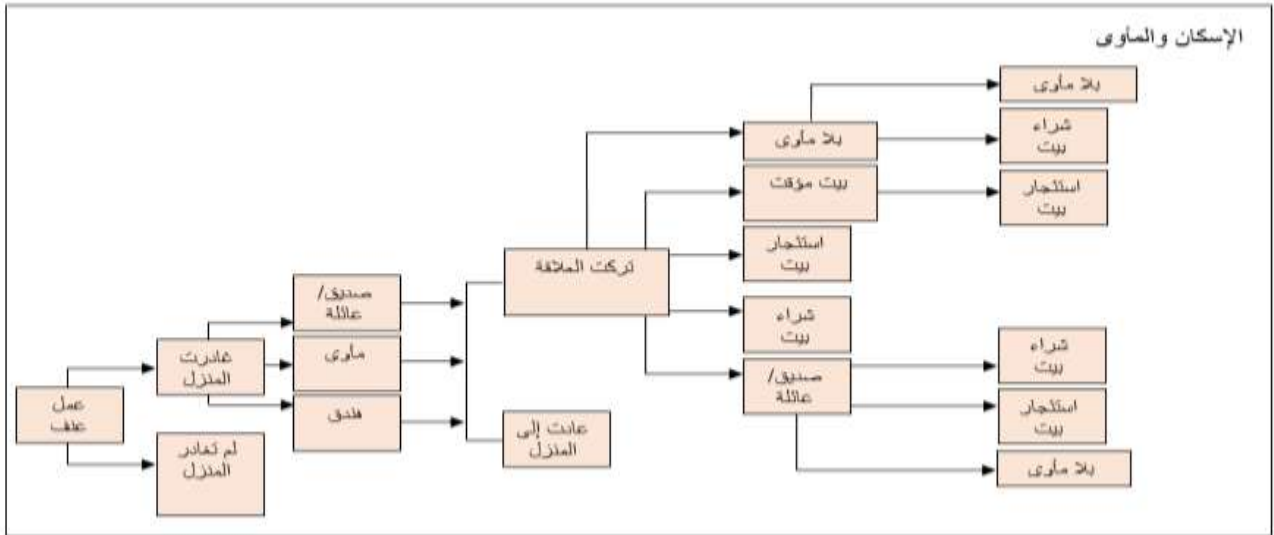
ويمكن تكيف طريقة الرسم البياني هذه لتناسب مع ثقافات مختلفة من خلال تغيير المؤسسات الدينية والخدمات الأخرى حسب الاقتضاء. فمثلاً، يمكن أيضاً تحديد الأسرة كعائلة الولادة والعائلة الزوجية والعائلة الممتدة والأقارب والعشيرة، اعتماداً على أهمية العلاقات في سياق محدد.

المرفق الخامس

طلب النساء للمساعدة بعد تعرّضهنّ للعنف الأسري

تحصل النساء اللاتي يتعرضن للعنف على مساعدة من مؤسسات مختلفة فيتكبدن للحصول على هذه الخدمات تكاليف ينبغي إدراجها في دراسة التكاليف. وفهم المسارات المختلفة لطلب المساعدة، توضح المخططات أدناه الخدمات المحتملة التي يمكن أن تحصل عليها النساء في نظام الرعاية الصحية، ونظام العدالة الجنائية، والنظام القانوني المدني، وخدمات الإسكان والمأوى، والخدمات الاجتماعية. وليست هذه المخططات سوى مخططات إرشادية يتعين تكييفها مع الهياكل القانونية والمؤسسية المحددة في بلدان الدراسة المعنية.





المرفق السادس

تقدير الإنتاجية المفقودة

طريقة الناتج

يأخذ هذا النهج في الحسبان النواتج جميعها على أساس قيمة جميع السلع والخدمات التي تنتجها الأسرة (الكمية \times السعر) بأسعار معادلة لأسعار السوق⁷¹. وهذا النهج قابل للتطبيق في الاقتصادات التي يدفع فيها للإنتاج المنزلي والأسري على أساس وحدات الناتج. ويتطلب تقدير قيمة العمل غير المدفوع الأجر في هذا النهج بيانات عن ناتج العمل غير المدفوع الأجر، من مثل عدد الوجبات المعدة، وقطع الملابس التي تُغسل وتكوى، ومساحة المنزل التي تُنظف، وعدد الأطفال الذين يدرسون، وعدد كبار السن الذين يتلقون الرعاية، وما إلى ذلك.

يحتاج هذا النهج أيضاً بيانات عن معدل الأجور لكل وحدة إنتاج، مثل أجر اليد العاملة لكل وجبة تُعدّ ولكل قطعة ملابس تُغسل وتكوى والأجر لكل طفل يتلقى دروساً وكل مسن تقدم الرعاية له⁷². وطريقة الناتج هذه متفوقة نظرياً، ولكن، لسوء الحظ، يصعب تطبيقها إذا كانت السلع والخدمات المنتجة لا تباع في السوق⁷³.

طريقة المُدخل

ينطبق هذا النهج على الخدمات الأسرية والشخصية التي يتلقى الأفراد مقابلها أجراً حسب الوقت الذي يقضونه في أدائها، تبعاً للممارسة المتبعة في البلد لدفع أجر مقابل تلك الأنشطة، من مثل رعاية الأطفال وكبار السن، ونقل أفراد الأسرة المعيشية، وتعليم الأطفال، والتنظيف وغيرها من الأنشطة المشابهة. وينطبق هذا النهج أيضاً على العمل التطوعي في المؤسسات غير الربحية.

ويعتبر هذا النهج أن القيمة الكلية لإنتاج الأسرة المعيشية هي مجموع كافة قيم مُدخلاتها، وهذه تشمل اليد العاملة (استخدام الوقت) واستخدام رأس المال المادي (الأرض والمساكن والمعدات التي تملكها الأسر المعيشية). غير أن مسح استخدام الوقت لا يقدم سوى معلومات عن استخدام الوقت، ولذا، في الممارسة، لا تأخذ طريقة تحديد القيمة هذه في الحسبان قيمة رأس المال المادي الذي تستخدمه الأسر المعيشية في الإنتاج غير السوقي⁷⁴.

وهناك نهجان عامان في تطبيق طريقة المُدخل لتحديد قيمة الأجور: تكلفة الفرصة البديلة وتكلفة الاستبدال في السوق⁷⁵.

نهج تكلفة الفرصة البديلة

يعتمد نهج تكلفة الفرصة البديلة على الأجر المحتمل الذي كان سيكسبه الشخص في السوق. ويفترض هذا النهج، الذي يستند إلى نظرية المستهلك، أن المستهلك العقلاني يُقسّم وقته بين الترفيه والعمل المنزلي والعمل مقابل أجر بطريقة تحقق أقصى قدر من النفعية. وهذا صحيح عندما تكون قيمة وقت العمل المنزلي مساوية لمعدل أجر الشخص في السوق؛ فإن هذه القيمة هي تكلفة الفرصة البديلة للوقت.

71. Nancy Folbre, "Valuing non-market work"

72 المرجع نفسه.

73 Joke Swiebel, "Unpaid work and policy-making towards a broader prospective of work and employment"

74 Debbie Budlender, "Measuring the economic and social value of domestic work: Conceptual and methodological framework" (Geneva, International Labour Office, 2011)

75 Douaa Mahmoud and May Gadallah, "Imputing monetary value to Egyptian females: unpaid domestic and care work"

والأجر الأكثر شيوعاً المستخدم في هذه الطريقة هو الأجر المحتمل للشخص على أساس الجنس والمستوى التعليمي والعمر، وهذا يعني أن تقدير القيمة سيتغير اعتماداً على من يقوم بالعمل غير المدفوع الأجر⁷⁶.

ويقترض هذا النهج أن لدى العامل فرصة عمل في سوق العمل مدفوعة الأجر وأن التعويض يستند إلى مؤهلات العامل أو العمل المحتمل المدفوع الأجر بدلاً من نوع العمل المنجز. ويعني ذلك أن هذا النهج يستخدم أجوراً مختلفة للنشاط نفسه عندما ينجز العمل أشخاص مختلفون. على سبيل المثال، تكون للوقت الذي يقضيه خريج جامعي في طهي وجبة قيمة أكبر مما للوقت الذي يقضيه شخص لم يلتحق بالتعليم النظامي ويقوم بالنشاط نفسه، حتى لو كان ذلك الشخص طباًحاً أفضل⁷⁷.

طريقة تكلفة الاستبدال - النهج "العام للاختصاصي"

تقوم هذه الطريقة بتقدير قيمة العمل غير المدفوع الأجر بناءً على أجور مدبرات المنازل. وإحدى مشاكل هذه الطريقة هي أن مدبرات المنازل لا يؤدين جميع الأعمال غير المدفوعة الأجر وأنها قد لا تكون مناسبة لتقدير قيمة العمل التطوعي⁷⁸.

تعتبر مسوح استخدام الوقت أدوات مفيدة للغاية في هذا السياق لأنها توفر معلومات مفصلة حول كيفية قضاء الأفراد وقتهم على أساس يومي أو أسبوعي بمستوى من الخصوصية والشمولية لا يحققها أي نوع آخر من المسوح⁷⁹. ويمكن أن توفر مسوح استخدام الوقت المصممة جيداً والمعايرة أساساً لإجراء مقارنات دولية لاستخدام الوقت.

طريقة تكلفة الاستبدال - النهج "الاختصاصي"

تقدّر هذه الطريقة العمل غير المدفوع الأجر على أساس الأجور التي تُدفع لمن يزاولون أنشطة مشابهة لتلك التي تزاول في الأسر المعيشية. وتساوي قيمة العمل غير المدفوع الأجر لنشاط معين التعويض، أو معدل الأجر، لاختصاصي منخرط في هذا النشاط مضروباً بالوقت الذي يقضيه في مزاولة هذا النشاط. وقد سلط الضوء على أن هذه الطريقة تتأثر بالتفاوتات في الإنتاجية بين من يؤدي عملاً غير مدفوع الأجر ومن يؤدي هذا العمل نفسه على أساس مهني، وذلك بسبب الاختلافات في وفور الحجم ونسبة المعدات الرأسمالية⁸⁰.

تصبح الاختلافات بين القيم، الناجمة عن اتباع نهج مختلفة، كبيرة بشكل خاص، عندما تكون هناك تفاوتات كبيرة في الرواتب في الاقتصاد. وهذا هو الوضع في العديد من البلدان⁸¹.

الطرق غير المباشرة لتقدير التكلفة

الطريقة المحاسبية

يضرِب إجمالي عدد أيام العمل المدفوع الأجر، أو عدد أيام العمل المنزلي، المفقودة بسبب العنف الأسري (التي تحدد من خلال الإجابات على سؤال المسح) بمتوسط الإيرادات اليومية للحصول على تقدير تقدي للإيرادات المفقودة، سواء كان التعطل عن العمل مؤقتاً (بسبب الإصابة) أم دائماً (بسبب الوفاة أو الإصابة المسببة للتعطل على المدى الطويل). وقد استخدم هذا النهج في دراسة مركز مكافحة الأمراض الأمريكي عام 2003 التي احتُسب فيها متوسط الإيرادات اليومية لمتوسط عمر النساء المتضررات من أنواع مختلفة من العنف الأسري (الاغتصاب أو الاعتداء الجسدي أو الملاحقة). وفي حالة الأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر، استخدم الأجر المستتب. فقد فقدت النساء في الولايات المتحدة 10.1 و 8.1 و 7.2 يوماً من العمل المدفوع الأجر، بسبب الملاحقة والاغتصاب

Nancy Folbre, "Valuing non-market work" 76

Nancy Folbre, "Valuing non-market work" 77

ECE/CES/GE.30/2006/SP/24 78

Indira Hirway, "Time-use surveys in developing countries: an assessment", *Unpaid Work and the Economy* (2010) 79 pp. 252-324

ECE/CES/GE.30/2006/SP/24.E 80

Douaa Mahmoud and May Gadallah, "Imputing monetary value to Egyptian females: unpaid domestic and care 81 .work"

والاعتداء الجسدي، على التوالي. وكان عدد أيام العمل المنزلي المفقودة بسبب هذه الأنواع الثلاثة من العنف الأسري أكبر، إذ بلغت 12.7 و13.5 و8.4 يوماً على التوالي. وبضرب هذه الأيام المفقودة بأجور السوق أو الأجور المستتبطة، بلغ مقدار فقدان الأجور 1.7 مليار دولار في عام 1995؛ وبلغ مقدار الأجور والإنتاجية المفقودة بسبب الوفاة المبكرة وحدها 892 مليون دولار⁸².

طريقة الاقتصاد القياسي

النهج الثاني لاحتساب التكاليف غير المباشرة للعنف الأسري هو تقدير أثر العنف الأسري على مشاركة المرأة في القوى العاملة وإيراداتها باستخدام طرق الاقتصاد القياسي. وقد استُخدم هذا النهج (1997) Lloyd⁸³ و Farmer and Tiefenthaler (2004)⁸⁴ للولايات المتحدة، و (1999) Morrison and Orlando⁸⁵ لشيلي ونيكاراغوا. وهو يتطلب مجموعات بيانات دقيقة تحتوي على معلومات القوى العاملة القياسية عن مشاركة المرأة وساعات عملها وإيراداتها، بالإضافة إلى معلومات مفصلة عن تعرض المرأة للعنف الأسري. وتقدر للنساء معادلة مختزلة للإيرادات، تتضمن تصحيحاً انتقائياً لأخذ المشاركة في القوى العاملة في الاعتبار. وبعد تقدير معادلات المشاركة في القوى العاملة، قدر Morrison و Orlando معدلات الإيرادات لمستخدمين متغيرات توضيحية قياسية ومتغيرات متنوعة تقيس وجود العنف الأسري، فاكشفاً أن وجود أي نوع من أنواع العنف الأسري - سواء كان جنسياً أم جسدياً أم نفسياً - يرتبط بانخفاض في الإيرادات يتراوح ما بين 34 في المائة و46 في المائة. وأحد عيوب هذا النهج هو التزامن بين الإيرادات والعنف، ما يجعل من الصعب إقامة علاقة سببية بينهما. وللتغلب على هذه المسألة استخدمت دراسات سابقة نهج المتغير المساعد، التي يستخدم فيها لأخذ العنف بالاعتبار متغير معين (هو المتغير المساعد) يتعلق بالعنف وليس بالإيرادات، مثل عدد المرات التي يصل فيها الزوج إلى المنزل في حالة سكر⁸⁶.

طريقة مطابقة درجة الميل

اقترح Morrison و Orlando على وجه الخصوص استخدام مطابقة درجة الميل كنهج بديل للتغلب على محدوديات التحليل بالانحدار الإحصائي، الذي يستخدمه الاقتصاد القياسي بشكل عام، وعلى عدد من المصاعب المرتبطة باستخدام المتغيرات المساعدة. وهذه الطريقة طريقة غير بارامترية تُستخدم لتقدير تأثيرات المعالجة السببية وهي مفيدة للتعامل مع تحيز الانتقاء في الدراسات القائمة على الملاحظة. وينشأ تحيز الانتقاء عادة عندما لا تتوفر مجموعة مقارنة. وفي الحالات التجريبية، يمكن توزيع الأفراد بشكل عشوائي على مجموعتين: من يتلقون التدخل (يُطلق عليهم غالباً اسم مجموعة المعالجة) ومن لا يتلقونه (يطلق عليهم أحياناً كثيرة اسم مجموعة الضبط) ما يضمن وجود واقع مضاد للمقارنة.

وفي العادة، تراقب النواتج بين المجموعتين للحصول على تقدير للتأثير محايد بصورة بحتة. وقد استخدمت دراسة مبكرة قام بها Sanchez and others (2004)⁸⁷ مطابقة درجة الميل لقياس أثر العنف الأسري في كولومبيا على مجموعة من النواتج الصحية وعلى سوق العمل. واستناداً إلى مسح عينة شملت أكثر من 2000 امرأة تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً يعيشن في مدن بوغوتا وبارانكويلا وبارانكابيرميخا، وجدت الدراسة أن من تعرضن لعنف معتدل كان يمكن أن يكسبن 60 دولاراً إضافياً شهرياً تقريباً لو لم يتعرضن للإساءة، وأن من تعرضن لعنف شديد كان يمكن أن يكسبن أكثر من 100 دولار إضافياً شهرياً - بالمقارنة مع متوسط الإيرادات الشهرية للعينة بأكملها الذي بلغ 142 دولاراً.

82 CDC, "Costs of Intimate Partner Violence Against Women in the United States (2003)

Susan Lloyd, "The effects of domestic violence on women's employment", Law and Policy vol. 19; No. 2, 1997. Pp. 83

139-167.

Amy Farmer and Jill Tiefenthaler, "The employment effects of domestic violence", *Accounting for Worker Well-Being*. (Emerald, 2004). pp. 301-334

Andrew Morrison and Maria Beatriz Orlando, "Social and economic costs of domestic violence: Chile and

Nicaragua", In *Too Close to Home*, Andrew Morrison and Maria Loreto Biehl, eds. (Washington, D.C., Inter-American Development Bank, 1999). pp. 51-80

Andrew Morrison and Maria Beatriz Orlando, "The costs and impacts of gender-based violence in developing

countries: methodological considerations and new evidence." (Washington, D.C., The World Bank, 2004)

Rocio Ribero and Fabio Sánchez, "Determinantes, efectos y costos de la violencia intrafamiliar en Colombia" 87

(Bogotá, Universidad de los Andes, Centro de Estudios sobre Desarrollo Económico, 2004)

المرفق السابع

عينة استبيان الأسرة المعيشية 88

دراسة حالة نساء في مركز إيواء وطني (بيت السلام في هانوي)

تألفت العينة من 20 امرأة تتراوح أعمارهن بين 18 و49 عاماً كنّ يعشن في المأوى الوطني في ذلك الوقت. وشملت العينة الوافدات الجدد المقيمت في مركز الإيواء خلال الأشهر الأربعة الأخيرة (10)، ومن عُدن للمرة الثانية أو الثالثة (5) ومن قدّم لهن دعم للعودة إلى بيوتهن (5). وعند إجراء مثل هذه الدراسة، ينبغي أن يُدرج في العينة من هن بصدد الطلاق.

كانت دراسة حالة من وصلن إلى مركز الإيواء سرديّة، وركّزت على من تعرّضن للعنف خلال الزّواج. ويشكل استخدام المراحل الأربع لطلب المساعدة إطاراً مفيداً، وهي: (1) التعرض للعنف دون الإفصاح عنه ودون طلب مساعدة، (2) الإفصاح عنه للعائلة والأصدقاء فقط، (3) الإفصاح عنه وطلب المساعدة من خدمات رسمية، و(4) الانتقال إلى عملية التعافي. ويمكن الجمع بين ذلك وبين جدول زمني لحياة المرأة، يبدأ بزواجها.

وتبدأ المقابلة بمحادثة عامة مع المرأة تغطي معلومات ديمغرافية أساسية. وبعد ذلك تنتقل إلى تعرضها للعنف خلال الزواج. ويمكن أن يكون جدول زمني يحدد وقت حدوث العنف أول مرة ويتتبع تصاعده ويحدد النقطة التي غادرت فيها المرأة البيت أداة مفيدة (على النحو التالي).

□ البداية □ الحادثة الأولى، الثانية،، حتى البحث عن مركز إيواء

وحالما يحدد الجدول الزمني، يمكن أن تركز المقابلة على:

- (1) حوادث العنف الأولى: ماذا حدث، وكيف شعرت، وكيف أثرت هذه الحوادث عليها، ولماذا لم تفصح عنها أو تطلب المساعدة؟
- (2) متى أخبرت الآخرين أول مرة: ماذا حدث، وكيف شعرت، وكيف أثر ذلك عليها، ولماذا أخبرت الآخرين؟
- (3) متى طلبت المساعدة الرسمية أول مرة: ماذا حدث، وكيف شعرت، وكيف أثر ذلك عليها؟
- (4) يمكن أن تركز المقابلة بعد ذلك على الحصول على معلومات حول حوادث العنف التي تؤدي إلى طلب حماية في المأوى الوطني. ويمكن أن يكون الإطار الزمني هو الحوادث في الأشهر الاثني عشر التي سبقت إقامتها في المأوى.
- (5) تنتهي المقابلة مع تعافيتها، بما في ذلك الاستراتيجيات الحالية والخطط المستقبلية.

سيكون من الجيد تحديد طلب المساعدة لكل امرأة.

مجالات المعلومات التي تتعين تغطيتها في المقابلة

الديمغرافية

- العمر، الإقامة في المنزل، الأسرة المعيشية - العدد، العلاقة، مدة الزواج، التعليم (المرأة والزّوج)؛
- لمحة موجزة عن الوظيفة (المرأة والزّوج) - أين، المهنة، عدد السنوات، الراتب/الأجر؛
- الأطفال - عددهم، أعمارهم، ما مستويات صفوفهم.

التعرض للعنف

- متى حدث أول مرة؟ كم مرة؟ نوع العنف – جسدي، جنسي، عاطفي، سيطرة مالية؟
- هل تغيّبت عن عملك؟ كم مرة؟ في المتوسط، كم يوماً؟
- هل تغيّبت زوجك عن العمل؟ كم مرة؟ في المتوسط، كم يوماً؟
- إذا كنت تعملين في المنزل، هل كان باستطاعتك القيام بالعمل؟ كم مرة؟ كم يوماً؟
- هل كنت لا تستطيعين القيام بالأعمال المنزلية؟ كم مرة؟ كم يوماً؟

طلب المساعدة

الرعاية الصحية

- هل أصبت؟ كم مرة؟ ما نوع الإصابات؟
- هل حصلت على رعاية صحية؟ كم مرة قمت بزيارة مرفق صحي؟ هل كان مرفقاً تابعاً لبلدة أو مقاطعة أو إقليم؟
- هل لديك تأمين صحي؟ ما الذي تعيّن عليك دفعه؟ كم أنفقت؟ رسوم الطبيب؟ الفحوص المخبرية؟ الأدوية؟
- هل تغيّبت عن عملك للحصول على الرعاية الصحية؟ هل كنت برفقة شخص آخر؟ هل تغيّبت الشخص المرافق عن العمل؟ كم يوماً؟
- هل اضطررت للسفر إلى المرفق الصحي؟ كم دفعت لوسيلة النقل؟
- هل دخلت المستشفى؟ كم يوماً؟ ما رسوم الإقامة في المستشفى؟
- هل اعتنى بك الأقارب أو الأصدقاء؟ هل اضطروا للبقاء في فندق؟ ما التكاليف التي تكبدوها؟

الشرطة

- هل طلبت مساعدة من الشرطة؟ كم مرة؟ هل ذهبت إلى مركز شرطة محلي /في المقاطعة/إقليمي؟
- هل تعيّن عليك دفع رسوم؟
- هل تغيّبت عن عملك؟ كم يوماً؟
- هل رافقت أحد الأقارب أو الأصدقاء؟ هل تغيّبوا عن العمل؟ كم يوماً؟
- هل اضطروا إلى إنفاق المال على النقل؟ كم؟ هل اضطرت إلى الإنفاق على وجبات طعام؟ كم؟
- هل كان عليك العودة إلى مركز الشرطة للمتابعة؟ كم مرة؟
- هل قُبض على زوجك/شريكك؟ هل كانت هناك محاكمة جنائية؟ كم يوماً استغرقت؟ هل كان ينبغي عليك دفع أتعاب محام؟ ما الرسوم الأخرى التي كان عليك دفعها؟ هل كان عليك دفع كفالة؟ هل اضطرت إلى دفع رسوم أخرى؟ كم؟

المساعدة القانونية

- هل ذهبت إلى لجنة مساعدة قانونية محلية؟ على مستوى المقاطعة؟ المحافظة؟ كم مرة؟
- ما التكاليف التي تكبدتها - الرسوم والنقل والوجبات والسكن؟ هل تغيّبت عن عملك؟ هل اصطحبك أحد الأقارب أو الأصدقاء؟ هل تغيّبوا عن العمل؟

المأوى

- هل غادرت المنزل في أي وقت بعد وقوع حادثة عنف؟ كم مرة؟

- أين ذهبت؟ هل أقمت عند أصدقاء، في مركز إيواء، مسكن مستأجر؟
- ما النفقات التي تكبدتها - الرسوم، النقل، الوجبات؟ إذا أقمت مع أحد الأقارب أو الأصدقاء، ما التكاليف التي تكبدوها؟
- هل تغيب عن العمل؟ كم يوماً؟ هل تغيبوا عن العمل؟ كم يوماً؟
- هل أخذت أطفالك؟ هل تغيبوا عن المدرسة؟ كم يوماً؟

النظام القضائي

- هل تقدمت بطلب الطلاق؟ هل كان العنف سبب الطلاق؟
- كم من الوقت استغرقت العملية؟
- ما التكاليف التي تكبدتها - الرسوم والنقل والمسكن والوجبات؟
- هل كنت قادرة على العمل؟ كم يوماً؟
- ماذا حدث لأطفالك؟ من اعتنى بهم؟ ما التكاليف التي تكبدتها؟

عملية التعافي

- ماذا تفعلين الآن؟
- هل كان عليك الانتقال إلى مكان آخر؟ ما النفقات التي تكبدتها؟
- هل كان عليك إعادة بناء الأسرة المعيشية؟ هل كان عليك استبدال الممتلكات والمعدات الأخرى؟
- ما وظيفتك؟ هل هي مشابهة لوظيفتك السابقة؟ هل الراتب أقل/نفسه/أعلى؟
- هل قمت بالتسجيل في أي برامج تدريبية؟ كم كلفك ذلك؟

الأطفال

- ماذا كان الأثر على الأطفال؟ هل لديهم مشاكل صحية؟ كم مرة أخذتهم إلى مرفق صحي؟ ما مقدار التكلفة؟ هل لديهم قلق/نوتر؟ هل يذهبون إلى المدرسة؟ هل تغيبوا عن امتحان أو فشلوا في امتحان؟

يمكن جمع المعلومات المتعلقة بالحوادث التي جرت خلال الأشهر الاثني عشر الماضية في النسق الجدولي التالي (لا يتعين على من يجري المقابلة أن يقرأ بنود القائمة جهاراً، لكن عليه أن يحيط البنود بعلامة دائرة، حسب الاقتضاء). ويساعد ذلك على تنظيم المعلومات التي جمعت في المقابلة النوعية.

904	(أ) أنت تقولين أنه كانت هناك حوادث قام فيها زوجك/شريكتك بإيذائك أو هدد بإيذائك. كم عدد الحوادث التي تتذكرينها خلال الأشهر الاثني عشر الماضية؟ □□	(ب) ماذا حدث في آخر هذه الحوادث؟ لا تقرأ من القائمة، حاول مطابقة أجوبة المجيبات مع جميع الخيارات التي تنطبق أدناه	(ج) هل تعرضت لأي إصابات بعد هذه الحادثة؟ ضعي إشارة على ما يطابق إجابتك لا تقرأ من القائمة، حاول مطابقة أجوبة المجيبات مع جميع الخيارات التي تنطبق أدناه نعم لا 1 2 ↓	(د) هل تلقيت رعاية صحية بعد هذه الحادثة؟ نعم لا 1 ↓	(هـ) هل كان عليك أن تأخذي إجازة من العمل بعد هذه الحادثة؟ نعم لا 2 1 ↓
الحادثة 1	أهانها أو جعلها تشعر بالسوء تجاه نفسها أ استخف بها أو أذلها أمام أشخاص آخرين ب قام بأمور لتخويفها أو ترهيبها عن قصد ج هدّد بإيذائها أو إيذاء شخص تهتم به د صفعها هـ رمى شيئاً ما يمكن أن يؤذيها و دفعها أو دفعها بقوة... ز ضرب بقبضته أو بشيء آخر يمكن أن يؤذي... ح ركل أو جرّ أو ضرب ط خنق أو أحرق عن قصد ي	إذا كانت الإجابة نعم، هل أصبت بأي من الإصابات التالية بعد الحادثة؟ نعم لا (أ) جروح، ثقوب، عضات 2 1 (ب) خدش، قشط، كدمات 2 1 (ج) التواءات، انخلاع 2 1 (د) حروق 2 1 (هـ) اختراق حاد، جروح عميقة، جروح بليغة 2 1 (و) كسر في طبلية الأذن، إصابة في العين 2 1 (ز) كسر وتحطم عظام 2 1 (ح) كسر أسنان 2 1	إذا كانت الإجابة نعم، (أ) هل ذهبت إلى المستشفى نعم لا 2 1 عيادة صحيّة 2 1 طبيب الأسنان 2 1 مطبيب تقليدي 2 1 آخر_____ 96 (الرجاء لتحديد) (ب) كم كان عليك إنفاقه من المال؟ (أ) خدمة (ب) مواصلات (ج) دواء	إذا كانت الإجابة نعم، (أ) هل حصلت على أجر مقابل الأيام التي اضطررت فيها إلى الغياب عن العمل؟ نعم 1 لا 2 (ج) كم عدد الأيام التي تقاضيت عليها أجراً من بين كافة الأيام التي تغيبت فيها عن العمل؟ □□	

		(ط) إصابات أخرى 96 (الرجاء التحديد)	هَدَد باستخدام أو استخدم فعلاً بندقية أو سكيناً أو سلاحاً آخرك مارس الجنس عندما لم تكن تريد ل أجبرها على القيام بشيء جنسي وجنته مهيناً أو مذلاً م مارست الجنس لأنها كانت خائفة مما كان سيفعله ن أجبرها جسدياً على ممارسة الجنس عندما لم تكن تريد.....ص	
				الحادثة 2
				الحادثة 3
(ط) هل اضطر زوجك/شريكتك إلى أخذ إجازة من العمل بعد هذه الحادثة؟ نعم لا 2 1 ↓	(ح) هل اضطر أي طفل من أطفالك إلى التغيب عن المدرسة بعد هذه الحادثة؟ إذا كان الأطفال في المدرسة نعم لا 2 1 ↓	(ز) قلت أنه لم يكن باستطاعتك رعاية الأطفال، فهل أطعمهم شخص آخر، أطعموا أنفسهم؟ - إذا كان لديك أطفال عمرهم أقل من 5 سنوات نعم لا 2 1	(و) هل اضطرت إلى التوقف عن الأعمال المنزلية بعد هذه الحادثة؟ إذا أشير إلى (ج)، الرجاء طرح السؤال (ز) بخلاف ذلك انتقل إلى (ح) نعم لا 1 2 ↓ كم عدد الايام؟	904 (تكملة)
إذا كانت الإجابة نعم، أ- كم يوم اضطر للتغيب بسبب هذه الحادثة؟ □□ ب- هل حصل على أجر مقابل الأيام التي اضطر فيها إلى الغياب عن العمل؟	إذا كانت الإجابة نعم، أ- كم عدد أيام الدراسة التي تغيبوا عنها؟ □□	أطعمهم شخص آخر...1 أطعموا أنفسهم.....2 تعرضوا للجوع.....3	إذا كانت الإجابة نعم، ما أنواع العمل التي اضطرت إلى التخلي عنها؟ أ- جلب المياه □□ ب- جلب الحطب □□ ج- رعاية الأطفال □□ د- الكي □□	الحادثة 1

<p>هـ - غسل الملابس □□</p> <p>و- الكنس □□</p> <p>ز- غسل الأطباق □□</p> <p>ح- غسل السيارات □□</p> <p>ط- التخلص من القمامة □□</p> <p>ي- الطبخ □□</p> <p>ك- رعاية المرضى □□</p> <p>ل- التسوق/احتياجات الأسرة المعيشية □□</p> <p>م- القيام بمهمات □□</p> <p>ن- أعمال منزلية أخرى □□</p>				<p>1....نعم 2.....لا</p> <p>ج- كم عدد الأيام التي تقاضى عليها أجراً من بين الأيام التي تغيب فيها عن العمل؟ □□</p>
الحادثة 2				
الحادثة 3				
904 (تكملة)	<p>(ي) هل اضطر زوجك /شريكك إلى إيقاف أو تقليل العمل الذي يقوم به عادة في المنزل؟ نعم لا 2 1 ↓</p>	<p>(ك) هل ذهبت إلى الشرطة بعد هذه الإصابة؟ نعم لا 2 1 ↓</p>	<p>(ل) هل كان ينبغي عليك دفع أي أموال لهم؟ نعم لا 2 1 ↓</p>	<p>(م) هل غادرت المنزل بعد هذه الحادثة؟ نعم لا 2 1 ↓</p>
الحدوث 1	<p>إذا كانت الإجابة نعم، ما هي أنواع العمل التي اضطر إلى التخلي عنها؟</p> <p>أ- جلب المياه □□</p> <p>ب- جلب الحطب □□</p> <p>ج- رعاية الأطفال □□</p> <p>د- الكي □□</p> <p>هـ- غسل الملابس</p>	<p>إذا كانت الإجابة نعم، أ. هل دفعت مقابل المواصلات؟ إذا كانت الإجابة "نعم" كم دفعت؟</p> <p>المواصلات</p> <p>_____</p>	<p>إذا كانت الإجابة نعم، أ. كم دفعت؟</p> <p>إذا كانت الإجابة نعم، أ. أين ذهبت؟</p> <p>نعم لا المأوى 2 1 الأسرة 2 1 صديق 2 1 آخر 96 (الرجاء التحديد)</p>	<p>إذا كانت الإجابة نعم، أ- هل كان عليك دفع أي رسوم؟ نعم 1.... لا 2.... ب- كم دفعت؟ أ- تكلفة الدعوى _____ -</p>

ب- المواصلات	ب- كم يوماً قضيت هناك؟ □□ الأيام			□□ و- الكنس □□ ز- غسل الأطباق □□ ح- غسيل السيارات □□ ط- التخلص من القمامة □□ ي- الطبخ □□ ك- رعاية المرضى □□ ل- التسوق/احتياجات الأسرة المعيشية □□ م- القيام بمهام □□ ن- أعمال منزلية أخرى □□	
					الحادثة 2
					الحادثة 3
(ص) أعلم أن هذه تجارب يصعب التعامل معها. هل شعرت بأي مما يلي بسبب هذه الحادثة؟	تحدثنا عن الرسوم المختلفة والتكاليف الأخرى التي كان عليك تحملها. هل دفعت ثمن جميع هذه الرسوم من أموالك الخاصة؟ هل دفع زوجك/شريكتك بعضها؟ هل دفعت عائلتك مقابل بعضها؟ الرجاء السؤال إذا ذكرت أي تكاليف	(ع) هل ذهبت إلى أي سلطات أخرى في المجتمع المحلي بعد هذه الحادثة؟ نعم لا 2 1 ↓	(س) هل رفعت شكوى إلى المحكمة؟ نعم لا 2 1 ↓	904 (تكملة)	
نعم لا أ- تأثر عملك اليومي... 1 2 ب- شعرت أنك غير قادرة على أداء دور مفيد في الحياة... 1 2 ج- وجدت أن من الصعب الاستمتاع بالأنشطة اليومية 2 1 د- فكرت في إنهاء حياتك 2 1	أنت..... 1 الزوج..... 2 عائلة الولادة..... 3 أنت والزوج..... 4 أنت وعائلة الولادة..... 5 أنت/عائلة الولادة /الزوج..... 6	هل كانت هناك أي تكاليف لهذا الإجراء؟ أ- رسوم ب- مواصلات	إذا كانت الإجابة نعم، هل دفعت أي رسوم للمحكمة أو للمحامي أ- المحكمة ب- المحامي ج- المواصلات	الحادثة 1	
					الحادثة 2
					الحادثة 3

المرفق الثامن

قائمة المشاركين في اجتماع فريق الخبراء

- أصلهان كيس *Aslihan Kes* المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة، الولايات المتحدة الأمريكية.
- إليزابيث فيلاغوميز *Elizabeth Villagomez*، باحثة ومستشارة، إسبانيا.
- نيكول فانسورث *Nicole Farnsworth*، شبكة نساء كوسوفو، كوسوفو.
- فيليبيا أوليف *Philippa Olive*، جامعة سنترال لانكشاير، المملكة المتحدة.
- كارين هيلفيغ لارسن *Karin Helweg-Larsen*، جامعة كوبنهاجن، الدنمارك.
- ماتيلد سينجويلج *Mathilde Sengoeelge*، *More Safety Consulting*، فرنسا.
- أولغا كلاشنيك *Olga Kalashnyk*، *La Strada*، أوكرانيا.
- مي جاد الله، جامعة القاهرة، مصر.
- كارولين فورد *Caroline Forde*، جامعة أيرلندا الوطنية، جالواي.
- ديفيد ووكر *David Walker*، *ITAD*، المملكة المتحدة.
- بسام دار أبو ربيع، وزارة شؤون المرأة، فلسطين.
- نجلاء العادلي، المجلس القومي للمرأة، مصر.
- لانا سعيد، مجلس شؤون الأسرة، المملكة العربية السعودية.
- انشراح أحمد، المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، مصر.
- جرمين حداد، المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، مصر.
- منال بنكيران، المكتب الإقليمي للمرأة التابع للأمم المتحدة، مصر.
- مهرانز العوضي، الإسكوا.
- ندى دروزة، الإسكوا.
- سكينه النصر اوي، الإسكوا.
- هالة عطية، الإسكوا.

المرفق التاسع

أسئلة حول تكلفة العنف الأسري

ذكرت أنه قد سبق أن تعرضت للعنف من زوجك. هل أدى ذلك العنف إلى معاناتك مشاكل نفسية خلال الأشهر الاثني عشر الماضية؟ لمن أجبن 1-4 على السؤال WA في القسم ب.

هل أدى العنف الذي مارسه زوجك ضدك إلى مشاكل نفسية؟

WY0

1. نعم 2. لا

WY: ذكرت أنه قد سبق أن تعرضت للعنف من زوجك. هل أدى ذلك العنف إلى إصابة جسدية خلال الأشهر الاثني عشر الماضية؟ بالنسبة لمن أجبن 1-4 على السؤال WA في القسم ب.

هل أدى العنف الذي مارسه زوجك ضدك إلى إصابة جسدية؟

WY

1. نعم 2. لا (الرجاء الذهاب إلى LB01)

LA: يرجى تحديد نوع الإصابات التي لحقت بك نتيجة للعنف الذي مارسه زوجك ضدك خلال الأشهر الاثني عشر الماضية.

الرقم VI	نوع الإصابة	ب
		خلال الأشهر الاثني عشر الماضية
		1. نعم 2. لا
LA01	خدش أو كشط أو كدمات	<input type="checkbox"/>
LA02	التواء أو انخلاع	<input type="checkbox"/>
LA03	علامات حروق أو عض	<input type="checkbox"/>
LA04	قطع أو جرح عميق	<input type="checkbox"/>
LA05	انفجار طبلة الأذن	<input type="checkbox"/>
LA06	إصابة العين	<input type="checkbox"/>
LA07	تحطم أو كسور في العظام	<input type="checkbox"/>
LA08	كسر أسنان	<input type="checkbox"/>
LA09	إصابات داخلية (كسور أو نزيف)	<input type="checkbox"/>
LA10	إصابات أخرى (يرجى التحديد)	<input type="checkbox"/>

LB01: الحاجة إلى عناية طبية أو رعاية صحية نتيجة للعنف الذي مارسه زوجك ضدك خلال الأشهر الاثني عشر الماضية.

الرقم VII	المؤشر	على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية
		1. نعم، تلقيت رعاية طبية 2. نعم، لم أتلق رعاية طبية 3. لا، الرجاء الذهاب إلى القسم LD1
LB01. VIII	على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية، هل كنت بحاجة إلى رعاية طبية أو خدمات صحية؟	<input type="checkbox"/>

LC: نوع الرعاية الصحية التي تلقيتها نتيجة للعنف الذي مارسه زوجك ضدك.

الرقم	الخدمات	على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية		
		أ: هل دفعت مقابل الخدمات؟	ج: كم دفعت؟ (آخر أعمال العنف) بعملتك المحلية	د: كم دفعت؟ (مجموع أعمال العنف) بعملتك المحلية
	1. نعم 2. لا (الرجاء الانتقال إلى البند التالي) 3. لم تكن هناك حاجة إلى خدمات طبية (الرجاء الانتقال إلى البند التالي)			
LC01	طبيب أو ممرضة أو صيدلي أو خبير تقني	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
LC02	رسوم المستشفى، العيادة، المركز الصحي (باستثناء المبيت ليلة واحدة)	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
LC03	رسوم المستشفى للمبيت ليلة واحدة	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
LC04	عدد الأيام التي قضيتها في المستشفى		عدد الأيام	عدد الأيام <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/>
LC05	تكاليف المواصلات، بما في ذلك المرافق	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/>
LC06	الاختبارات (صور الأشعة، المختبر، إلخ).	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/>
LC07	الأدوية والعلاج	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/>
LC08	العلاج الطبي البديل (الطب العربي، طب الأعشاب، إلخ).	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/>
LC09	مصاريف أخرى متعلقة بالرعاية الصحية (الطعام، الشراب، إلخ)، بما في ذلك المرافق	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/>
LC10	استشارة طبية (أطباء نفسيون، مستشار، استشارات أخرى).	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/>
LC11	تقارير طبية أو صحية أخرى	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/>

LD1: الحاجة إلى خدمات واستشارات قانونية نتيجة للعنف الذي مارسه زوجك ضدك

على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية			المؤشر	رقم XX
1. نعم، تلقيت مساعدة قانونية	2. نعم، لم أتلّق مساعدة قانونية (الرجاء الانتقال إلى القسم LD3)	3. لا، لم أتلّق مساعدة قانونية	<input type="checkbox"/>	LD1. XXI
<input type="checkbox"/>			على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية، هل احتجت خدمات/استشارات قانونية؟	LD1. XXI

LD2: الخدمات القانونية والاستشارات نتيجة للعنف الذي مارسه زوجك ضدك.

LD2. XXII	خدمات قانونية	أ. هل دفعت مقابل الخدمة؟ 1. نعم 2. لا (الرجاء الانتقال إلى البند التالي) 3. لم أكن بحاجة إلى خدمات قانونية (الرجاء الانتقال إلى البند التالي)	ج. كم دفعت؟ (آخر أعمال العنف) بعملتك المحلية	د. كم دفعت؟ (مجموع أعمال العنف) بعملتك المحلية
LD2-1	أتعاب المحامي	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
LD2-2	رسوم المحكمة والدعوى	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
LD2-3	الاستشارات (زيارة مركز استشارات قانونية)	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
LD2-4	تقارير أو رسوم أخرى (الشرطة، المحامي، وما إلى ذلك)	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
LD2-5	تكاليف أخرى (المواصلات، الاتصالات، الطعام، إلخ)	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
LD2-6	استشارات قانونية عبر الإنترنت	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

LD3: تكاليف مالية أخرى على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية

التكاليف	أ: هل دفعت أي تكاليف أخرى؟ 1. نعم 2. لا (الرجاء الانتقال إلى البند التالي) 3. لا ينطبق (الرجاء الانتقال إلى البند التالي)	ج: كم دفعت؟ (آخر أعمال العنف) بعملتك المحلية	د: كم دفعت؟ (جميع أعمال العنف) بعملتك المحلية	LD3
المواصلات إلى منزل الوالدين أو إلى وجهات أخرى لأنك غادرت منزلك أو المكان الذي حدث فيه العنف	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	LD3-1
فواتير الهاتف والمحمول	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	LD3-2
تكاليف أخرى (الطعام، المشروبات، الإيجار، فواتير الفنادق، إلخ)	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	LD3-3

LN: أشرت إلى التكاليف التي دفعتها مقابل الخدمات الطبية والقانونية، من بين أمور أخرى. هل دفعت هذه التكاليف بمفردك أو ساعدك شخص ما على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية؟ إذا كانت إجابتك "نعم" على أي من الأقسام أعلاه (LD1، LD2، LD3)، فيرجى إكمال هذا القسم.

الرقم	4. هل تحملت هذه التكاليف بمفردك أم ساعدك شخص ما على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية؟	1. نعم 2. لا
LN01	5. تحملتها وحدي	<input type="checkbox"/>
LN02	6. تحملتها مع زوجي	<input type="checkbox"/>
LN03	7. تحملتها مع أهل زوجي	<input type="checkbox"/>
LN04	8. تحملتها مع زوجي وأهله	<input type="checkbox"/>
LN05	9. تحملتها مع زوجي وأهلي	<input type="checkbox"/>
LN06	10. تحملتها مع أهلي	<input type="checkbox"/>
LN07	11. تحملها زوجي	<input type="checkbox"/>
LN08	12. تحملها أهل زوجي	<input type="checkbox"/>
LN09	13. تحملها زوجي وأهله	<input type="checkbox"/>
LN10	14. تحملها زوجي وأهلي	<input type="checkbox"/>
LN11	15. تحملها أهلي	<input type="checkbox"/>
LN12	16. التأمين	<input type="checkbox"/>
LN13	17. مساعدة أخرى (يرجى التحديد)	<input type="checkbox"/>

LK: على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية، ربما تعرض منزلك لبعض الأضرار نتيجة للعنف. هل حدث ذلك؟

الرقم	البند	ب على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية		
		أ. هل تضررت ممتلكاتك؟	ب. هل قمت باستبدال أو إصلاح التالف؟	ج. ما تكلفة استبدال أو إصلاح التالف، أو التكلفة التقديرية للضرر؟ بعملتك المحلية
LK01	الأطباق والأواني وأدوات المائدة	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
LK02	الأجهزة الإلكترونية (محمول، جهاز تحكم عن بُعد، لوحة، كمبيوتر محمول)	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
LK03	الأدوات الكهربائية	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
LK04	السيارة	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
LK05	الدراجة / ألعاب الأطفال	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
LK06	الزخارف / الساعات	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
LK07	السجاد	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
LK08	الملابس	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
LK09	الأثاث	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
LK10	بنود أخرى (يرجى التحديد)	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

LH: غياب أطفالك عن المدرسة بسبب العنف.

الرقم	نتيجة للعنف الذي مارسه زوجك ضدك، هل كان على أبنائك وبناتك التغيب عن المدرسة أو الجامعة على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية؟	ب على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية		
		ب أ	ب ب	ب ج
		1. نعم 2. لا 3. لا ينطبق (إذا كانت الإجابة 2 أو 3، الرجاء الانتقال إلى البند التالي)	عدد الأبناء/البنات	عدد أيام الغياب
LH01	غاب الأبناء / البنات عن المدرسة	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
LH02	غاب الأبناء / البنات عن الجامعة	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

LFF: الذهاب إلى العمل على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية.

الرقم		1. نعم	2. لا، الرجاء الانتقال إلى LF09
LFF	هل عملت خلال الأشهر الاثني عشر الماضية؟	<input type="checkbox"/>	

LF: نتيجة للعنف الذي ارتكبه زوجك أو تعرضت له في مكان عملك أو دراستك، على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية.

الرقم	متى أثر العنف على عملك أو دراستك؟	ب على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية	ب ب
		ب ب	ب ب
		1. نعم 2. لا 3. لا ينطبق (إذا كانت الإجابة 2 أو 3، الرجاء الانتقال إلى البند التالي)	عدد الأيام
LF01	هل تأثر عملك، ما أدى إلى انخفاض في الإنتاجية أو الجودة؟	<input type="checkbox"/>	<input type="text"/>
LF02	قام زوجك بمقاطعة عملك (مكالمات مستمرة، تهديدات، مجيء إلى مكان عملك، إلخ).	<input type="checkbox"/>	<input type="text"/>
LF03	عدم القدرة على التركيز	<input type="checkbox"/>	<input type="text"/>
LF04	فقدان الثقة بالنفس	<input type="checkbox"/>	<input type="text"/>
LF05	ملزمة بتغيير طريقك أو وسيلة النقل خوفاً من الذهاب إلى العمل	<input type="checkbox"/>	<input type="text"/>
LF06	غياب مدفوع الأجر عن عمل مدفوع الأجر	<input type="checkbox"/>	<input type="text"/>
LF07	غياب غير مدفوع الأجر عن عمل مدفوع الأجر	<input type="checkbox"/>	<input type="text"/>
LF08	غياب عن عمل غير مدفوع الأجر (رعاية الأسرة، إلخ)	<input type="checkbox"/>	<input type="text"/>
LF09	غياب عن المدرسة أو الجامعة	<input type="checkbox"/>	<input type="text"/>

LFW: التأثيرات على عمل الزوج بسبب العنف الذي ارتكبه ضد زوجته

الرقم	في أي من الحالات التالية تأثر عمل زوجك بالعنف ضدك؟	ب على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية
		ب أ
		عدد الأيام
		1. نعم 2. لا 3. لا ينطبق (إذا كانت الإجابة 2 أو 3، الرجاء الانتقال إلى البند التالي)
LFW1	هل تأثر عمل زوجك سلباً على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية؟	<input type="checkbox"/>
LFW2	غياب عن عمل مدفوع الأجر	<input type="checkbox"/>
LFW3	غياب غير مدفوع الأجر عن عمل مدفوع الأجر	<input type="checkbox"/>
LFW4	غياب عن عمل غير مدفوع الأجر (العمل الأسري)	<input type="checkbox"/>

LQ: أثر العنف الذي ارتكبه زوجك ضدك عليك وعلى زوجك فيما يتعلق بالقيام بالأعمال المنزلية على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية

الرقم	هل يؤثر العنف الذي يمارسه زوجك ضدك على قدرتك أو قدرته على القيام بالأعمال المنزلية؟	ب على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية
		1. نعم 2. لا (إذا أجبت "لا" على LQ1+LQ2، الرجاء الانتقال إلى WD)
LQ01	الزوجة	<input type="checkbox"/>
LQ02	الزوج	<input type="checkbox"/>

LR: هل العنف الذي يرتكبه زوجك ضدك يؤثر على قدرتك أو قدرته على القيام بالأعمال المنزلية على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية؟

الرقم	هل أثر العنف الذي يرتكبه زوجك ضدك على قدرتك أو قدرته على القيام بالأعمال المنزلية على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية؟	على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية
		الزوجة
		ب ب ج أ
		عدد الأيام
		1. نعم 2. لا 3. لا ينطبق (إذا كانت الإجابة 2 أو 3، الرجاء الانتقال إلى ج أ)
LR01	رعاية الأبناء/ البنات (الحمل، التغذية/الرضاعة الطبيعية، الاستحمام، تغيير الملابس، الإعداد للمدرسة، الرعاية الصحية/ الطبية، النقل إلى المدرسة أو الجامعة)	<input type="checkbox"/>

<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	رعاية كبار السن (العناية الشخصية، الرعاية الطبية، المرافقة إلى الخدمات الطبية/الصحية، إعداد الطعام)	LR02
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	تعليم الأبناء / البنات (القراءة، المساعدة في العمل المدرسي)	LR03
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	الأعمال المنزلية (إعداد وجبات الطعام، التنظيف، الكنس، الغسيل، الترتيب، مسح الغبار، تنظيف النوافذ، غسل الأرضيات، إخراج القمامة)	LR04
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	التسوق للأسرة المعيشية (شراء المواد الغذائية والمستلزمات الطبية واللوازم المدرسية والوقود والملابس والأجهزة المنزلية والأثاث)	LR05
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	مهام منزلية أخرى (تنظيف المرآب أو الفناء، إزالة أوراق الشجر)	LR06
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	الأنشطة الاجتماعية (الترحيب بالضيوف، زيارة الأصدقاء والعائلة، الذهاب إلى حفلات الزفاف والجنائزات)	LR07

